أ.د. مصطفى النشار

مدخل إلى فلسفة المستقبل

الدار المصرية اللبنانية

مدخل

إلى فلسفة المستقبل

مصطفى النشار

مدخل إلى فلسفة المستقبل /مصطفى النشار

.- ط1.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2021.

216 ص؛ 24 سم.

تدمك: 9789777953078

1- العالم - الأحوال السياسية.

2- الأوبئة.

3- الأخلاق - فلسفة.

أ- العنوان. 320,909

رقم الإيداع: 2021/ 2149

16 عبد الخالق ثروت القاهرة.

تليفون: 23910250 202 +

فاكس: 23909618 202 + - ص. ب 2022

E-mail:info@almasriah.com

www. almasriah.com

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى: 2021 م

الدار المصرية اللبنانية

تعبر الآراء الواردة في هذا الكتاب عن آراء المؤلف

وليس بالضرورة أن تعبّر عن آراء الدار

جميع الحقوق محفوظة للدار المصرية اللبنانية، ولا يجوز،

بأي صورة من الصور، التوصيل، المباشر أو غير المباشر، الكلي أو الجزئي، لأي مما ورد في هذا المصنف، أو نسخه، أو تصويره، أو ترجمته أو تحويره أو الاقتباس منه، أو تحويله رقميًّا أو تخزينه أو استرجاعه أو إتاحته عبر شبكة الإنترنت، إلا بإذن كتابي مسبق من الدار.

مدخل

إلى فلسفة المستقبل

أ. د. مصطفى النشار

أستاذ الفلسفة

بكلية الآداب – جامعة القاهرة

الدار المصرية اللبنانية

الإهداء العام

إلى كل من يسعى إلى مستقبل أفضل للبشرية

الإهداء الخاص

إلى تلاميذي من طلاب دبلوم الفلسفة التطبيقية 2017، 2018 - 2019م الذين زادوني شغفًا بفلسفة المستقبل رغم أنني من أدخلها اللوائح الدراسية

مصطفى النشار

تصدير

حينما أتأمل ما يحدث اليوم من مظاهر جعلت العالم كله يتشارك في أزمة انتشار فيروس كورونا- كوفيد 19 المستجد الفتاك وكيف تعاملت مع الأزمة دول العالم المختلفة بداية من الصين التي كانت البؤرة الأولى لظهوره وبداية انتشاره من مقاطعة ووهان والتي سارعت باتخاذ الإجراءات الوقائية السريعة، بعدما نجح علماؤها في تحليل واكتشاف طبيعة هذا الفيروس المستجد وتابعوا قدرته اللامحدودة على إصابة الآلاف في الصين نفسها ثم حول العالم وفي كل قاراته ومعظم بلدانه، أجد أن كل ذلك يقود العالم حتمًا إلى مرحلة جديدة يمكن أن نطلق عليها بالفعل مرحلة ما بعد كورونا، حيث إن نظرة البشر لأنفسهم حتمًا ستختلف؛ فقد كانت حياتهم وتصوراتهم تتركز حول النظر إلى مصالحهم الذاتية كدول وشعوب، وكان الصراع فيما بينهم يأخذ مناحي شتى تتمحور حول الحروب العسكرية والاقتصادية والتجارية، والحروب بين الطوائف والأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر. والآن تجمع الجميع وتوحدوا لمحاربة عدو واحد لم يميز في مهاجمته لهم بين غني وفقير أو بين حاكم ومحكوم، لقد أصبح الجميع دولًا وأفرادًا أسرى في بيوتهم أو معزولين يخضعون للعلاج في المستشفيات بعد أن توفي من توفي وشفي من شفي. إن أجهزة العالم ومؤسساته حكومية وخاصة وأجهزة إعلامه كلها خاصة وعامة، مسموعة أو مقروءة أو مرئية، ورقية أو فضائية أو رقمية، الكل مشغول بمتابعة المعركة مع هذا الفيروس دقيق الحجم عظيم القيمة شديد الفتك بأعدائه!!

لقد وضع كورونا كل البشر تحت ضغط التساؤل: وماذا بعد؟! متى سيرحل عنا كورونا ومتى سيرحمنا الله منه؟! وإلى أن يتم ذلك، أين المفر؟! وكيف نهرب من أمامه ونحن
لا نراه؟! كيف يصل إلينا ونحن نأخذ كل الاحتياطات اللازمة ونطبق المحاذير التي نصحنا بها العلماء وألزمتنا بها الحكومات؟!

إنني أتأمل كل ذلك من منظور مستقبلي مختلف هو: ماذا ستكون عليه صورة العالم سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا بعد كورونا؟! ماذا سيفعل البشر بعد أن يتخلصوا من هذا الوباء الذي أمسك برقابهم على غير توقع وبدون أن يستعدوا له؟! هل سيظل العالم كما هو تحكمه القوى العظمى وهي الآن أصبحت أمام هذا الفيروس المجهول قوى متخبطة واهية لا تعرف ماذا تفعل وهو يعربد فيها ويقتل كل يوم الآلاف من مواطنيها؟! هل ستظل هذه القوى العظمى التي أصبحت قزمًا ضعيفًا أمام كورونا على قناعتها بأن القوة العسكرية وغزو الفضاء وتطوير أسلحة الدمار الشامل هي مناط السيادة وأداة الهيمنة؟!

هل سيظل الإنفاق العسكري لهذه الدول ولغيرها هو البند الأول والأهم في ميزانياتها؟! هل سيظل انفصال الأقوال عن الأفعال والظلم وغياب العدالة والمساواة هو السائد في النظام العالمي أم سيشهد العالم بعد كورونا ارتباطًا بين الأقوال والأفعال لتحقيق العدل والإنصاف بين دول العالم وشعوبه بصرف النظر عن لون البشرة وبعيدًا عن الغنى والفقر؟ هل سيختفي وحوش العالم ودعاة رأسماليته المتوحشة ويعيدون ترتيب أوراقهم لتحقيق اقتصاد عالمي يقوم على الإنتاج واحترام الحقوق وتحقيق

العدالة بين المنتجين والمستهلكين بعيدًا عن الاحتكارات والبورصات والمضاربات وكنز رؤوس الأموال؟!

لقد كتبت منذ بداية هذا القرن وتحديدًا عام 2003م كتابًا بعنوان «ما بعد العولمة» تنبأت فيه بأن عصر العولمة والهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية سينهار باعتباره مرحلة تاريخية انتهى وقتها بفعل عوامل كثيرة عددتها آنذاك، وقلت إن دورة حضارية جديدة ستبدأ بقيادة الشرق الآسيوي الذي تقوده الصين بين عامي 2020 و2030م. فهل يساهم ما نراه الآن من مظاهر تفشي الوباء وهشاشة الأنظمة الصحية في الدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كانوا يسخرون منه ومن الصين التي بدأ منها انتشاره، هل يعجل ذلك بانتقال السيادة والقيادة للعالم من الغرب الأمريكي إلى الشرق الصيني، وخاصة بعد أن أظهرت الصين مدى جديتها وانضباط شعبها وقدرة علمائها وأنظمتها الصحية في مواجهة هذه الأزمة الطاحنة؟!

لقد تعامل الصينيون مع أنفسهم ومع العالم بجدية وإنسانية حينما انغلقوا على أنفسهم وسخروا كل إمكانياتهم العلمية والاقتصادية للسيطرة على الوباء رغم مفاجأة وهول الموقف ومليارات السكان، كما تعاملوا بعد ذلك بإنسانية وحب مع بقية شعوب العالم فقدموا كل الدعم للآخرين دون تمييز ودون تعالٍ أو شماتة. هل يكون هذا التعامل الراقي للصينيين مع هذه الأزمة العالمية هو بالفعل بداية عصر «ما بعد العولمة» الذي يطمح كل البشر فيه إلى نظام عالمي جديد عادل ومتوازن يسعى لتحقيق الرفاه للجميع بدون هيمنة وبدون استبداد وبدون تدخل سافر في شئون الدول الأخرى لنهب ثرواتها بعد تفتيتها ونشر الفوضى فيها؟!

إن هذا الكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ معني بطرح كل التساؤلات وكل القضايا المستقبلية ليس في مجال العلم والسياسة فقط، بل في كل ما يشغل بال الإنسان المعاصر من تساؤلات حول المستقبل، فهو أولًا وأخيرًا أول محاولة باللغة العربية تخوض غمار هذا الفرع الجديد من فروع الفلسفة – فلسفة المستقبل – وهو فرع لو تعلمون عظيم لأنه الذي بإمكانه نقل الفكر العربي من حال إلى حال؛ من حال التخلف والجمود والعيش في الماضي، إلى مجال النظر المستقبلي والتخطيط الفكري والعلمي للمستقبل بعقلية منفتحة وباستخدام الخيال المبدع.

إن العقل العربي متهم حتى من مفكريه بأنه عقل غير معني بالمستقبل لأنه مشدود باستمرار نحو الماضي ولا يفكر في الحاضر إلا من منظور كيف نستدعي الماضي بقيمه الدينية والأخلاقية والعلمية النبيلة ليكون هو حاضرنا ودافعنا نحو المستقبل. ولاشك أن لهذا الاتهام ظلًّا من الحقيقة وإلا ما كنا قد توقفنا عن التطور والإبداع الحضاري منذ ابن رشد في القرن الثاني عشر الميلادي على الصعيد الفلسفي ومنذ ابن خلدون في القرن الرابع عشر على الصعيد العلمي.

إننا بهذا الكتاب نحاول أن ندحض هذا الاتهام؛ فالعرب ليسوا بعيدين عن التفكير في المستقبل وليسوا من يشغلهم ماضيهم عن مستقبلهم، إنهم فقط يعتزون بماضيهم الحضاري العظيم. وإن كان أصحاب المشاريع الفكرية العربية منذ فجر النهضة العربية الحديثة قد شغلوا بقضية: من أين نبدأ؟ هل من

بعث التراث الماضي أم من الحاضر الغربي؟! وكيف يمكن التوفيق بين ما أطلقوا عليه «الأصالة والمعاصرة»؟! فإن علينا من الآن فصاعدًا ألا ننظر إلا إلى المستقبل، فالنظر إلى المستقبل هو ما يتغير به الحاضر إلى الأفضل، والنظر في المستقبل بعيون مفتوحة وعقول مبدعة هو طريقنا الوحيد إلى التقدم والنهوض. وليعلم كل ما يعنيه الأمر أن الانشغال بتحديات المستقبل والتفاعل معها لا يمكن أن ينسينا أننا أصحاب ماضٍ حضاري عميق وعظيم سواء منذ فجر التاريخ في حضارات الشرق القديم أو مع عصر الإسلام الزاهي والتقدم الحضاري المذهل الذي حققه أجدادنا من العلماء والمفكرين. وهذا الماضي الحضاري العظيم هو ما يلهمنا فقط الدرس بأننا قادرون – كلما أردنا ذلك – على تحقيق النهضة والتقدم، ومن ثمّ فلنبدأ من النظر إلى المستقبل.. لنبدأ من التخطيط له حيث إنه بحق هو المجال الذي يمكن أن ننظر فيه بحرية وهو الذي يمكن أن نفرض عليه إرادتنا، ومن ثمّ نحقق فيه ما نطمح إليه من تقدم ونهوض.

إن المستقبل هو ما يمكن أن نفكر فيه بإيجابية وبإرادة حرة، وهو مجال التحدي الحقيقي للمنافسة الحضارية مع الآخر أيًّا كان، غربيًّا كان أم شرقيًّا. هو ما نستطيع أن نقول من خلاله أننا هنا، أننا أمة ناهضة وقادرة، أمة تستطيع أن تقود العالم بمزيج من الموازنة بين مطالب الروح ومطالب الجسم، بمزيد من التزاوج بين الأخلاق والعلم والدين، إننا أمة يمكن أن تصوغ للعالم مستقبله وفقًا لقيمها وقدراتها.

فهل نحن فاعلون؟ وهل يمكن أن نثق في أنفسنا لهذه الدرجة؟ إن طريق الألف ميل يبدأ بخطوة. وهذه الخطوة في اعتقادي تبدأ بأن نوجه أنظارنا وتأملاتنا وعلومنا نحو المستقبل فلا نفكر إلا فيه، ولا نعمل إلا من خلاله. وهذا الكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ يضعك مباشرة في قلب قضايا المستقبل ولا يطلب منك إلا التفاعل والحوار حول كل ما فيه من قضايا. فهذا التفاعل هو ما يجعلك دومًا مهتمًّا بالمستقبل: قضاياه وتحدياته.

فأهلًا بك مشاركًا معنا في هذا الحوار حول المستقبل لعلنا نستطيع أن نساهم بفعالية وإيجابية في صنعه.

والله المستعان وهو من وراء القصد.

مصطفى النشار

مدينة السادس من أكتوبر

في العاشر من أبريل 2020م

الموافق السابع عشر من شعبان 1441هـ

مقدمة

فجر المستقبل.. بدأ من تفشي وباء «كورونا»

أكتب هذه الصفحات في لحظة فارقة من تاريخ البشرية في العصر الراهن، تلك اللحظة التي ينتشر فيها فيروس صغير حول العالم انتشارًا نجح من خلاله في القضاء على آلاف البشر في قارات العالم المختلفة وهدد استقرار كل الدول وخاصة الدول العظمى؛ حيث بدأ من مقاطعة ووهان الصينية وها هو في هذه اللحظات من شهر مارس 2020م يمارس هوايته في القضاء على الآلاف في أوربا وخاصة في إيطاليا وإسبانيا، وكذلك في الولايات المتحدة وخاصة في نيويورك التي أعلنت كولاية منكوبة. إنها اللحظة التي أرى فيها تغير خريطة العالم وموطن السيادة فيه يبدو في الأفق.

إننا في هذه الأيام من بداية عام 2020م نكاد نلمح بداية عصر جديد في تاريخ البشرية؛ فالنظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة منفردة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ينهار وتنهار معه قيمه التي ركزت على امتلاك القوة العسكرية والقوة الاقتصادية وجعلت من أكبر قوة في العالم في هذين الجانبين تسيطر على بوصلة العالم في جهاته الأربع فارضة قيمها وثقافتها ونظامها الاقتصادي الرأسمالي بشركاته متعدية الجنسية وأفراده من الرأسماليين المتوحشين يتلاعبون باقتصاديات العالم ويتحكمون فيه وفي دول بأكملها. إن هذا النظام الذي فرض نفسه كونيّا تحت ستار ما سمي بالعولمة ينهار الآن تحت ضربات هذا الفيروس الصغير «كورونا».

إن هذا النظام المعولم بقيمة الرأسمالية المتوحشة وآلياته العسكرية المدمرة ينتصر عليه الآن هذا الفيروس الصغير كورونا، والسؤال الكبير الذي يشغلني ويشغل كل فلاسفة العالم وعلماء الإنسانيات فيه الآن هو: هل هذا نهاية عصر وبداية عصر جديد؟!

أنا شخصيًّا أرى أن فجر عصر جديد في تاريخ البشرية يلوح في الأفق الآن. إنه العصر الذي ستتجه السيادة فيه من الغرب الأمريكي – الأوربي إلى الشرق الآسيوي الصيني؛ فالصين هي القوة التي نجحت في السيطرة على انتشار الفيروس بما فرضته الدولة من نظام مركزي صارم للوقاية، تضافرت فيه جهود العلماء في اكتشاف تركيب هذا الفيروس واكتشاف العلاج المناسب له وكذلك الشروع في اكتشاف المصل الواقي منه مستقبلًا، تضافرت هذه الجهود مع جهود المنظومة الصحية والإجراءات الوقائية الصارمة ببناء مستشفيات كبرى للعزل في غضون أيام ومجهزة بكل الوسائل والإمكانيات، كما تضافر كل ذلك مع نزول الجيش الصيني إلى الشوارع فارضًا هيبة الدولة وتنفيذ إجراءات الوقاية والعزل على أرض الواقع.. إنها إذن الدولة المركزية ذات النظام الصارم الذي يعمل بكفاءة لخدمة مواطنيها وتجنيبهم خطر الموت، هذا في الوقت الذي تفشل فيه النظم الصحية الغربية التي تعتمد على المؤسسات الصحية الخاصة وشركات التأمين الخاصة، وتفشل فيه الدولة بمؤسساتها الليبرالية – الرأسمالية في مواجهة هذا الوباء الذي ينتشر في هذه الدول كانتشار النار في الهشيم!

إن هذا الفجر الجديد لهذا العصر الجديد الذي يلوح في الأفق ستتغير فيه السياسات العالمية واقتصاديات العالم، فضلًا عن أن السيادة فيه لن تكون للقوة العسكرية والاقتصادية، بل لإنسانية الإنسان، إن غياب القيم الإنسانية الرفيعة في الحقبة السابقة من تاريخ البشرية، وانفصال الأقوال عن الأفعال حيث كثر الحديث عن حقوق الإنسان والتسامح والسلام بينما اتجهت أفعال القوى المهيمنة إلى الاستبداد بالآخرين وفرض الهيمنة عليهم بقوة السلاح، وتفتيت الدول والجيوش والفوضى الخلاقة التي أشاعوها بين الأمم والدول المستقرة... إلخ.

إن العصر الجديد ستكون السيادة فيه لعودة القيم قولًا وفعلًا، إن العالم سيتجه حتمًا ليس إلى تكديس السلاح ومحاولات غزو الفضاء بقدر ما سيتجه إلى إعادة توزيع الثروات والقضاء على الفقر، وإعادة البيئة الخضراء والحفاظ على الحقوق المتوازنة للبشر ولكافة الكائنات الحية التي تشارك البشر الحياة على هذا الكوكب.

إن عصرًا جديدًا سيبدأ في التشكل عقب القضاء على هذا الوباء الذي لم يعرف له البشر حتى الآن نهاية! إنه لا يزال ينتشر ويقضي على الناس في كل مكان من العالم كالوحش الذي خرج من قمقمه ولا نعرف متى سننجح في القضاء عليه!! لكن ما إن يقضي الله لها نهاية مرتقبة بإذنه هو وحده، سيبدأ ذلك العصر الجديد من هذا الفجر الجديد الذي أكاد أرى نوره يبزغ في نهاية هذا النفق المظلم الذي يعيشه العالم الآن.

الفصل الأول

المستقبل وفلسفة التقدم

«إن المجتمع القائم على التنظيم لا يمكنه تجنب التفكير في المستقبل».

ريتشارد ن كوبر وريتشارد لايارد: ماذا يخبئ المستقبل للعالم؟، الترجمة العربية بالمركز القومي للترجمة (2779)، 2018 م، ص8.

«إنه بات حاسمًا أن نعرف ماذا ينبغي أن نفعل في المستقبل قبل أن نتمكن ونفعل».

هانس كينج: مشروع أخلاقي عالمي، الترجمة العربية، المكتبة البوليسية، لبنان، دار صادر للطباعة والنشر 1998م، ص42.

«إن التفكير في المستقبل في عالم يشهد تغيرًا متسارعًا لم تعرف له البشرية مثيلًا له عبر تاريخها محفوف بمخاطر عدم التوقع وشدة التعقيد والتداخل بين العوامل التي تشكل صورة هذا المستقبل».

د. أحمد شوقي: هندسة المستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، منشورات مكتبة الأسرة، القاهرة 2002م، ص22.

«تقدم فلسفة التقدم خلال القرن الماضي مثير للإعجاب، علاوة على ذلك فأنا متفاءل بأنه سيستمر في التقدم بمعدل مثير للإعجاب».

ستيوارت بروك:

Stuart Brock: Is Philosophy fast Enough? in «Philosophy's Future», 2017, p. 119.

أولًا: المستقبل أهم من الحاضر والماضي

1/1 من المعروف أن لحظات الزمان ثلاث: الماضي والحاضر والمستقبل (كان – كائن – سيكون). ورغم أن جريان الزمان أمامنا يشبه جريان النهر الذي قال عنه هيراقليطس فيلسوف اليونان الكبير: إنه لا يمكنك أن تنزل نهرًا واحدًا مرتين! حيث إن ما مر من لحظات الزمان سواء كان قرونًا أو سنينَ أو أيامًا لن يعود وأن الحاضر الذي نعيشه هو مجرد لحظة ننتظر بعدها دائمًا لحظات ولحظات، فإن الأهم إذًا بالنسبة للبشر فيما يتعلق بجريان الزمان وسيلان لحظاته هو اللحظة المستقبلية.

1/2 ومن ثمّ فالفيلسوف الحقيقي هو من يضع التفكير في المستقبل كأهم خيار لديه؛ فإن كانت وظائف الفلسفة كما يقول مؤرخوها هي: التفسير والتبرير والتغيير، فالأهم فيها هو بالطبع الوظيفة الثالثة، الدعوة إلى التغيير. فالفيلسوف ينبغي أن لا ينشغل كثيرًا بالماضي والحاضر إلا في حدود ما يجعله ينظر إلى ما فيهما من نقص يدعو إلى الدعوة إلى التغيير إلى الأفضل. والأفضل دائمًا هو ما لم يأت بعد. وإذا لم يؤمن البشر عمومًا بذلك فلا تقدم ولا رقي ولا إبداع!

1/3 ومن هنا فقد انصب اهتمامي دائمًا على التفكير في المستقبل حتى وأنا أكتب في تاريخ الفلسفة القديمة، فما كتبته عن الفكر الفلسفي في مصر القديمة وفي تاريخ الفلسفة اليونانية بأجزائه الخمسة كان هاجسي دائمًا هو: ماذا يفيدنا من أفكار هؤلاء الفلاسفة في تقديم رؤى فلسفية تتعدى زمانهم وتكشف عن أبعاد مستقبلية سواء في فلسفة الطبيعة والوجود أو في فلسفات التاريخ والسياسة وكل ما يتعلق بمشكلات وقضايا الإنسان.

وقد تبلور هذا الاهتمام كثيرًا منذ أن كتبت في الفلسفة السياسية وفلسفة التاريخ، وبلغت ذروة هذا الاهتمام حينما كتبت حوالي عام 2000 ميلادية كتاب «بين قرنين»، قبيل هذا الوقت بقليل وتحديدًا في عام 1998م كتبت «ضد العولمة» الذي كان استباقًا لتعاملنا العربي والإسلامي مع ظاهرة العولمة أو ما أسميته حينذاك بالرغبة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في «غربنة» العالم أو «أمركته».

وقد كنت صاحب مصطلح «ما بعد العولمة» الذي ظهر في كتابي الذي حمل نفس الاسم حيث كان استباقًا لهذا العصر الجديد الذي بدأ فجره الآن، لقد تنبأت في هذا الكتاب بأن «العولمة» ما هي إلا مرحلة تاريخية خضع فيها البشر لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وقيمها الرأسمالية البراجماتية وبحكم قوتها العسكرية وهيمنتها الاقتصادية، وقلت منذ 2003م وهو العام الذي ظهرت فيه الطبعة الأولى من هذا الكتاب أن ثمة عصرًا جديدًا سيحل فيما بين 2020 و2030م ستكون فيه السيادة للتنين الصيني، وقلت إن الدورة الحضارية الجديدة ستكون بقيادة الصين وهذا ما تلوح بشائره بالفعل الآن وسيتحقق على أرض الواقع فيما يبدو وكما قلت سابقًا من عامنا هذا إلى حوالي 2030م من هذا القرن الحادي والعشرين.

1/4 إن التفكير فيما يمكن أن تؤول إليه الأمور في المستقبل سواء القريب منه أو البعيد في غاية الأهمية، وكما يقول علماء الاجتماع: «إن المجتمع القائم على التنظيم لا يمكنه تجنب التفكير في المستقبل، إذ على أفراده دائمًا أن يحاولوا بقدر الإمكان اكتشاف ما سيكون عليه المستقبل، فمعرفة المستقبل تمدنا بقوة للتأثير عليه، فإذا أمكنك رؤية المستقبل فقد تصير من الأغنياء وتنتصر في الحروب ويمكنك تحسين أوضاع المجتمع؛ ولذا فإنه منذ فجر التاريخ قام الإنسان بفحص الخبايا والسرائر ولجأ إلى وسيط الوحي الإلهي عند الإغريق ليقف على ما يخبئه له القدر في جعبته»(1).

1/5 وبالطبع فإن التفكير في المستقبل وممكناته رغم أهميته وضرورته إلا أنه محاط بالكثير من عوامل الغموض واللايقين، فمن ناحية أنه ممكن وضروري فهو يستند على أسس أهمها: «(1) أن

تآلف مجموعة من الأحداث في زمن محدد (T) هو الذي يحدد ما الذي سيحدث في الزمن الذي يليه. (2) أنه يمكننا تحليل الأحداث في الزمن (T) بطريقة تساعدنا على التنبؤ بالأحداث المتتالية»(2). وقد صدق ميلتون فريدمان حينما قال في مقالاته عن علم الاقتصاد الوضعي عام 1953م: «إن الاختبار الرئيسي لأي نظرية علمية هي قدرتها على التنبؤ»(3).

أما من ناحية أن التنبؤ بالمستقبل يتسم بالغموض واللايقين فهذا بدهي لأن المستقبل - كما يقول هوج دي جوفنال Hugues de Jouvenel - غير محدد سلفًا ومن ثمّ تأتي نتائج التنبؤ ربما شديدة التناقض تبعًا لردود أفعالنا سواء كنا أشخاصًا عارفين أو أشخاصًا عاملين؛ فبالنسبة إلى الشخص العارف سيكون المستقبل مصدر قلق قد يتزايد كلما شعر خطأ أو صوابًا بتسارع التغييرات وتداخل التبعات وتكاثرها وبأن المجتمعات قد تجابه أكثر فأكثر مخاطر تحدق بأنظمة كاملة، وفي المقابل وبصفة شعورية أو لا شعورية يسعى الشخص العامل إلى مقاومة هذا الشعور بالقلق أو بالغم فيحاول أن يتبين وجود ثوابت في نظام الطبيعة وفي النظام الاجتماعي تتيح له بوجه من الوجوه أن يفكر في الفرق بين اليوم والغد كما لو كان مثل الفرق بين الأمس واليوم(4).

ويعتبر المختصون في استشراف المستقبل خلافًا للمختصين في التكهن بالمستقبل أنه لا يكفي تعميم التقديرات وأننا حتى لو كشفنا عن ثوابت في الماضي فلا شيء يبرهن على أن النظم ستتكرر كما هي إلى ما لا نهاية في المستقبل. وباختصار فإنهم يعتبرون أن مواطن الحيرة والشك كثيرة وأنها أكثر مما يُعتقد أحيانًا، ولئن كان ذلك من سوء حظ الشخص العارف فهو من حسن حظ الشخص العامل؛ إذ توجد عمومًا وخاصة في المجالات التي مازالت فيها اللغة مفتوحة إمكانيات عريضة للتعرف وفرص متاحة للعاملين كي يغيروا مجرى الأحداث. وفي الواقع – وهذا هو الأهم – يسعى المتخصصون في الاستشراف إلى تبين أشكال المستقبل الممكنة في الوضع الراهن وإلى تعيين مجالات التصرف بالنسبة إلى مختلف العاملين(5).

1/6 لقد بدا لنا في الفقرة السابقة كيف أن التنبؤ بالمستقبل رغم صعوبته واللا يقين فيه، إلا أن في ذلك أيضًا تكمن ميزته الأولى والأهم وهي أن المستقبل يظل دائمًا هو مجال للحرية، حرية التفكير فيه وفي ممكناته سواء فيما يحدده المختصون بالتفكير النظري فيه أو الفاعلين فيه أي أولئك الذين يحولون دائمًا النظر إلى عمل، فالمختصون بالتنبؤ يكشفون عن ممكناته، والعاملون فيه يملكون إمكانية التدخل في الأحداث وقت اللزوم لتحويلها إلى مسار ينتفعون به ويحققون من خلاله أهدافهم وفق ما خطط له مخططو المستقبل والمتنبئون بممكناته.

1/7 وعلى ذلك يتضح لنا أيضًا أن المستقبل يُعد مجالًا للقدرة على الفعل، إذ من المهم أن يدرك أصحاب القرار الوقت المناسب لهم لاختيار الفعل المناسب لهم، وإلا فالندم سيكون مآلهم بعد ذلك؛ حيث نجد أن بعضهم عادة ما يقول إنني مضطر لأن أتخذ هذا القرار لأنه لم يعد لدي خيار آخر، وهذا يعني ببساطة أنهم قد فاتهم وقت الاختيار لأنهم لم يحسنوا قراءة المستقبل وترك الأمر مهملًا حتى لم يعد أمامهم خيار في الفعل!

إن ثمة فائدة عظمى من استباق الأفعال، بالتنبؤ بممكنات المستقبل في هذا الأمر أو ذاك حيث إن هذا الاستباق المبني على التنبؤ حتى لو كان ثمة لا يقين في هذا التنبؤ يجعلنا على وعي بممكنات الغد ويخبرنا عن التطورات الممكنة فيه. وحتى لو لم نمتلك حينئذٍ الوسائل الكافية لتحقيق الأهداف فإننا على الأقل نمتلك بعض القدرة على تغيير الأحداث والتأثير فيها أملًا في مواجهة التحديات!

1/8 وعلى كل حال فإننا إذا قلنا إن المستقبل – كما يقول دي جوفنال – مجال قدرة فإن ذلك لا يعني أننا مقتدرون كل الاقتدار على خلق الغد الذي نحلم به! لكن ذلك يجعلنا على الأقل أشبه بملاح ينبغي له في آن واحد أن يحاول استباق الريح التي أخذت تهب وأن يعجل بالرجوع إلى الميناء سالمًا(6).

لقد صدق الفيلسوف الرواقي العظيم سينكا حينما قال: إنه لا توجد رياح مواتية لمن
لا يعرف أين يذهب. إذ ماذا تفيدنا محاولتنا لاستباق أشكال المستقبل الممكنة وللتعرف سلفًا على التوجهات التي يحتويها محيطنا الاستراتيجي إذا كنا لا نعرف فيما يخصنا المكان الذي نعتزم الذهاب إليه؟!(7).

إن المستقبل إذن هو مجال للحرية ولممارسة القدرة بفعل العزيمة والإرادة، إنه بدون المستقبل والتفكير فيه وفي ممكناته وبدون خوض تجربة الاختيار بين ممكناته فلا مجال للتقدم خطوة، ولا مجال للإبداع الإنساني الذي بفضله يتحقق التقدم.

1/9 لعل سؤالًا هنا يطرح نفسه: إذا كان المستقبل بهذه الأهمية، فما هو مستقبله ومتى اكتشف الإنسان هذا البُعد الثالث للزمان، وهل كان دائمًا موجودًا أم اكتشف مع بداية الكون؟!

الحقيقة أن الإنسان البدائي لم يكن قد اكتشف بعد هذا البُعد للزمان؛ حيث كان يعيش كبقية الكائنات يستعمل كل ما يستعملونه من حجارة وأغصان استعمالًا آنيًّا ثم يطرحها بعيدًا فقد كان لديه كل ما يكفيه من خيرات الطبيعة ولم يكن بحاجة إلى أن يُعد العُدة لما بعد اللحظة التي يعيش فيها. لكنه اكتشف هذا البُعد المستقبلي منذ حوالي مليوني سنة؛ فقد اكتشفت آثار لمخلوقات تصنع أدوات وتحافظ عليها لتستخدمها لاحقًا وهذا يعني ببساطة أن المستقبل اكتشف مع التكنولوجيا؛ إن الإنسان الذي ابتدع هذه الأدوات وحافظ عليها إنما استخدم التكنولوجيا وابتدعها ليستخدم منتجه في المستقبل. ويقال إن أدمغة هذه الكائنات التي ابتدعت التكنولوجيا كانت ذات سمات مختلفة في جهازها العصبي مثل نمو فص الجبهة، ومن المعروف اليوم أن التفكير في اتجاه المستقبل يقع في هذا الفص الدماغي وأننا لو اقتطعنا هذا الجزء من الدماغ أو روابطه مع الأجزاء الأخرى لفقد الكائن البشري قدرته على التفكير في المستقبل. وهذا يعني ببساطة أن المستقبل له أسس فسيولوجية لدى الإنسان(8).

وبالطبع فلاشك أن اكتشاف هذا البُعد المستقبلي لدى الإنسان قد جعل واقعه أكثر تعقيدًا، حيث اتسعت مداركه العقلية وأصبح لديه أصناف من الواقع: (1) الواقع الحالي وهو الحاضر عندما نلاحظه، (2) والواقع الماضي حينما نتذكره، (3) وواقع المستقبل حينما نتصوره. وبناء عليه تشكلت أصناف من المعارف؛ فالعلوم أصبحت لا تتعلق إلا بالمعلومات الحاضرة أو الماضية، أما ما يتعلق بالمستقبل فقد أصبح ضروريًّا لهذه العلوم أن تهتم به، فعقلنة المستقبل تعني بداية ضرورة

أن نحس به أو نستشرفه رغم ما قد يقع من أخطاء في استشرافنا له أو في إحساسنا بما سيحدث فيه؛ فالمستقبل – كما يقول بانتي مالاسكا هنا – حادث ظرفي وهو رهن الاختيارات التي تتم في الحاضر. وعادة ما تحف بهذه الأحداث الظرفية المستقبلية عدة شكوك يتأتى أهمها من أن الكائنات البشرية التي تعيش في نفس العالم تعيش في أنواع مختلفة من الواقع في نفس الوقت. وإذا ما تساءلنا عن كيف نواجه هذا التنوع في الواقع عادة ما يأتي رد فعلنا بطريقتين: إما بمحاولة إقناع الآخرين بتبني واقعنا نحن أو بمحاولة تحطيم واقعهم، ولهذا ينبغي مستقبلًا أن يكون رد فعلنا بطريقة أخرى فيكون أكثر تسامحًا وأكثر تفهمًا وعلى أساس من التعاون(9) والشراكة.

1/10 وفي ضوء ما سبق علينا إدراك أن كل جزء من العالم ينتمي إلى العالم كما أن العالم موجود في كل جزء من أجزائه على حد تعبير اليونورا ماسيني، الذي رأى أيضًا أن استشراف المستقبل في ضوء هذا الإدراك المتبادل لأهمية الأجزاء بعضها للبعض يعني ضرورة أن يلتزم الجميع أمام الجميع بالعمل معًا لبناء المستقبل، حيث إن التحلي بالقيم الأخلاقية والالتزام والتعهد بالتعبير والاختيار الحر في نطاق العمل الجماعي كلها عناصر ضرورية للدراسات الاستشرافية(10).

وقد قصد اليونورا من ذلك التأثير على أن الفكر الاستشرافي للمستقبل ينبغي أن يتغلب على عوائق عديدة لاختلاف الثقافات والبيئات عبر المكان والزمان، ولاشك أن الحوار بين مختلف الثقافات هو السبيل إلى توحيد الرؤى المستقبلية والعمل بموجبها لصالح البشرية ككل.

1/11 والحقيقة التي ينبغي أن يلتفت إليها الجميع ويقدمها لنا ستيفن جاي جولد المتخصص في نظرية التطور والأستاذ بجامعة هارفارد هي أن الاكتشافات الحديثة لما أطلق عليه الفتوة البالغة للجنس البشري قد أكدت أن الجنس البشري قد تطور بجميع أعراقه انطلاقًا من مجموعة سكان إفريقيا منذ حوالي مائتي ألف سنة وكانت هذه المجموعة قليلة الأفراد في بدايتها ولم تنتشر خارج إفريقيا قبل حقبة بحوالي مائة ألف سنة، بحيث إن كل التنوع العرقي غير الإفريقي لم يكن يبلغ أكثر من مائة ألف سنة. وفي هذا أقوى حجة يمكن للعلم أن يقدمها لمقاومة العنصرية. إن الأقوال القديمة التي كثر اجترارها والتي تجعل الاختلاف متمثلًا في فرق بسيط على مستوى البشرية هي في نهاية الأمر صحيحة لكن طريقتنا في الحديث عنها مضحكة إذ لا وجود لعرق أسود وعرق أبيض ولا عرق إفريقي وعرق أوربي لأننا أتينا جميعًا من إفريقيا، إن جميع الشعوب المنتمية للأعراق غير الإفريقية – كما يقولون – ليست إلا فروعًا بالنسبة للعرق الإفريقي! إن شكل جسمنا أو حجم دماغنا كبشر لم يتغير منذ أربعين أو خمسين ألف سنة على الأقل. إن الجنس البشري الذي أنجز كل هذه الحضارة أو تلك الثقافة مهما كان شكلها من الفلاحة إلى المدن، وإلى القراءة والكتابة والبرامج الفضائية والحواسيب والحروب وما إلى ذلك كله إنما أنجزه جنسنا البشري دون أي تغيير بيولوجي(11).

ولعل في ذلك ما يعزز بالطبع الأصل الواحد للبشر ويعيد إلينا الأمل في أنه إذا آمن بذلك كل البشر فإنه حينئذٍ يمكننا القول: إنه كما صنعنا جميعًا بجميع الألوان والأعراق حضارتنا الماضية فإنه يمكن بمزيد من الحوار والتسامح والشراكة بين الجميع أن نصنع حضارتنا الإنسانية المشتركة الأكثر

تقدمًا ورقيًا في المستقبل القريب والبعيد لصالح كل إنسان يعيش على ظهر هذه الأرض الطيبة التي حبانا بها الله.

ثانيًا: فلسفة المستقبل هي فلسفة التقدم

2/1 يحاجج البعض حول الفلسفة والتقدم؛ ففي الوقت الذي يرى الجميع أن هناك تقدمًا ملموسًا في العلوم والتكنولوجيا ينعكس بالإيجاب على حياة الإنسان، يجدون أن التقدم في الفلسفة والعلوم الإنسانية يُعد ضعيفًا وغير ملموس الأثر في حياة الإنسان !

وعلى ذلك يثيرون التساؤلات من قبيل: هل تتغير الفلسفة بمرور الوقت؟ وهل هذا التغير يعني التقدم؟ أم أنه مجرد إعادة لذات الألغاز الفلسفية القديمة ومجرد إعادة صياغة لها؟ ويزيدون على ذلك متسائلين: وهل يجب أن نتوقع أن الفلسفة يمكن أن تتطور أم أن الفلسفة هي مصدر الحكمة التي يجب المحافظة عليها إلى حد ما؟ وهل نحتاج إلى خبراء في التعليم أو عمال في المصانع بدلًا من الفلاسفة؟ لقد تزايدت الضغوط على أساتذة الفلسفة خاصة وعلماء العلوم الإنسانية عمومًا وأصبحوا مطالبين من قِبَل الجمعية الفلسفية الأمريكية للدعوة إلى الفلسفة في الأماكن العامة واعتبار ذلك كواحد من أنشطتها حتى يتم التقييم العملي للممارسات الفلسفية(12)!!

إن الجميع يريد أن يقتنع في عصرنا هذا أن للفلسفة والفلاسفة دورًا في تحقيق التقدم الفعلي الذي يصنعه البشر على الأرض، الجميع يريد أن يرى أثرًا ملموسًا للفلسفة والفلاسفة فيما يصنعه البشر من تقدم في الحاضر والمستقبل، وأنها ليست مجرد تاريخ من الحكمة التأملية في الماوراء دون أي صلة بالواقع المعاش، وأنها ليست مجرد رؤى نقدية لما يجري في الواقع من أحداث ومشكلات.

2/2 والحقيقة أنني أعتقد بعيدًا عن تعقيد التعريفات اللفظية والاصطلاحية للفظي المستقبل والتقدم، أن الفلسفة قرينة الاثنين معًا، فأي فلسفة فيها دعوة للتقدم وللتطور نحو الأفضل ولذلك فهي تقوم بمهمتها المستقبلية حتى وإن اقتصرت على نقد الوضع الحالي في أي مجال من المجالات.

فالفلسفة منذ فجر تاريخها كانت أداة مهمة للتحليل النقدي، فهي التي تعلم تجنب الأخطاء مثل مغالطة عدم المراوغة والالتباس، فالطلاب الذين ينوون مثلًا الالتحاق بكليات القانون عليهم الدخول في دورات تمهيدية في المنطق والتفكير الناقد لأن هذا سيساعدهم سواء في دراستهم أو في مستقبلهم العملي وهكذا حال معظم الطلاب الدارسين في مختلف التخصصات الأكاديمية، إنها كانت وستظل أداة مهمة ومفيدة في تحليل كل النقاشات التي يتجادل فيها الخصوم مع بعضهم البعض أكثر مما يختلفون في الواقع، إن الأداة التحليلية في الفلسفة والمنطق لم تقدم فقط إجابات للألغاز العقلية القديمة، بل أصبحت تلعب دورًا كبيرًا في مجال علوم الكمبيوتر والذكاء الاصطناعي في عالم اليوم مما يشكل مفاجأة كبرى لمؤسس المنطق القديم أرسطو(13)، إنه سيفاجأ بما يحققه تطور المنطق والفلسفة وتطبيقاتهما في عالم اليوم.

إن الممارسة الفلسفية والتأملية هي ما قادت الكثير من العلماء لاكتشافاتهم العلمية هذا ما فعله نيوتن وأينشتين وأدينجتون وغيرهم من العلماء؛ فالممارسة الفلسفية هي التي أوضحت أمامهم المفاهيم وكشفت لهم عن التناقضات وحددت أمامهم العواقب غير المتوقعة مما ساهم في زيادة الانضباط العلمي في عملهم، وعلى حد تعبير نوريتا كورجي، فليس المهم هنا مناقشة ما إذا كان العلماء هنا يتصرفون بشكل فلسفي أم لا إنما المهم هو أن العلوم القديمة والجديدة تتم من خلال كل من التجربة والنظرية المكتملة، إن التحليلات الفلسفية مستمرة في أداء دور مهم سواء في تطوير علوم جديدة مثل نظرية السلوكية، الإدراك الحيواني، علم النفس العصبي، وكذلك في التدقيق في المفاهيم الجديدة في العلوم مثل المناقشات النقدية في ميكانيكا الكم ومجال البيولوجيا التطورية(14).

2/3 إن الناظر للفلسفة من الخارج سيتصور مثلما تصور لورت فرانسيس الحائز على جائزة نوبل أن الفلسفة لم تحل طوال تاريخها أي مشكلات، لكن النظر إليها من الداخل سيرى نوعًا من التفاؤل بأن الفلسفة تتقدم بحل الكثير من المشكلات الخاصة بها مثل مشكلة العقل والجسم التي صاغها ديكارت أو مشكلة الاستقراء كما قدمها ديفيد هيوم(15). إن ثمة تفاؤلًا ملحوظًا بشأن مستقبل الفلسفة لأنها كفيلة الآن وأكثر من أي وقت مضى بحل الكثير من المشكلات ليس فقط المشكلات الفلسفية التقليدية، بل المشكلات التي تتشارك في حلها مع العلوم الأخرى، وهذا يبدو بوضوح في معظم فروع الفلسفة التطبيقية، إنه حتى الفلسفة الكلاسيكية تقدم الآن مساهمة في تدريس أخلاقيات البحث؛ فعلماء المستقبل والأطباء بحاجة إلى معرفة كيفية التنقل في متاهة القواعد والبروتوكولات التي تحكم مهمتهم. ولذلك فقد حق لكورجي أن يقول: إنه سوف تستمر التطورات الجديدة في العلوم والتكنولوجيا في تقديم عروض مثيرة وفرص جديدة للفلاسفة للمساهمة في التقدم العلمي؛ خذ مثلًا حقول النمو السريع لعلم الأعصاب والروبوتات التي قد تغير تمامًا مفاهيم الوعي والإرادة الحرة(16) للبشر وهي جزء من مشكلات كثيرة يمكن أن يتناولها الفلاسفة في المستقبل.

2/4 يكثر الحديث الآن في أوربا والغرب عمومًا عن مفهوم الفلسفة الجديدة وعلاقتها بالتقدم ومدى صلتها بالمجتمع. لدرجة أن الفلاسفة أنفسهم أصبحوا يشعرون بأزمة الفلسفة والفلاسفة؛ إن بعضهم يعتبر أن الفلسفة أصبحت تتوارى في الظل وأنه يمكن مستقبلًا إغلاق أقسام الفلسفة أو دمجها مع أقسام وتخصصات أخرى، لقد كانت هذه دعوة موجودة منذ أيام الفيلسوف الاسكتلندي الشهير ديفيد هيوم؛ الذي نصح الفلاسفة آنذاك بأن يتركوا كراسيهم المعزولة ليصبحوا قادرين على مشاركة الآخرين والتواصل مع المجتمع الخارجي، إن الخروج من الظل وترك الفقاعات الفلسفية الخاصة هو بداية السبيل إلى محاولة صنع فلسفة عملية يمكن الوصول بها إلى الناس – على حد تعبير ميشا شيري – وبالطبع فإن الناس في المقابل لن ينعزلوا عن الفلسفة والفلاسفة لأنهم حينئذٍ سيدركون أن الفلسفة تشارك في العمل وتعمل مع العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية. إن هذا هو رهان الفلاسفة للتغلب على خوف الجمهور من الفلسفة والفلاسفة والتشكيك في قيمة عملهم(17).

إن ميشا شيري يرى أن بعض الفلاسفة قد استفادوا الآن من المدونات والنقاشات التي تدور في الكتب العامة والصحف والمجلات، واعتبروها وسيلة لتبادل الأفكار الفلسفية بطريقة يمكن الوصول بها إلى العالم الخارجي. إن الفلسفة لم تعد تتعلق بمحتوى الأفكار ومدى تجريدها بقدر ما تتعلق

بأسلوب الكتابة الذي يمكّن الفيلسوف من الحديث في القضايا العامة وهو يكتب حتى عن العقل وعن الرياضيات. إن الفلاسفة يمكنهم الآن الاستفادة من وسائل حديثة مثل تويتر Twitter ومواقع إلكترونية أخرى مثل أكاديميا Acadimia كوسيلة لتبادل البحوث والأفكار مع الآخرين(18).

إن رهان الفلاسفة ودورهم في المستقبل هو في كيفية التعامل والاستفادة من التخصصات الأخرى في الوقت الذي يركزون فيه على تقديم إجابات على الأسئلة التي لا يمكن حلها تجريبيًّا ولا يستطيع البشر العثور على إجابات لها من البحوث التجريبية، إن الفلسفة يمكن أن تكون في وضع أفضل وتتحسن بقدر ما تتعامل مع مفكرين آخرين خارج نطاق الفلسفة، وهذا ما لاحظه إيمانويل كانط حينما قال إنه لا يمكننا أن نعرف ما يجب أن نفعله إذا كنا لا نعرف ما يمكننا القيام به. إن الفلاسفة لكي يشاركوا في تقدم البشرية ينبغي أن يستفيدوا في علم الأخلاق والفلسفة السياسية من العلوم الإنسانية الأخرى مثل علم النفس وعلم الأعصاب وعلم الاجتماع والاقتصاد؛ وفلسفة العقل يمكن أن تستفيد من العلوم المعرفية(19).

2/5 إن الفلسفة إذن يمكن أن تخرج من الظل ومن عزلتها من خلال تفاعلها مع العلم ومع المفكرين التاريخيين والأدبيين، إنهم (أي الفلاسفة) حينما ينخرطون مع هؤلاء المفكرين من خارج الفلسفة يجلبون الحياة إلى عملهم ويجعل فلسفتهم أكثر إقناعًا. إن الخروج من الظل ليس بالأمر السهل وسوف يتطلب شجاعة، شجاعة التحدث عن حقيقتنا ونشر أفكارنا على الجمهور والإنصات إلى تعليقاتهم ومناقشة ردود أفعالهم. إن نجاح الفلسفة والفلاسفة يكمن في إشعار الناس أنهم إنما حينما يستمعون إلى الفلاسفة إنما يستمعون إلى أناس مميزين وأصحاب وجهة نظر تتمتع بالبصيرة والحكمة. إن الفلاسفة يحتاجون إلى شجاعة الحديث عن قضايا السلامة والخوف حتى وهم يواجهون عداوة من الجمهور. إن عليهم أن ينعموا براحة البال الخاصة بهم بل وسلامتهم من أجل الوصول إلى قواعد جماهيرية والتواصل معها، إننا بالطبع لا ندعو ولا نحتاج لاستشهاد سقراط في القرن الحادي والعشرين. لكننا نحتاج الخروج من الظل وعدم البقاء فيه لأنه ليس الميناء الوحيد. إنه لا يزال أمام الفلاسفة فرصة الخروج من هذا الظل الذي انزووا فيه. وذلك بالكتابة في قضايا تهم الناس وبأسلوب يصل إليهم بسهولة، وكذلك بنشر أبحاثهم مستفيدة ومتشاركة مع التخصصات الأخرى خارج الفلسفة(20).

2/6 إن البعض يتساءل: ماذا يمكن أن تقدم الفلسفة لنا اليوم، وقد تصدى للإجابة عن هذا التساؤل جيمس ليدمان حينما أكد على أن الفلسفة وخاصة الطبيعية منها والعملية قد ساهمت في نشر الوعي بحقوق الإنسان والتسامح الديني والحركة النسوية والاشتراكية الاجتماعية. وليس من الصواب القول بأن ذلك قد تم من قبل وإنه لا جديد هناك، لأن المستقبل يحمل إمكانية قيام الفلاسفة بجهود كبيرة في القضايا المثارة حاليًّا وخاصة في مجالات جديدة مثل الأخلاقيات الطبية والبيئية والرعاية الصحية استجابة للتغيرات التكنولوجية في المجتمع، علاوة على معالجة قضايا مثل قضايا الإعاقة، الجنس والعرق التي ينبغي أن تشغل حيزًا من اهتمام فلاسفة الأخلاق والسياسة(21).

2/6 وفي مجال الفلسفة الطبيعية وفلسفة العلوم، يرى البعض أن فلسفة العلم بصورتها التقليدية فلسفة كافية ولكن الحقيقة أن فلاسفة العقل وعلى رأسهم دونالد ديفيدسون قد وضعوا جدولًا جديدًا لاهتمامات فلاسفة العقل الحاليين إذ يركزون الآن على دراسة العلاقة بين علم النفس وتطوير العلوم المعرفية وعلم الأعصاب. لقد أصبحت هذه العلائق تشغل اهتمام فلاسفة العقل واللغة بالفعل(22).

وإذا كان عالم الفيزياء الشهير ستيفن هوكنج قد أعلن ببساطة وبجرأة يحسد عليها «أن الفلسفة الآن ميتة لأن الفلاسفة لم يواكبوا التطورات الحديثة في العلوم ولاسيما في الفيزياء»، فإنه قد استند في ذلك على جهله الكامل بجهود فلاسفة العلم الحاليين وفلسفة الفيزياء؛ إذ يبذل الفلاسفة الحاليون جهودًا كبيرة في التعرف على الجديد في هذه العلوم حتى يمكنهم بالتالي مسايرة التطورات المتلاحقة فيها. وفي الواقع أنه يمكن القول إن حالة العلم الحالية تتطلب فلاسفة العلوم أكثر من أي وقت مضى. إن العلماء يحتاجون هذه الأيام إلى رؤى تقييمية لما يقومون به من اكتشافات، فالمعرفة العلمية التي يتم تداولها وتدريسها تحتاج للكثير من المراجعة المستقبلية لمنهجيتها ونتائجها. وقد ضرب ليدمان أمثلة عديدة على ذلك مشيرًا إلى بعض جهود فلاسفة العلم المعاصرين في مراجعة والتعليق على مدة نجاح ومدى مصداقية بعض المعارف العلمية المتداولة الآن في العلوم المختلفة(23).

2/7 أما في مجال الفلسفة السياسية والاجتماعية فإن المناقشات الفلسفية الدائرة تؤكد ضرورة أن يكون لدينا – كما هو رأي كارين جرين – بداية مفهوم واضح عن معنى التقدم فالفلسفة المعنية بتقدم المجتمع تفترض أن المجتمع الذي يتم فيه التوصل إلى المعتقدات والقوانين من خلال نقاش حر وعقلاني، يحظى فيه الرجال والنساء معًا بالاحترام والإصغاء على قدم المساواة، أفضل من مجتمع يفرض فيه الذكور من النخبة مذاهبهم إما بالقوة أو بالإهانة أو عن طريق عملية الاستبعاد الصريح.

وبالطبع فإن الفلاسفة يشاركون في هذا المفهوم التقدمي للمجتمع ويرون دومًا أنه لكي يتقدم المجتمع في المستقبل يجب عليه أن يبني تقييم نفسه في ضوء الأفكار التي تنبثق عنها الجوانب التقدمية الموجودة حاليًّا داخل المشهد السياسي. ويجب أن يحدد النقاش المعقول بين أصحاب المفاهيم المتعارضة للدولة في أقصى اليمين وأقصى اليسار طريقًا للوصول إلى المصلحة طويلة الأجل للجميع تمامًا كما ينبغي أن يحكم العقل تصرفات البشر الموجودين داخل المجتمع. إن كل شيء في المجتمع ينبغي أن يتم بما يتفق مع العقل(24).

2/8 إن إشكالية علاقة الفلسفة بالمجتمع وتقدمه إشكالية قديمة تتجدد باستمرار وربما كان ذلك سببًا فيما كتبته في كتابي «فلاسفة أيقظوا العالم» الذي ركز على نماذج لفلاسفة من كل العصور كان لأفكارهم تأثير واضح وملموس في مجتمعهم، كما عبرت عن هذه الإشكالية بشكل عملي في مشروع فكري يتجاوز مشاريع الفكر العربي الحديث والمعاصر التي دارت وتدور حول إشكالية الأصالة والمعاصرة وتتساءل عن كيفية تحقيق النهضة المنشودة في ظل تقدم الغرب الذي لا يتوقف وعدم قدرتنا على اللحاق بركب تقدمه، لقد كتبت في ذلك «الأورجانون العربي للمستقبل» وهو يقدم – على غرار كتاب بيكون الشهير «الأورجانون الجديد» - علاجًا مزدوجًا جانبه السلبي يتمثل في التخلص من مجموعة من الأوهام التي علقت وألجمت العقلية العربية وأعاقت تقدمها، وجانبه

الإيجابي يتمثل في خمس ركائز تقودنا حتمًا إلى التقدم شريطة أن ينصب تفكيرنا ليس على الماضي أو الحاضر وإنما على المستقبل وكيف نواجه تحدياته بعقلية منفتحة وبشتى طرق ومنهجيات الإبداع وبما يتوافق مع عقائدنا وهويتنا ولا يتعارض مع ثوابتنا القومية. بل على العكس فلن يتحقق تقدمنا العربي أو الإسلامي في المستقبل إلا بسند وحيد وهو التفكير في المستقبل وحل مشكلاتنا عبر إبداعنا الفكري والعلمي والاعتماد على الموارد البشرية والمادية الذاتية والأخذ بكل أسباب التقدم الذي حققه الآخرون؛ فميراث التقدم ليس وليد إنجازات أمة بعينها، بل هو ميراث تاريخي شاركت فيه كل الأمم منذ أول الحضارات وأهمها: الحضارة المصرية القديمة، وحتى الحضارة السائدة الآن: الحضارة الغربية.

2/9 ومع أن فلاسفة الغرب وفلاسفة الشرق العربي والإسلامي المعاصرين قد فككوا مشكلات الحاضر بكل أشكالها وحاولوا تقديم رؤى لحلولها والتغلب على تحدياتها إلا أن بعضهم مثل وارد إي جونز لا يزالون يتساءلون عن الفلسفة والتقدم والهوية، وقد نجح جونز من خلال تساؤلاته أن يطرح مفهومًا جديدًا للفلسفة المستقبلية حيث اعتبر أن الفلسفة مثل مؤسسة ثقافية تتكون من الممارسين لعقل التفلسف وجميع أنشطتهم ومنتجاتهم الفكرية. فالفلسفة عنده هي ما يقوم به الفلاسفة وما يفعلونه أما الفيلسوف فهو الممارس للفلسفة، وبالطبع فإن الممارسين للفلسفة كثيرون منهم الناس العاديون بل والأطفال. لكن هؤلاء
لا يفعلون ذلك كممارسين لنظام الفلسفة. إن البعض قد يمارس الفلسفة والتفلسف لكن ليس بالجودة التي يمارسها بها الفيلسوف، ومن الخصائص الضرورية للفيلسوف أنه في حوار أو محادثة دائمة ومتطورة مع مجتمع من الأفراد، وأنه يقضي الكثير من وقته في الاستجابة والتفاعل مع آراء الفلاسفة الآخرين، إنه ذلك العضو فيما يمكن أن نطلق عليه «مجتمع فلسفي»، وإن كان من غير المعقول الاعتقاد بأن هناك «طريقة فلسفية» تميز المجتمعات الفلسفية عن المجتمعات الخطابية الأخرى! لقد كانت السلطة الفلسفية ذات يوم سببًا مقبولًا لتأييد ومتابعة النظرية الفلسفية لكنها مؤخرًا أصبحت قريبة من المجتمع وأقرب ما تكون إلى حركة متجهة إلى الفلسفة التجريبية. إن الفلسفة في عصرنا ترتبط بما أسماه جونز المجتمع الفلسفي، وهي ذاتها أصبحت عبارة عن محادثة أو حوار بين المناقشين لأي مشكلة وهي تتطور وتتقدم من خلال هذا الحوار وتلك المناقشة(25).

2/10 إن هذا الوصف للمجتمع الفلسفي ولدور الفلاسفة الأفراد فيه يعني في جوهره لدى جونز أن الاختلاف في الآراء كما الاتفاق فيها هو من أهم سمات الفلسفة والفلاسفة. وهذا التعدد في الآراء والروح النقدية التي تبدو في المناقشات والحوارات الفلسفية هو ما يجعل النظريات الفلسفية المتنافسة تتعايش فيما بينها. وهذا التعايش يعني من جانب آخر «أن الإجماع في الفلسفة ممكن إلا أنه لم يعد قريبًا من كونه حقيقة واقعة لأن المساهمات المعارضة للأعضاء السابقين في مجتمعنا لا تزال تشكل وظائف حية ويمكن إعادة إحيائها والالتزام بها طالما بقيت مواقف الفلاسفة تجاه الفلاسفة القدامى تقديرية كما هي حتى الآن»(26).

2/11 إن وجود الاختلاف بين الفلاسفة متجذر في احترام الفلاسفة لأقرانهم المعارضين على مر تاريخ الفلسفة. وهذا مما يقلل من وجود أنواع معينة من التقدم المجتمعي الخطي إذا ما استرشد

الناس في حياتهم العادية بهذه السمة من سمات الفلسفة والفلاسفة. إن المجتمع الفلسفي رغم الاختلاف والخلاف يمكن أن يتقدم بقدر ما يمكن أن يقدم لنا المزيد من الخيارات لرؤية أنفسنا والعالم.

إن الفلسفة – كما المجتمع – ينبغي أن تكون عالمًا من الهوية المتنوعة، وهي تتقدم من خلال تقديم المزيد من الخيارات لتبني أنواع من الهوية، مثل النظريات الفلسفية لها قيمتها الكبيرة وهذا هو مصدر عظمة الفلسفة. إنها تأكيد على مقولة سقراط العظيمة «أن الحياة غير المفتوحة لا تستحق العيش في (محاورة الدفاع – 38)»(27).

2/12 وفي ضوء الفقرات السابقة يبدو أن التقدم الذي تحققه الفلسفة بتعدد الرؤى والاختلاف في الآراء والنظريات ينبغي أن ينعكس على المجتمعات البشرية التي ينبغي أن تقر هي الأخرى أن الاختلاف والتنوع مطلوب لإحداث الاتفاق المشروع بين البشر. إنهم كثرة عددية وكثرة عقول، ومن ثمّ تكثر الرؤى العقلية التي هي أشبه باختلافنا في بصمة العين أو بصمة الأيدي. إنما ينبغي أن نتأمل هذه الحقيقة مليًّا: كيف نتقبل أننا نختلف في بصماتنا وأشكالنا وألواننا ولا نتقبل تعدديتنا الثقافية والفكرية والعقائدية!! إن في قبول هذه التعدديات والاختلافات يكمن الإجماع البشري الحقيقي لو يعلمون!!

2/13 إن الفلسفة المستقبلية تضرب في أعماق فكرة التقدم، حيث إن فكرة التقدم - كما قرر ج. ب بيري وهو أهم من تعرض لها ودرس تطورها – هي نظرية «تتضمن تركيبًا للماضي ونبوءة عن المستقبل، وهي قائمة على تفسير للتاريخ يعتبر أن البشر يتقدمون ببطء في اتجاه محدد ومرغوب فيه، ويستنتج أن هذا التقدم سوف يستمر إلى أمد غير محدود، وتشير الفكرة إلى أن وضعًا من السعادة سوف يستمر التمتع به في آخر الأمر»(28). ومن المعلوم أن هذه إشارة من بيري إلى إحدى أهم نظريات تفسير تطور الحضارة والتاريخ، «نظرية التقدم ذات الجذور السوفسطائية والأبيقورية القديمة»(29)، والتي طورها وقدم تفسيرًا شاملًا للتاريخ من خلالها فلاسفة التنوير الفرنسيين وخاصة فولتير وروسو وكوندرسيه(30).

إذن فهذا الفرع من فروع الفلسفة التطبيقية قد ارتبط بوضوح بفكرة التقدم وهي فكرة مستقبلية في جوهرها، وليس ببعيد عن الحقيقة أن نقول إن فلسفة المستقبل هي بالفعل فلسفة التقدم حيث إن كليهما يستهدف النظر إلى الأمام.

إن فلسفة المستقبل هي بوضوح ذلك الفرع من الفلسفة المعني بتأمل وقراءة صورة المستقبل على أصعدة عديدة من مستقبل الحياة الفكرية والتعليمية والاقتصادية والسياسية إلى مستقبل التطورات العلمية والتكنولوجية التي ستشهدها البشرية بدون حد أقصى للمدى الزمني، فقد يكتفي الفيلسوف بقراءة مستقبل القرن الذي يعيش فيه أو القرن الذي يليه، وقد تتسع قراءاته لتوقعات المستقبل حتى نهاية الألفية التي لا يزال يعيش بداياتها (31).

ولدينا كم كبير من الكتابات التي تقرأ صورة المستقبل في مجالات العلم والفلسفة في القرن الحادي والعشرين (32)؛ كما أن لدينا بعض الكتابات التي تطرح تصورات المستقبل حتى نهاية الألفية، والطريف أن من يتنبؤون بصورة المستقبل في الألفية كلها يعرضون تصوراتهم على أنها «تاريخ المستقبل»(33).

وبالطبع فإن هذه التصورات للمستقبل إنما هي نبوءات مبنية على وقائع العلم في العصرين الماضي والحاضر، وكل ما يفعله العلماء هو أنهم يشدون طرف خيط التقدم من آخر إنجازات اكتشافات الماضي العلمية ويرون من منظورهم العلمي كيف سيتطور العلم في ضوء المكتشفات الحديثة في المستقبل سواء القريب أو البعيد.

هوامش الفصل الأول

(1) ريتشارد ن. كوبر وريتشارد لايارد (محرران): ماذا يخبئ المستقبل للعالم؟ رؤى من منظور العلوم الاجتماعية، ترجمة: محمد رفعت عواد ومصطفى خلف عبدالجواد، المركز القومي للترجمة (2779)، القاهرة 2018م، ص8.

(2) نفس المرجع السابق، ص10.

(3) نقلًا عن نفس المرجع السابق، ص10.

(4) هوج دي جوفنال: طبيعة المستقبل، من كتاب «مفاتيح القرن الحادي والعشرين»، وهو مؤلف جماعي تحت إشراف: جيروم بيندي: نشرته منظمة اليونسكو بالاشتراك مع بيت الحكمة بتونس، ترجمة: حمادي الساحلي – عبدالرازق الحليوي وسعاد التريكي، قرطاج 2003م، ص43-44.

(5) نفسه، ص44.

(6) نفسه، ص45.

(7) نفسه.

(8) بانتي مالاسكا: مصادر المستقبل، ضمن كتاب «مفاتيح القرن الحادي والعشرين»، سبق الإشارة إليه، ص58.

(9) انظر: نفس المرجع السابق، ص59-60.

(10) اليونورا ماسيني: استشراف وعمل، ضمن المصدر السابق، ص61.

(11) انظر: ستيفن جاي جولد: أي مستقبل للجنس البشري، من المصدر السابق، ص84-86.

(12) انظر:

Noretta koertge, Progress and Philosophy , in «Philosophy's Future – the Problem of Philosophical Progress», First Edition, Edited by Russell Blackford and Damien Broderick, Published 2017 by John Wiley & Sons, Inc., p, 41.

(13) Ibid., p. 41-44.

(14) Ibid., p. 43.

(15) انظر:

Daniel Strolgar: «Is There Progress in Philosophy ? A Prief case for Optimism, in Philosophy's Future», Op. Cit., pp. 107-109.

(16) انظر: Noretta Koetrge, Op. Cit., pp. 46-48.

(17) انظر:

Myisha Cherry, Coming Out of the Shado, in «Philosophy's Future», Op. Cit., p. 22 ff.

(18) انظر: Ibid., p. 25.

(19) انظر: Ibid., p. 27.

(20) انظر: Ibid., pp. 28-30.

(21) انظر:

James Ladyman: What has Philosophy Ever done for us ?!, in «Philosoph's Future», Op. Cit., p. 31.

(22) انظر: Ibid., p. 31.

(23) انظر: Ibid., p. 32-33.

(24) انظر:

Karen Green, Re-Imagining the Philosophical Conversation, in «philosophy's Future», Op. Cit., p. 211-212.

(25) انظر:

Ward E. Jones: Philosophy, Progress and Identity, in «Philosophy's Future» m Op. Cit., p. 227 ff.

(26) Ibid., p. 235.

(27) Ibid., p. 236 ff.

(28) ج. ب بيري: فكرة التقدم – بحث في نشأتها وتطورها، ترجمة عارف حذيفة، منشورات وزارة الثقافة بالجمهورية العربية السورية، دمشق 1988م، ص36.

(29) انظر: د. مصطفى النشار: فلسفة التاريخ – نشأتها وتطورها من الشرق القديم حتى توينبي، دار نيو بوك للنشر والتوزيع بالقاهرة 2017م، ص ص105-111.

(30) انظر: نفس المرجع السابق، ص ص181-186.

(31) انظر دراستنا:

Mustafa El Nashar: Philosophy of the Future Between Divinations and Prophecies, Hermes – vol. 3 Issue no.1, Janury 2014, pp. 7-26.

(32) انظر على سبيل المثال: ميتشيو كاكو Michio kaku: رؤى مستقبلية – كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين؟ ترجمة د. سعد الدين خرفان، سلسلة عالم المعرفة (270)، الكويت 2001م، ص25 وما بعدها.

(33) انظر:

Peter Lorie,Sffd Murray- Clark: History of the Future, Pyramid Books, London 1989.

وقد عرضنا لهذا الكتاب في كتابنا «الأورجانون العربي للمستقبل» السابق الإشارة إليه، ص ص60-74.

الفصل الثاني

سيناريوهات المستقبل

ودور الخيــال الفلسـفي

«إن توسيع الذكاء البشري بواسطة الإلكترونيات سيصبح أعظم شاغل لنا خلال عقد من السنين، ويتضح الآن صدق هذه المقولة في كل ما حولنا».

أرثر سي. كلارك: لقطات من المستقبل، بحث في حدود الممكن، ترجمة: مصطفى إبراهيم فهمي، المشروع القومي للترجمة (352)، المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة 2002م، ص310.

«من الممكن أنه ستكون هناك حياة غير بشرية ستأخذ مكاننا وتكون هي الأرقى ولكنني أعتقد أن هذا غير مرجح لأقصى درجة، ومن المؤكد أنه مما لا يمكن البرهنة عليه».

ليون كاسي: «الخط الجرثومي للعلاج الجيني: مرحلة جديدة من النزاع»، مقال بمجلة القانون والطب والرعاية الصحية 1992م، نقلًا عن: جينا سميث، عصر علوم ما بعد الجينوم، ترجمة: مصطفى إبراهيم فهمي: المشروع القومي للترجمة بالقاهرة 2010م، ص257.

«ستصبح الآلات على دراية بالحالة العاطفية لمستخدميها وتتكيف وفقًا للحالة، وفي الوقت نفسه سيصبح البشر أشبه بالآلات في علاقاتهم الشخصية وتفكيرهم».

ريتشارد واطسون: عقول المستقبل، ترجمة: عبدالحميد محمد دابوه، المركز القومي للترجمة (2749)، القاهرة 2016م، ص216.

«قد يكون القرن الثلاثون هو ما يمثل اليوتوبيا بالمقارنة بصور الظلام في القرن العشرين، وربما يكون الكوكب خاليًا أو ربما يكون ممتلئًا بواسطة جنس آخر مختلف تمامًا عن جنس البشر ويكون الجنس البشري قد ذهب إلى الأبد أو ربما يكون خليطًا من الاثنين السعيد وغير السعيد، المختلط والمتفرد، يعيش ويموت مثلما نحن الآن!».

Peter Lorie, sfdd Murray – Clark: History of the Future, Pyrmid Books, .London 1989, p. 219

أولًا: حتمية التغير وطريق المستقبل

1/1 أظن أنه من الحقائق الثابتة التي لا يستطيع أحد التشكيك فيها هو أن التغير واطراد التغير يُعد سمة أساسية من سمات حياة الجنس البشري على ظهر الأرض، وقد أدرك ذلك الفلاسفة منذ فجر تاريخ الإنسانية؛ فأقدم كتاب في الحضارة الصينية والذي اتفق عليه كبار فلاسفتها القدامى

ككونفشيوس هو كتاب «التغيرات Yiking» وكان فيلسوف اليونان الكبير هيراقليطس يؤكد على أن التغير والسيلان الدائم هو سمة الطبيعة والبشر على حد سواء. كما أكد ذلك كثيرون من فلاسفة الغرب المحدثين والمعاصرين حيث حدث هذا مع هيجل في فلسفته الجدلية، كما استند عليه ماركس وإنجلز في تحليلهما للمادية التاريخية رغم الدوجماطيقية التي رسماها بقولهما بحتمية التغيير إلى المادية الجدلية والمادية التاريخية. وكل ذلك يكشف عن زيف الدعوة التي أطلقها فرنسيس فوكو ياما عام 1992م عن نهاية التاريخ والإنسان الأخير The end of History and last man في كتابه الذي حمل نفس العنوان. فلا نهاية للتاريخ كما أنه لا نهاية للتغير الذي يحدثه الإنسان على وجه الأرض ولا ثبات لنظرية معينة من نظريات التفسير سواء للتاريخ أو للحضارة، فكل ما هنالك أنه ينبغي التمييز بين الثوابت والمتغيرات في تاريخ الحضارة الإنسانية؛ فالإنسان بقدراته وإبداعاته هو الثابت، وكل ما يحدثه في العالم عبر هذه القدرات والإبداعات متغير ويتجه دومًا إلى الأفضل، ورغم ما يشوب هذا الأفضل من آثار جانبية سلبية فإن الإنسان يمتلك القدرة الإبداعية دومًا على التغلب على هذه الآثار السلبية في منتجه الحضاري بعلمه وعمله.

2/1 وقد صدق ألفين توفلر حينما أكد على أن التاريخ يطلعنا دومًا على أن التغير سمة مصاحبة للجنس البشري منذ نشأته على الأرض؛ ففي الماضي لم يكن التغير ملحوظًا بل كان بطيئًا ثم ازدادت سرعته حدة وقوة وارتفعت معدلاته بفضل تضافر عوامل عديدة حتى أصبح متسارعًا وانعكست هذه التسارعات التي لم تشهدها البشرية من قبل على الإنسان وعلى البيئة المحيطة به، بل على جميع الأحياء على كوكبنا، وقد صدق أيضًا حينما قال «إن فقدان التوازن في المجتمع اليوم يتصل مباشرة بتصوراتنا غير الواضحة عن مستقبلات محتملة»(1).

لكن الغريب أن توفلر الذي يعيب علينا أن فقداننا للتوازن هو نتيجة عدم قدرتنا على التنبؤ بالمستقبل، يرى في إطار نظرته هذه للتاريخ أنه لا مجال للتنبؤ ولا للحديث عنه وأن كل ما يسعى إلى إثباته هو أن المجتمع يسير نحو وجهة معينة، وأنه يستند في ذلك فقط إلى إيمانه بفكر التغير الذي يقود اتجاه الحياة الإنسانية إلى تلك الوجهة(2)!

3/1 لقد أوضح توفلر في كتابه «صدمة المستقبل Future Shock» أن الأحداث التي تمس الإنسان والمجتمعات البشرية بصفة عامة تتسم بأنها معقدة وغامضة ومليئة بالمصارعات والصراعات والمفاجآت والاضطرابات والتقلبات؛ ومن ثمّ فإن العلم يعجز عن تنبؤات دقيقة حولها. ولذلك فإنه لا أحد يستطيع أن يعرف – على حد تعبيره – المستقبل بأي معنى مطلق. إننا لا نستطيع إلا أن ننظم ونعمق افتراضاتنا وأن نحاول أن نرد إليها الاحتمالات(3). ومن هنا فإنه لا يرى إمكانية التنبؤ بالمستقبل، فالمستقبل بالنسبة إليه مجهول تمامًا لأن التاريخ لا يطلعنا على تكرار عمليات دائمة لا تتوقف كالعمليات الطبيعية التي تخضع لقوانين ثابتة(4).

5/2 وربما يتفق ادجار موران عالم الاجتماع الفرنسي مع هذه الرؤية لتوفلر حيث يرى أنه «لا وجود اليوم لسكة في اتجاه المستقبل وليس التاريخ قاطرة تحملنا إلى الغد السعيد»، وأنه «مما يجعل المستقبل أعسر منالًا أن الماضي نفسه تصعب معرفته إذ فيه أطوار غير مرئية» «فالوعي يظل

دومًا متأخرًا عما يحدث». ولقد كان الفيلسوف الأسباني أورتيجا إي جاست يقول: إننا لا نعرف ما يقع وهو بالذات ما يقع، أما هيجل فقد كتب: يطير طائر «مينارف Mienerve» عند الغروب، وهو يقصد أن طائر الحكمة والعقل والوعي يأتي متأخرًا ربما بعد فوات الأوان. إن التاريخ – في نظر موران – يتقدم نحونا مثل النهر العظيم أو مثل النهر الجليدي، بل يتقدم نحونا منحرفًا كالسرطان، ثمة في البداية انحراف طفيف وإذا تقوى هذا الانحراف فإنه يحدث نزعة قد تصبح هي الأخرى إذا تطورت نزعة عالمية. هذا ما وقع بالنسبة إلى الأفكار الدينية الكبرى كالمسيحية والإسلام وإلى الأفكار غير الدينية الكبرى، ونشأت الاشتراكية في بعض المجموعات الصغيرة الهامشية، وكانت الرأسمالية في أول أمرها ظاهرة محلية ضيقة، بل ظاهرة غريبة وغير عادية انتشرت في صلب المجتمعات الإقطاعية المتفاوتة الانضباط.. وعلى غرار المصير البيولوجي شهد التطور التاريخي عدة مرات ضمورًا جماعيًّا غير متوقع مبدئيًّا، كان ذلك مثلًا في شأن مصر والإمبراطورية الرومانية، بل شهد التطور التاريخي انفجارات من الداخل كالتي دكت الاتحاد السوفيتي أو كذلك خلال أحداث كالحرب العالمية عام 1914م.. ويتجلى التطور غير المتوقع للتطور أيضًا في انفجارات إبداعية هامشية جدًّا لكنها تمكنت من إبراز ثرائها وخصوبتها على مر الزمن وأبلغ مثال على ذلك جمهورية أثينا الصغيرة في القرن الخامس قبل الميلاد منذ تأسس لأول مرة هذا الذي سُمي بالديمقراطية، وهذه التي سميت بالفلسفة وهي فلسفة معلمنة أي منفصلة عن الدين(5).

3/3 والحقيقة أنه مع اتفاقنا مع هؤلاء الذين يرون أن التنبؤ بالمستقبل مسألة غاية في الصعوبة وتواجهها الكثير من التعقيدات! لكن هذه الصعوبات والتعقيدات تبدو فقط حينما نتصور أن تنبؤاتنا ستصدق مائة في المائة. وإذا ما ابتعدنا في اعتقادي عن الاعتقاد بحتمية صدق التنبؤات والتوقعات بشأن المستقبل، فإن مسألة التنبؤ واردة ومهمة لأنه بدونها يستحيل – كما قلنا فيما سبق – أن ننجح في التخطيط للمستقبل والفعل فيه !

ومن جانب آخر فإنه يمكننا من خلال إدراك صعوبات التنبؤ بحتمية حدوث أي أحداث في المستقبل، يمكننا أن نكتفي بتقديم ما يسميه علماء الإنسانيات والعلوم الاجتماعية سيناريوهات المستقبل، وبالطبع فإن هذه السيناريوهات ما هي إلا تنبؤات لاحتمالات المستقبل.

ثانيًا: علم الدراسات المستقبلية وطرق التنبؤ

2/1 يحدد البعض بداية ظهور الدراسات المستقبلية بشكل علمي منذ نهاية القرن الخامس عشر الذي شهد ظهور كتاب توماس مور المعروف باسم «اليوتوبيا» حيث طرح فيه تصورًا مستقبليًّا لمجتمع مثالي يخلو من جميع أشكال الاضطهاد والظلم والأنانية، وقد تلى ذلك ظهور كتاب الفيلسوف الإنجليزي الشهير فرنسيس بيكون «أطلنطا الجديد» حيث طرح رؤية مستقبلية للعالم من خلال تصوره لمجتمع جديد يعتمد على العلم كوسيلة لتغيير العالم والسيطرة على الطبيعة وتحقيق مستويات حياتية أفضل للبشرية(6)، بينما يرى بعض آخر أن أول محاولة لاستطلاع مستقبل البشرية على أسس علمية يعود إلى القرن التاسع عشر الذي شهد نبوءة عالم الاقتصاد الشهير توماس مالتوس (+1843) حيث عرض في دراسته الشهيرة عن نمو السكان رؤية مستقبلية تتسم

بالتشاؤم على التناقض الاجتماعي الناتج عن الثورة الصناعية الذي تمثل في زيادة أعداد الفقراء وتصاعد احتمالات الصراع الطبقي في ظل سيطرة الطبقة الرأسمالية في المجتمع الإنجليزي آنذاك. وقد كان الروائي الشهير جول فيرن (+1903) من أبرز الروائيين الذين شاركوا في قراءة المستقبل؛ إذ طرح في رواياته «حول العالم في ثمانين يومًا» و«عشرون فرسخًا تحت سطح الماء» توقعات مثيرة للعقل والوجدان عن مستقبل البشرية فيهما. وربما يكون هناك شبه إجماع بين مؤرخي وعلماء المستقبليات على أن الكاتب البريطاني هـ. ج ويلز (+1946) هو أكبر من أصّل لهذا العلم والدراسات المستقبلية من خلال العديد من دراساته ذات البُعد المستقبلي مثل «التوقعات» عام 1901م، «اليوتوبيا الجديدة» 1905م، وشكل الأشياء المستقبلية عام 1933م، وجميعًا تدور حول استكشاف حياة وهموم الأجيال المقبلة(7).

2/2 لكن مع كل هذه الجهود الممهدة لظهور علم المستقبليات، لم يؤسس لهذا النوع من الدراسات العلمية المستقبلية إلا في مطلع القرن العشرين، وكان ذلك على يد عالم الاجتماع س. كولم جيلفان الذي اقترح عام 1907م إطلاق اسم (ميلونتولوجي) على حقل الدراسات المستقبلية وهي كلمة ذات أصل يوناني معناها أحداث المستقبل لكنها لم تحظ بالانتشار والقبول في الأوساط العلمية، وقد تكفل بوضع الاصطلاح الأكثر شيوعًا العالم الألماني من أصل روسي أوسيب فلنختهايم، وهو Futurology. وقد شاع هذا الاصطلاح في الإنجليزية، ووضع مقابله في الفرنسية جاستون برجيه عالم المستقبليات الفرنسي حيث أطلق على هذا النوع من الدراسات اصطلاح Prospective وقد شاع الاهتمام بالدراسات المستقبلية بعد ذلك لدرجة أن تأسست المراكز البحثية المتخصصة في ذلك الميدان وتتالت المؤلفات في هذا المجال، وكان من أبرزها كتاب هيرمان كاهان (عام 2000)، وكتاب جورج سول (صورة الغد)، وسلسلة كتابات الفين توفلر التي أشرنا إليها من قبل «صدمة المستقبل» و«التعليم من أجل المستقبل» و«الرجال المستقبليون»(8). ثم إنشاء حضارة جديدة - الموجة الثالثة و«خرائط المستقبل»... إلخ.

2/3 وقد تعددت النماذج للدراسات العلمية المستقبلية كما تعددت المدارس التي انصب اهتمامها على هذا النوع من الدراسات، فهناك المدرسة الفرنسية التي بدأت في الخمسينيات من القرن العشرين من خلال الجهود التي بذلها جاستون برجيه وزملاؤه حيث استخلص المفهوم الوجودي عن مسئولية الفرد وحريته في تشكيل حياته وحاول تطبيقها على الشعب الفرنسي كوحدة جماعية منسجمة وقادرة على إعادة تشكيل المجتمع الفرنسي الذي عانى من ويلات الحرب العالمية الثانية إلى حد التعرض للدمار الشامل. وقد تبلورت هذه الجهود في إنشاء المركز الدولي لعلم الريادة في باريس عام 1957م ويمثل هذا المركز حجر الزاوية في الدراسات المستقبلية في فرنسا منذ ذلك التاريخ(9). وهناك المدرسة الأمريكية التي بدأ اهتمامها بالمستقبل في المجال العسكري وانتقل إلى المجال الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي. وقد تأسس معهد المستقبل عام 1968 وتزعم هذا العمل العالم الرياضي الأمريكي أولاف هلمر وقد استهدف إنشاء المعهد استكشاف الإمكانيات المستقبلية للمجتمع الأمريكي أولًا، ثم المجتمع الدولي ثانيًا كما استهدف رسم صورة علمية للمستقبل المرغوب فيه بالنسبة للأمريكيين. وقد شهدت السبعينيات من القرن الماضي ظهور العديد من الهيئات والمعاهد المتخصصة في الدراسات المستقبلية وكان من أبرزها معهد نيويورك للمستقبليات والجمعية العالمية

لدراسات المستقبل world Future، ودخلت الدراسات المستقبلية ضمن المناهج الدراسية في المدارس والجامعات الأمريكية في 18 ولاية أمريكية(10). كما أن هناك المدرسة السوفيتية التي بدأت تقريبًا في نفس الوقت الذي بدأت فيه المدرسة الأمريكية حيث استندت هذه المدرسة إلى النظرية الماركسية اللينينية عكس المدارس الغربية التي تلتزم المنهج الرأسمالي. وقد تجسد الاهتمام السوفيتي بالدراسات المستقبلية في مجموعة من السيمنارات الخاصة ببحوث المستقبل مثل سيمنار لينجراد الخاص بالتنبؤ العلمي والتكنولوجي في المجال الصناعي الذي بدأ منذ عام 1971م، وسيمنار توفسيرسك السنوي الذي كان يهتم بمتابعة مشكلات الثبات في التنبؤ، وسيمنار منسك الذي اختص بالتنبؤ في مشكلات المدن. وكان من أبرز المجالات العلمية المتخصصة في بحوث المستقبل جورنال موسكو الشهري وهو يغطي نطاقًا واسعًا من بحوث المستقبل(11).

2/4 إن ثمة مبادئ رئيسية للدراسات المستقبلية بوجه عام وهي مبادئ علمية أهمها:

1) استخلاص عبرة من الماضي من خلال دراسة أهم التطورات على المستويين الدولي والإقليمي وما ينتج عنها من تأثيرات مثل: الفرص المتاحة، القيود المفروضة أو التهديدات والمخاطر الناجمة بهدف تحديد صورة مستقبلية.

2) تصور وضع مستقبلي لعقدين أو ثلاثة عقود لتحديد الأهداف والمصالح، وذلك باستخدام نماذج رياضية محددة.

3) تجنب أي انحياز أيديولوجي والانطلاق من المسلمات والافتراضات المتفق عليها من مختلف الاتجاهات البيئية العلمية والفكرية والعقائدية والتكنولوجية.

4) تعيين القدرات اللازمة لإنجاز أي مسار مستقبلي وحساب النفقات اللازمة والمخاطر وكذلك تحديد الآليات اللازمة للتنمية، والتي ينبغي أن تشمل أهدافًا معروفة علميًّا وتطوير الخبرات العلمية في مجال إدارة المشاكل المعقدة.

5) اعتماد سيناريوهات مختلفة معدة سلفًا لجميع الحالات الطارئة المحتملة، والتي تخزن للسماح بعد ذلك باستخدامها من صانعي القرار وفقًا لحجم الأزمة المستقبلية المحتملة(12).

2/5 وهناك أربعة نماذج رئيسية للدراسات المستقبلية حددها علماء المستقبليات؛ أولها: النموذج البديهي أو الحدسي Intuitive الذي يعتمد على الخبرة العملية الذاتية التي يحاول من خلالها صاحبها التعرف على التفاعلات المستمدة من قضية معينة، ويعتبر الحدس في هذه القضية ليس مصدر إلهام بقدر ما هو تقدير للباحث الذي يعتبره مناسبًا لبعض الحالات المستقبلية المحتملة. وثانيها النموذج الاستكشافي أو الاستطلاعي Exploratory الذي يشير إلى مستقبل ممكن من خلال مثال يوضح العلاقات والتشابكات وهذه العلاقات والتشابكات تقوم بالطبع على ثلاثية الماضي والحاضر والمستقبل حيث العلاقة التناغمية القائمة بينهم فمستقبلنا نرسمه في حاضرنا وحاضرنا كان مستقبل ماضينا. وثالثها هو النموذج المعياري Normotive وهو تطوير للخط الحدسي

المستمد من الخبرة والبصيرة وينطلق النموذج المعياري من العباءة الذاتية للباحث ولكنه يتجاوزها مستفيدًا من شتى الإضافات المنهجية التي استحدثتها العلوم التطبيقية والرياضية مع عدم إغفال الخبرات والاستبصار، أما النموذج الأخير فهو نموذج الأنساق العكسية أو ما يطلق عليه نموذج التغذية العكسية Feedback Models، ويركز هذا النموذج على جميع المتغيرات في إطار موحد يجمع النموذجين السابقين وذلك على شكل ردود فعل، ولهذا فهو يعتمد على التفاعل، وعلى عدم نسيان الماضي، وعلى عدم تجاهل الأسباب الموضوعية التي ربما تتدخل لتغيير مسار المستقبل، ويعلق أهمية خاصة على الإبداع والخيال والتقدير، ولذلك فهو يعد خطوة إلى الأمام للبحث المنهجي المستقبلي(13).

2/6 إن هذه المبادئ وتلك النماذج الرئيسية للدراسات المستقبلية تقوم فيما يبدو ليس على فكرة التنبؤ بل على فكرة السيناريوهات المتعددة لأي موضوع نبحث مستقبلياته والسيناريو المستقبلي هو أحد نواتج العلم الحديث حيث يقوم على دراسة الجدوى وهذا يعني ببساطة: السيطرة على الخطة، إمكانية استمراريتها، الوفاء بالتزاماتها المادية، توفير القيادة التقنية والتغلب على العقبات الخارجية التي قد توقف السيناريو في إحدى مراحله. إن السيناريو هو إذن محاولة لوصف مختلف الأحداث المحتملة وتحليل نتائجها، وهو وصف لوضع مستقبلي وسبل إدارته، وهو سلسلة من الافتراضات لأحداث مقبلة تتعلق بموضوع معين، وهو وصف لمستقبل محتمل أو رسم صورة متناسقة للمستقبل المحتمل، إنه في النهاية ومن زاوية علمية نظام عمل مبرمج للاستجابة على الأحداث والتطورات الرئيسية داخل إطار محدد من التخطيط المستقبلي بهدف تحقيق النجاح في المستقبل(14).

وإذا أردنا نموذجًا علميًّا لمثل هذه السيناريوهات، فخذ مثلًا على ذلك فيما كتبه بيتر شوارتز وجيمس أوجيلفاي عام 2000 بعنوان: مستقبل الصين: سيناريوهات لأسرع الدول تقدمًا في النمو الاقتصادي والبيئة والمجتمع، إذ صورا في هذا الكتاب ثلاثة أنماط راديكالية ومنسقة للصين حتى عام 2022: الصين التي تتمتع بالرخاء والديموقراطية المتنامية، والصين التي تحولت إلى مناطق نفوذ مجزأة بسبب حكومة الأثرياء، والصين التي أنقذت من الفساد الذي يعمها بسبب حاكم مستبد اقتطع مصادفة جزءًا من مناطق روسيا في الشق الأقصى وضمها للصين. وبالطبع فقد لا يتحقق أي من هذه السيناريوهات على أرض الواقع لكنها ترتبط بالمدى الذي يجب أن يأخذه رجال الأعمال والحكومات في حسبانهم حينما ينتوون التعامل مع الصين(15).

2/7 إن لهذه السيناريوهات كي تكون محكمة وعلمية سمات وأقسام؛ وأهم سماتها أنها تتطلب إبداعًا وخيالًا وفكرًا عميقًا، وتستند على منهج علمي دقيق للحصول على شيء أقرب إلى الحقائق، كما ينبغي أن تستند على أحداث رئيسية وواقعية وتقوم على تحقيق أهداف وطنية أو سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو على الأقل الحصول على ما يقرب من هذه الأهداف، وبالطبع لا ينبغي أن يزيد عدد السيناريوهات عن الحد المعقول ويفضل المختصون أن يكون من اثنين إلى أربعة سيناريوهات. ويفضل أن يكون إعداد هذه السيناريوهات من قبل حشد من العلماء والخبراء المختصين بالموضوع(16).

أما أقسام أي سيناريوهات مستقبلية فهما قسمان؛ (1) صنع الأزمة وهذا هو السيناريو الإيجابي الذي يفرض إرادته من خلال صنع أزمة معينة تهدف إلى إجبار الطرف الآخر على قبول قرار ما. وهذا السيناريو يتسم بإجراءات معينة تكون إيجابية وفاعلة، ويعرض مواقف محددة على قيادة الطرف الآخر للتعامل معها. ومن خلال ذلك ينفذ القرار. وقد شهد العقد الماضي عديدًا من السيناريوهات من هذا النوع سواء فيما حدث في الخليج والعراق أو في مناطق أخرى من العالم (17) وخاصة في الشرق الأوسط وبالذات فيما عرف بثورات الربيع العربي وبالذات في مصر، وأظنه هو الذي يحدث الآن في تصفية القضية الفلسطينية. (2) مواجهة الأزمة، وتتمثل في إجراءات سلبية دفاعية وإيجابية هجومية نشطة للتعامل مع الأحداث الخارجية أو الداخلية لتسخير الإمكانيات، لتحديد الأسلوب، ولتوظيف الأشخاص والمنظمات التي سوف تعالج مراحل الأزمة(18)، وهذا السيناريو لابد منه للحفاظ على استمرارية وسلامة الدولة والمؤسسات وعدم تعرضهم لصدمة قوية. وهذا السيناريو يشمل جميع القطاعات الأخرى مثل دراسة الجدوى وخطط مستقبلية ويمكن فهم الطريقة التي تمكن من تحويل الأزمة من سلبية إلى إيجابية وتحقيق الهدف المستقبلي المقترح (19).

وأظن أن هذا النمط من السيناريوهات هو الذي استخدمته القيادة المصرية الوطنية المتمثلة في قيادة الجيش المصري في تعاملها مع أزمة ما عرف بثورة الربيع العربي في مصر، إذ إنها واجهت الأزمة بكل هذه السمات الماثلة في هذا السيناريو.

ثالثًا: أسئلة وسيناريوهات المستقبل

3/1 لاشك أن للخيال العقلي دورًا كبيرًا في بناء تصورات عن المستقبل واستكشاف احتمالاته، وقد أثبت حتى خيال الروائيين أنه كان جد مفيد حينما قدم العديد من الروائيين العالميين قصصًا خيالية رسموا فيها تصورات عن ممكنات المستقبل وكم شاهدنا مسلسلات وأفلامًا ترسم صورًا جديدة للمستقبل. وذلك على عكس العلم بشكله الجامد وأدواته التقليدية من الأساليب والممارسات التي توفر اليقين، ومع ذلك فلابد للعلماء في كثير من الأحيان من استنباط نتائج تتعلق بالمستقبل وممكناته، وهم – وهذا حقهم – يعتبرون هذه التوقعات التنبؤية مجرد خيالات حتى تصبح حقائق تصدقها التجارب المعملية والوقائع التجريبية(20).

3/2 ومن منظور علمي فإن المقاربات المختلفة للعديد من السيناريوهات تفيد بأن الخيال مهم للعمل من أجل المستقبل، مستقبل أكثر عدلًا وأكثر استدامة وأجمل، إن التفكير في التنمية من أجل المستقبل سيتطلب إعادة التفكير فيها بطريقة مرتبطة بكل من العلم والسياسة والممارسة مع الإبداع والخيال واللعب والمضاربة، إذ يتم إنشاء المستقبل من خلال خطط وأعمال الأفراد والجماعات والمنظمات في الوقت الحاضر، إن قيمة الخيال والمناهج الخيالية ليست في الوعد الزائف «بالتنبؤ بالمستقبل» لأن هذا أمر مستحيل إلى حد كبير حتى بالنسبة لأفضل نموذج علمي، بل بالحري للتعامل مع عدد من العقود المستقبلية المعقدة. وعندما تعبر بعض الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية عن نفسها يمكن للأفراد والمؤسسات قراءة الإشارات وتفسيرها والتصرف وفقًا لها، فعملية تخيل مستقبل

متنوع يمكن أن تكشف مسارات غير مرئية ويمكن أن تلهم ببراعة عقل الإنسان في الوقت الذي تلقي فيه الضوء على قيود المسئولية البشرية في عالم معقد(21).

3/3 وبالطبع فإن الأسئلة حول المستقبل هي ما يحفز أذهان العلماء والمفكرين للتفكير فيه وخاصة إذا كانت الأسئلة تقدم لهؤلاء العلماء والمفكرين من متخصصين في الدراسات المستقبلية. ولنأخذ مثالًا على ذلك ما فعلته كيلي هيلتون Kyle Hilton الكاتبة بالمجلة العلمية الأمريكية حيث وجهت عشرين سؤالًا لعدد من العلماء الرواد المرموقين حول مستقبل البشرية ورصدت إجاباتهم حول ذلك، وكان أهم هذه الأسئلة التي أجاب عليها هؤلاء العلماء هي:

1) هل للبشرية مستقبل خارج كوكب الأرض؟

وكانت إجابة مارتن ريس Martin Rees عالم الفيزياء والفلك البريطاني الشهير أن تصور هجرة جماعية من الأرض يعد وهمًا خطيرًا، إذ لا يوجد أي مكان مريح آخر في النظام الشمسي مثل قمة افرست أو القطب الجنوبي ويجب علينا معالجة مشاكلنا في هذا العالم. ومع ذلك فقد تنبأ بأنه ربما يحدث في القرن الحادي والعشرين أن تقوم مجموعة من المغامرين الممولين من القطاع الخاص بالذهاب إلى المريخ وتجربة العيش هناك، وربما يجربون بعد ذلك العيش في أماكن أقرب من النظام الشمسي، وقال بأنه يجب أن نتمنى لهؤلاء المستوطنين الرواد حظًا سعيدًا في استخدام جميع التقنيات الحيوية للتكيف مع هذه البيئة الغريبة. وقال إنه ربما في غضون قرون جديدة يصبح هناك نوع جديد من المخلوقات وعندها سيبدأ عصر ما بعد البشر، فالسفر إلى ما وراء النظام الشمسي هو عبارة عن مغامرة لما بعد الحياة البشرية العضوية أو غير العضوية(22).

2) وحينما سئل كارول إي سليلاند Carol E. Cleland أستاذ الفلسفة في مركز علم الإحياء الفلكي في جامعة كولورادو عن متى وأين يعتقد أننا سنجد حياة خارج كوكب الأرض؟! قال: إذا كانت هناك حياة ميكروبية وفيرة على سطح المريخ فإنه يشك في أننا سنجد في غضون عشرين عامًا هل هي كافية لحياتنا ولشكلها؟! إذ إن شكل الحياة هناك قد يختلف كثيرًا عما لدينا هنا على الأرض(23).

3) أما كريستوف كوتش Christof Koch رئيس الأبحاث بمعهد آلان لعلوم الدماغ وعضو مجلس المستشارين العلميين بالولايات المتحدة الأمريكية فقد سئل: هل سنفهم الوعي Consciousness؟ فأجاب بأن بعض الفلاسفة والمتصوفة وفئات أخرى من رجال الدين يتحمسون لفكرة استحالة فهم الطبيعة الحقيقية للوعي أو الذاتية. لكنه يرى أنه
لا يوجد ما يبرر هذا الكلام الانهزامي وأكد أنه علينا أن نتطلع للمستقبل أملًا في اليوم الذي يقدم العلم فيه فهمًا طبيعيًّا وكميًّا للوعي ومكانه في الكون، وهو يوم ليس ببعيد(24).

4) وفي مجال الرعاية الصحية سئل راج بنجابي Raj Panjabi المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة Last Mile Health والمدرب في كلية الطب جامعة هارفارد الأمريكية، سئل: هل سيكون للعالم بأسره يومًا ما رعاية صحية مناسبة؟ فأجاب أن المجتمع العالمي قد حقق تقدمًا

هائلًا نحو تقديم الرعاية الصحية العادلة على مدى الخمسة والعشرين سنة الماضية، ولكن هذه التطورات لم تصل إلى أكثر المجتمعات المحلية في العالم بعد في أعماق الغابات المطيرة حيث ينقطع الناس عن شبكات المواصلات والشبكات الخلوية، حيث معدل الوفيات أعلى والمعاناة من الرعاية الصحية المحدودة وسوء المتوفر منها، وأن تقديرات منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن مليار شخص حول العالم يمضون حياتهم كلها دون أن يروا أحد العاملين في مجال الصحة بسبب بُعد المسافات.. وهو يرى في النهاية أن المجتمع العالمي إذا كان جادًّا في ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية الكاملة للجميع أن يستثمر في مجال الصحة وتأهيل العاملين بالمجال الصحي الذي يمكنهم الوصول إلى المجتمعات الأكثر بُعدًا(25).

5) وحينما سئل كارلتون كيفز Carlton Caves أستاذ الفيزياء وعلم الفلك بجامعة نيو مكسيكو عن فرصة بقاء الإنسان الهوموسابينس Homosapiens على قيد الحياة خلال الخمسمائة عام القادمة! قال إن احتمالات بقاء الجنس البشري جيدة رغم التهديدات الكبرى التي تتمثل في الحروب النووية والكوارث البيئية التي ربما تحدث نتيجة التغيرات المناخية. إنها تهديدات ليست واقعية ولن تزيل حياة البشر بالكامل. وأوضح أن المخاطر الحالية تتمثل في أن يتمكن الإنسان الآلي من تجاوزنا ويقرر العيش بدوننا كبشر!!(26).

6) وفي ذات السياق سئل هنري جريلي Henry Greely هل سوف يؤول الجنس sex إلى الزوال؟ فأجاب بالنفي لكنه قال إن ممارسة الجنس من أجل أن تحمل المرأة بطفل سيصبح أقل شيوعًا؛ إذ إنه في غضون 20 إلى 40 عامًا سيتمكن العلماء من استخلاص البويضات والحيوانات المنوية من الخلايا الجذعية وربما من خلال جلد الوالدين. وذلك سيسمح بتشخيص وراثي قبل تلقيح البويضة على عدد كبير من الأجنة أو تعديل جينوم لأولئك الذين يريدون أجنة معدلة بدلًا من أجنة مختارة بعناية فقط(27).

7) وفي ذات السياق أيضًا سئل روبرت لانجر R. Langer وديفيد هـ. كوتش D. H. Koch من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة: هل يمكننا أن نجدد جميع الأنسجة في جسم الإنسان من خلال الهندسة الوراثية، وكانت الإجابة أنه من المحتمل خلال القرون القليلة القادمة أن تصبح كل الأنسجة في الجسم قابلة للإحلال لكن إمكانية تجديد الأنسجة الموجودة في الدماغ تحتاج لمزيد من البحوث حيث إنها معقدة للغاية وغير مفهومة علميًّا بشكل كاف، لكن الأمل هو أن تجري الأبحاث في هذا المجال بسرعة كافية حتى تسهم في علاج أمراض الدماغ مثل مرض باركنسون والزهايمر(28).

8) وفي نفس المجال السابق سئلت رايزا سبرلنج Reisa Sperling أستاذة الأعصاب في كلية الطب بجامعة هارفارد ومديرة مركز الزهايمر. هل سيكون هناك علاج لمرضى الزهايمر؟ أجابت بأنه ليس هناك دواء بحد ذاته يعالج الزهايمر لكن الأمل معقود على أن نبتكر طرقًا علاجية معدلة للتعامل مع هذا المرض خلال العقد القادم حيث تجرى الآن تجارب وقائية من المرض تختبر الخلل البيولوجي حتى قبل ظهور الأعراض السريرية للمرضى. إننا لسنا مضطرين إلى علاج مرضى

الزهايمر، نحن بحاجة فقط إلى تأخير الخرف لمدة من خمس إلى عشر سنوات، وتشير التقديرات إلى أن التأخير لمدة خمس سنوات في مرحلة الخرف الرهيب سيقلل من التكاليف الصحية للتعامل مع الخرف بنسبة 50% تقريبًا، وهذا يعني أن العديد من كبار السن سيأتيهم الموت وهم يمارسون حياتهم الطبيعية والرقص في المنزل وليس في دور رعاية المسنين(29).

9) وفي مجال فلسفة البيئة وعلوم النبات سئلت باميلا رونالد Pamela Ronald الأستاذة في مركز الجينوم وقسم أمراض النبات بجامعة كاليفورنيا، هل يمكن إطعام الكوكب دون تدميره؟! أجابت: نعم وهذا ما يجب علينا القيام به: تقليل هدر المحاصيل، تقليل هدر استهلاك الطعام واللحوم، والتكامل بين استخدام تقنيات البذور المناسبة وأساليب الإدارة وإشراك المستهلكين في التحديات التي يواجهها المزارعون في كل من العالم المتقدم والنامي، وزيادة التمويل العام للبحوث الزراعية والتنمية، والتركيز على النهوض بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للزراعة التي تميز الزراعة المستدامة(30).

10) وفي مجال متصل بذلك سئل دونالد إي إنجبار مؤسس معهد «ويس» للهندسة البيولوجية في جامعة هارفارد، هل ستلغي التكنولوجيا الحاجة إلى الاختبار على الحيوانات في أبحاث الأدوية فأجاب أن ذلك سيكون ممكنًا إذا أمكن إظهار نماذج الأعضاء البشرية على رقاقات إلكترونية وتكون متجانسة وملائمة باستمرار لوظائف الأعضاء البشرية المعقدة ولدراسة الظواهر المرضية في المختبرات المتعددة في جميع أنحاء العالم. وفي هذه الحالة سوف نشاهدها تحل تلقائيًّا وتدريجيًّا محل النموذج الحيواني، وسيؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى خفض كبير في استخدام الحيوانات في الاختبارات العلمية، والأهم من ذلك أن هذه الأجهزة ستفتح أيضًا طرقًا جديدة لتطور الأدوية غير الممكن تجربتها في النماذج الحيوانية اليوم مثل الأدوية المتخصصة وتطوير علاجات خاصة بمجموعات معينة باستخدام شرائح تم إنشاؤها باستخدام خلايا من مرضى معينين منهم(31).

11) وفي ميدان فلسفة الجندر سئل جون ل هندز أستاذ تاريخ العلوم بجامعة ستانفورد، هل سيتم تحقيق المساواة بين الجنسين في العلوم فأجاب بأنه يمكن تحقيق ذلك لكن لا يمكننا أن نجلس فقط منتظرين حدوث ذلك، إذ إننا بحاجة إلى إصلاح النسبة العددية عن طريق توظيف المزيد من النساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا كما أننا بحاجة إلى إصلاح المؤسسات عن طريق التوظيف المزدوج والسياسات الصديقة للعائلة والرؤى الجديدة لما يعنيه أن نكون قائدين، والأهم من ذلك أننا نحتاج إلى إصلاح المعرفة بتسخير القوة الخلاقة للتحليل الجنساني من أجل الاكتشاف والابتكار(32).

3/4 وبالطبع فإن هذه التساؤلات السابق الإشارة إليها وغيرها هي ما يشغل بال علماء المستقبليات وفلاسفة المستقبل فيسارعون من خلاله إلى وضع تصوراتهم لما سيحدث في المستقبل، ولنأخذ بعض الأمثلة على ما يضعه أصحاب هذه النبوءات من سيناريوهات للمستقبل.

فلقد شغل بعضهم بالحديث عن مستقبل الفلسفة، وفي ذلك كتب جيمس ليدمان J. Ladman مقالًا تحت عنوان: ماذا يمكن أن تقدم لنا الفلسفة، أوضح فيه توقعاته للمستقبل بشأن مستقبل الفلسفة حيث قال إنه يتوقع استمرار اتجاهين حاليين في الفلسفة أولهما يُعنى بالاهتمام بقضايا الناس ورصد ما يفكرون فيه ومحاولة حل القضايا المعيارية من خلال صياغة المشكلات المجردة بشكل ملموس، وثانيهما أنه يتوقع صعود نظرية المعرفة والفلسفة الرياضية بما يمكن أن يؤدي إلى دمج نظرية المعرفة مع نظرية القرار وفلسفة العلم، وسيكون هذا أمرًا جيدًا نظرًا لأنهم جميعًا يدرسون الشيء نفسه. كما أن الوسائط الاجتماعية سيكون لها تأثيرها القوي على الذات والمجتمع بشكل متزايد، وذلك سيكون مهمًّا لفلسفة العقل والأخلاق والسياسة. وهو يأمل أن يتزايد الاهتمام بتعليم الفلسفة للأطفال خارج النطاق الأكاديمي حيث يمكنهم الانخراط في التدريب على المناقشات الفلسفية من خلال قضايا خاصة بهم عن طريق القصص والأفلام والصور. كما يأمل في أن تصبح الفلسفة عمومًا مدمجة في التعليم وبشكل أعم في نظم وبرامج الرعاية الاجتماعية مثل إعادة تأهيل مدمني المخدرات والسجناء ومساعدة الناس على التفكير بحيث يتمكنون من التعبير والفهم للمشاكل والحلول(33).

ومن الواضح بالطبع أن ليدمان من عنوان مقالته إلى الأمثلة التي عددها لتوقعاته مهموم بكيف تتصل الفلسفة بحياة الناس، ومن ثمّ فهو من دعاة الفلسفة التطبيقية العملية التي تؤثر في حياة الناس وتحاول مساعدتهم لحل مشكلاتهم والتغلب على التحديات التي تواجههم.

وفي المقابل فإن هناك من لا يزال يناقش أهمية ومستقبل الفلسفة العملية، وقد كتب جيمس ستاس تايلور أستاذ الفلسفة في جامعة ولاية لويزيانا مقالًا عن مستقبل الفلسفة العملية عرض فيه للانتقادات التي توجه للفلسفة العملية حيث تفرض أشخاصًا يتسمون بالسطحية الفلسفية وهي وهم لا يملكون سوى القليل لتقديمه للأشخاص الذين يواجهون مشاكل أخلاقية ملموسة وقد يكون ذلك ناتجًا عن أن النظرية الأخلاقية بذاتها مجردة جدًّا بينما المطلوب في الوقت الحاضر هو مثلًا أن يجلس الفلاسفة في لجان أخلاقية في المستشفيات أو لتقديم المشورة الأخلاقية للشركات. ومع أن هذا الأمر يعد بمستقبل كبير ومشرق للفلسفة العملية إلا أن الفلاسفة العمليين لا يستطيعون الرضا عن أنفسهم في هذا المجال إذ يعتقد كثير من الناس أن ثمة شيئًا فاسدًا في هذا المجال وقد تحول هؤلاء الناس لذلك إلى ندب محامين وكهنة أطباء وأشخاص عاديين، بدلًا من الفلاسفة بدعوى أن النظرية الأخلاقية كما يمارسها الفلاسفة تتجاهل العوامل الأخلاقية الحقيقية والمواقف الأخلاقية الملموسة(33).

إن الفلاسفة أنفسهم لديهم قلق متزايد يتعلق بكون هذا النوع من الفلسفة العملية هو «عبارة عن فلسفة سطحية»، وأن النظرية الأخلاقية ليس لها دور تؤديه في معالجة بعض المسائل؛ فعلى سبيل المثال في الأخلاق البيولوجية وفي الأخلاق المهنية يرى توم بوشامب Tom Beauchamp وهو واحد من أبرز الفلاسفة العاملين في مجال الأخلاق البيولوجية اليوم، أن العلاقة بين الأخلاقيات البيولوجية وبين النظرية الأخلاقية الفلسفية هي علاقة اضطراب وقد تنتهي بالانفصال(35).

ومما يزيد من تفاقم مشكلة الفلسفة العملية أنه عندما يقوم بعض الأشخاص الذين يعملون في الفلسفة العملية بنشر بحوث ورقية فيما يتعلق بالمشكلة P، فالفيلسوف A قد يقول X، والفيلسوف B يقول Y، والفيلسوف C قد يقول Z. وهذه الأوراق النظرية لا تسهم في النقاش بشأن المسألة العملية المطروحة أو في النظريات الأخلاقية الكامنة التي يتم تطبيقها، وبالإضافة إلى ذلك فإن نشر هذه الأوراق البحثية غالبًا ما يدعم وجهة النظر القائلة بأن الفلسفة العملية تفتقر إلى الدقة(36).

وقد حاول كاتب المقال أن يرد على هذه الانتقادات الموجهة إلى الفلسفة العملية مؤكدًا على أن التطورات التكنولوجية الأخيرة التي ترتبت عليها مجموعة كبيرة من المسائل الأخلاقية مثل الاستنساخ والبحوث الخلوية الجذعية والمخدرات المثبطة للمناعة، ينبغي أن تزدهر معها الفلسفة العملية، وعلى الفلاسفة العمليين في هذه الحالة أن ينتهجوا مناهج جديدة متعددة التخصصات للبت في هذه المشاكل العملية، كما أن عليهم أن يكونوا أكثر وضوحًا حول ما يقومون به بالضبط في هذا المجال(37).

وفي ضوء ما سبق ينبغي تطوير ومحاولة الوصول بالنظرية الأخلاقية في الفلسفة العملية إلى أكبر عدد من الناس وجعلها لا تقتصر على الفلاسفة فقط. وعلى الفلاسفة العمليين ألا يعتمدوا على التنظير بقدر محاولة الارتباط بالقضايا الأخلاقية المباشرة، وأن يتم ذلك بطريقة صحيحة وبفاعلية أكبر وكفاءة أكثر(38).

3/5 وفي الوقت الذي شغل فيه البعض بالحديث عن مستقبل الفلسفة عمومًا والفلسفة العملية خصوصًا، نجد أن البعض الآخر قد شغل بمستقبل الإنسانية ككل. فهذا هو الفيلسوف وعالم الدين الألماني هانس كينج (هانز كونج) الذي يؤكد «أن كل التوقعات المتفائلة التي وعدت بزمن أكثر احترامًا للكرامة الإنسانية قد أصيبت بالخيبة؛ فغريزة الدمار والعدوانية القاتلة، ما برحت كامنة في الإنسان، وهدم المنافسات القديمة بوسعها أن تظهر منافسات جديدة، وفي ذات الوقت سقطت أيضًا الأوهام المتشائمة التي تنتظر كل يوم انهيار الغرب؛ فهناك إمكانية حدوث كوارث بيئية مخيفة ولكن في ذات الوقت ترتسم في الأفق اختراقات تجددية من شأنها أن تسهم في استمرارية الإنسانية. ومن الميادين الأساسية لهذا التجدد؛ في مجال تقنية البيئة؛ فبدلًا من أن نكدس جبالًا من النفايات نسعى إلى فصلها وإعادة تصنيفها بطريقة لا تضر بالبيئة، وفي مجال تقنية تكديس الطاقة، ستحل الطاقة الشمسية مكان الإسراف في الوقود ومواد الطاقة، وفي مجال التسليح، بدلًا من التسلح يمكن توجيه الموظفين والتقنيات لأغراض مدنية... وإلى جانب التجدد في الإنتاج هناك إمكانية حدوث تجدد اجتماعي كالبنى المرتكزة على الشراكة وطرق دمج جديدة حيوية للمسنين في التعليم والاقتصاد والسياسة على سبيل المثال»(39).

وقد أشار كونج إلى أن الألفية الثالثة ستأتي باختيارات وتقنيات جديدة وخطيرة للغاية تنذر بتحول تاريخي في عدة أمور، منها:

1) إن استخدام الطاقة النووية من أجل أهداف سلمية أو حربية يمكنه أن يؤدي ضمن مجابهة جيواستراتيجية واسعة إلى تدمير ذاتي للإنسانية.

2) إن تعزيز تقنية الاتصالات (معلوماتية – اتصال عن بُعد بالراديو أو التليفزيون أو الهاتف ومجموعة الخدمات المعلوماتية Telematik) يقود إلى إنتاج ضخم من المعلومات بحيث يصعب على الفرد التائه كليًّا أن يسيطر عليها.

3) إن تطوير سوق أسهم عالمي وسوق نقد عالمي وبورصة شبه عالمية في آن واحد بوسعه خلال بضع دقائق أن يثير اضطرابًا شاملًا في النظام المالي والاقتصادي في كل القارات إذ لا يخضع لرقابة محكمة.

4) إن تطوير تقنية الجينة Gentechnologie ضمن مطمح علمي أو في إطار ربح جشع لا علمي من شأنه أن يقود إلى تلاعبات بشعة تهدد الإنسان وتراثه.

5) إن تطوير تقنية الطب يثير أسئلة عن الكرامة الإنسانية في ما يتعلق بالتناسل ومعالجة الأجنة وهناك أسئلة في السياق نفسه تُطرح عن كرامة المحتضرين الإنسانية في مسألة القتل الرحيم المتعمد.

6) الهوة بين شمال الأرض وجنوبها، فلقد ازداد الفقر وارتفع الدين في العالم الثالث والعالم الرابع في الثمانينيات من القرن الماضي من 400 مليار دولار إلى 1300 مليار دولار أمريكي وسيموت حوالي 8 ملايين طفل معظمهم من إفريقيا وأمريكا اللاتينية عام 1990م من جراء النقص في المواد الغذائية الأساسية(40).

وفي ضوء ما سبق يطرح كونج أسئلة مستقبلية من قبيل: ما هي الأهداف التي تحمل معنى؟ وما هي القيم التي تضمن الوفاق؟ وما هي القناعات التي يمكننا الإقرار بها؟! ويحاول الإجابة من خلال تصوره لما ينبغي أن يجري في عصر ما بعد الحداثة؟ إذ من المنظور الجيوسياسي نجد أنفسنا تجاه فضاء يتخطى المركزية الأوروبية لنواجه فضاء له محاور متعددة في مختلف مناطق العالم على رأسه أمريكا الشمالية وروسيا السوفيتية، المجموعة الأوروبية، اليابان، وقد يضاف إليه فيما بعد الصين والهند(41). ويواصل كونج طرح نبوءاته لعصر ما بعد الحداثة فيقول إنه من المنظور السياسي والاقتصادي نشهد تطورًا اجتماعيًّا يتخطى الرأسمالية والاشتراكية يمكننا أن نسميه اقتصاد سوق حر بيئوي اجتماعي، ومن منظور السياسة الصناعية أو الاجتماعية يبرز شيئًا فشيئًا مجتمع ما بعد الصناعي فسيكون في الدول المتطورة مجتمع خدمات واتصال، ويرتسم شيئًا فشيئًا نظام يتخطى الهيمنة الأبوية في العلاقة بين الأجناس البشرية؛ إذ تنشأ في العائلة والحياة المهنية والحياة العامة علاقة أكثر شراكة بين الرجل والمرأة.. ومن المنظور السياسي الثقافي نتوجه نحو حضارة تتخطى الأيديولوجيات إذ سيكون في المستقبل ثقافة متعددة أكثر شمولية، ومن المنظور الديني يرتسم عالم تقارب بين الديانات يتخطى الطائفية(42).

إن كونج يقدم فيما سبق نظرة شاملة تنظر إلى المستقبل بنوع من التفاؤل الحذر؛ إنه يدعو ببساطة إلى تجاوز عصر الحداثة وما بعد الحداثة بعصر يمكننا فيه «احتواء» عصر الحداثة ذاته. إذ ينبغي من وجهة نظره أن «نفتش بطريقة إيجابية ومتواضعة في المستقبل من خلال مآسي العصر الحديث»(43).

3/6 وفي نفس السياق وربما بنفس التوجه الذي يتسم بالتشاؤم أو بالتفاؤل الحذر يتحدث جورج دفورسكي George Dvorsky عن سبعة سيناريوهات لمستقبل البشرية ويبدأ بحديث لجاري تونج Gary Tonge عن أن معظم التصورات والرؤى المستقبلية تميل نحو السلبية والسبب الوجيه لذلك يتمثل في أن بيئتنا في حالة من الفوضى ولدينا نزعة سيئة لإساءة استخدام التقنيات لدرجة أننا أصبحنا قادرين بشكل متزايد على تدمير أنفسنا(44). ولكن يرد عليه قائلًا إن ما سيعرضه من سيناريوهات في مقالته ليست واقعية، وإذا ما سارت الأمور على ما يرام فسوف تستمر حضارتنا في التطور والتنوع مما يؤدي إلى العديد من الأشكال في المستقبل. وأن بقاءنا المستمر حتى لو كان تحت وضعنا الراهن للتطور التكنولوجي يمكن اعتباره نتيجة إيجابية. ويستند في ذلك على مقالة كتبها بل جوي Bill Joy عام 2004م بعنوان: لماذا لا يكون المستقبل في حاجة إلينا؟ لقد قال جوي في هذه المقالة: إن الشيء الحكيم الذي علينا فعله هو أن نتناول ما لدينا على أمل ضمان مستقبل طويل ومزدهر(45).

وفي مجال البيئة يتنبأ بسيناريو أطلق عليه الأرض الخضراء المشرقة وفيه يرد على كابوس تغير الطبيعة وتنحيها جانبًا بسبب هجمة التكنولوجيا وويلات الاستغلال البيئي، حيث يرى أنه يمكن لكوكبنا الأرضي أن يتمتع بمستقبل أكثر خضرة وازدهارًا مما نتصور حيث تشير القوة المستقبلية الناشئة بما في ذلك التقاليد التكنولوجية والبيئة الخضراء الساطعة إلى أننا نستطيع استخدام تقنيات لتنظيف الأرض وإنشاء نماذج طاقة مستدامة بل يمكننا حتى تعديل الكوكب نفسه. وبالنظر إلى المستقبل البعيد فإن التعبير النهائي عن هذه الأفكار يمكن أن يؤدي إلى كوكب أكثر خصوبة وتنوعًا بيئيًّا من أي نقطة أخرى في تاريخه الجيولوجي؛ إذ في مثل هذا المستقبل يمكن إعادة هندسة البشر ليعيشوا في انسجام مع البيئة وسيتم تلبية جميع احتياجاتنا من الطاقة بالكامل؛ باستخدام نماذج متقدمة، وسيمكننا إعادة تصميم وإصلاح النظام البيئي للأرض بما في ذلك القضاء على الافتراس ومعاناة الحيوانات. كما أن هناك إمكانية التحكم في الطقس. وقد نكون قادرين كذلك على تنفيذ تدابير دفاعية لمواجهة آثار الكوارث الطبيعية مثل تأثيرات الكويكبات والزلازل والانفجارات البركانية بالنظر إلى هذه الأرض كهبة إلهية.. إذن لماذا يريد أي شخص المغادرة؟!(46).

وفي مجال الذكاء الاصطناعي يقول كاتبنا إنه من المحتمل في بداية الذكاء الآلي المتطور بشكل جذري في حدود الثلاثين عامًا القادمة من الآن (أي من 2012 فصاعدًا) أنه سيكون خارج نطاق سيطرتنا وفهمنا سواء حدث ذلك عمدًا أو عن طريق الخطأ أو بسبب سوء إدارة العملية، لكن هذه القوة التي يمكن أن تدمرنا يمكن أن تفعل العكس تمامًا، إذ إن الذكاء الآلي يمكن أن يخلق المدينة الفاضلة للبشرية؛ إن مصممي الذكاء الاصطناعي المستقبليين قادرون على توجيهه نحو الهدف،

فمن الممكن تصور أنه يمكن أن يؤدي إلى ما يسمى بالذكاء الاصطناعي الصديق غير القادر على إلحاق أي أذى أو ضرر(47).

وفي مجال إمكانية الذهاب إلى الكواكب الأخرى يرى كاتبنا أن الذهاب بشجاعة إلى حيث لم يذهب أحد من قبل مسألة مهمة، إننا نحتاج إلى مغامرة للمضي قدمًا في مشاريع الذهاب إلى الفضاء حيث جنت مشاريعنا المحدودة إلى الفضاء فوائد لا حصر لها بما في ذلك تقنيات الأقمار الصناعية وفهم أفضل للعالم، بل وحتى التشويق المطلق لرؤية صورة عالية الوضوح متدفقة من سطح المريخ. وأيًّا كانت الطريقة التي تحملنا إلى الصعود الاستيطاني النجمي، فالمهم أنه قد يتبين لنا أننا الحضارة الأولى والوحيدة التي تبدأ بها هذه الرحلة. إنه شيء يجب علينا تجربته، فمستقبل الحياة في مجرتنا يمكن أن يعتمد عليه لكن ما هو أكثر من ذلك فإن الاستيطان النجمي سيسمح أيضًا لأنواعنا بالتوسع في الكون والازدهار(48).

وفي النهاية يشير كاتبنا إلى إمكانية المغامرة في عوالم الفلسفة والميتافيزيقا، ويضرب المثل على ذلك باقتراح جون سمارت John smart أن الحضارة الإنسانية تتزايد بشكل متزايد إلى زيادات أصغر وأصغر من المادة والطاقة والمساحة والزمن، ويرى أن ذكاءنا الجماعي سيأخذنا إلى عالم كوني بنفس الكفاءة والكثافة مثل الثقب الأسود حيث سنقوم في الأساس بالهروب من الكون. وبدلًا من ذلك كان المفكرون المستقبليون من أمثال روبرت لانزا Robert Lanza وجميس جاردنرهاف James Gardnerhave، يتنبأون بوجود عالم يهدف إلى العمل جنبًا إلى جنب مع الذكاء الذي يولده، وهذه الفكرة التي تسمى البيوسنترزم Biocentrism تشير إلى أن الكون لا يزال في مرحلة غير ناضجة وأنه في مرحلة ما من المستقبل فإن كل الحياة الذكية المتقدمة في داخلها ستوجه تطوره المستمر وسيؤدي ذلك إلى دراما مختلفة للكون بشكل كبير عما نعيشه اليوم، ثم إن هناك احتمالات أخرى مثل السفر عبر الزمن واستغلال التأثيرات الكمية.. وعمومًا فإن المستقبل قد يكون مليئًا بإمكانيات أكثر جذرية مما نحن قادرون حاليًّا على تخيله(49).

3/7 إن هذه السيناريوهات التي يرسمها علماء المستقبل ينبغي بلا شك أن تكون كلها موضوعات للتأمل الفلسفي أي أن تكون موضوعات فلسفة المستقبل؛ إذ لا ينبغي أن نكتفي بالسيناريوهات التي يقدمها الخيال العلمي أو الفلسفي؛ بل ينبغي إخضاعها للتفكير العقلي وبيان الآثار الإيجابية والسلبية لهذه التوقعات والتطورات المترتبة عليها. وعلى فلاسفة المستقبل دومًا أن يتساءلوا: ماذا نحن فاعلون حين يحدث هذا التطور أو ذاك؟! ماذا نحن فاعلون إزاء المستقبل حينما تتحول التوقعات والتنبؤات إلى حقائق؟!

هوامش الفصل الثاني

(1) Toffler (Alvin): Future Shock, Pan Books CTD, cavaye Place, London swio 1975, p. 416.

ولهذا الكتاب ترجمة عربية قدمها محمد علي ناصف ونشرت بدار نهضة مصر بالقاهرة، نقلًا عن د. محمد فتحي شعبان، ألفين توفلر وتوقعات المستقبل، بحث نشر بالمجلة العلمية بكلية الآداب جامعة طنطا، إصدار خاص يناير 2012م، ص11.

(2) انظر: نفس المرجع، ص11.

(3) انظر: Toffler: Op. Cit., p. 416-418,

نقلًا عن: د. محمد فتحي شعبان، نفس المرجع السابق، ص15-16.

(4) د. محمد فتحي شعبان، نفس المرجع، ص16.

(5) إدجار موران، أي مستقبل للجنس البشري؟ ضمن كتاب «مفاتيح القرن الحادي والعشرين»، سبق الإشارة إليه، ص91-92.

(6) د. عواطف عبدالرحمن: الدراسات المستقبلية – الإشكاليات والآفاق، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن عشر، العدد الرابع، الكويت، مارس 1988م، ص10.

والجدير بالذكر أن هذا العدد الذي صدر عام 1988م قد خصص بأكمله للدراسات المستقبلية، وكان عددًا رائدًا لهذه الدراسات في العالم العربي.

(7) د. عواطف عبدالرحمن، نفس المرجع السابق، ص11.

(8) نفسه، ص11-12.

(9) نفسه، ص32.

(10) نفسه، ص32-33.

(11) نفسه، ص34-36.

(12) انظر: علم المستقبل https://ar.wikipedia.org/wiki/B.3

(13) Ibid., p. 3-4.

وانظر أيضًا: د. عواطف عبدالرحمن، نفس المرجع السابق، ص19-22.

(14) https://ar.wikipedia.org/wiki/B.3

(15) ريتشارد ن. كوبر وريتشارد لايارد، مقدمة الكتاب الذي حرراه تحت عنوان «ماذا يخبئ المستقبل للعالم ؟»، سبق الإشارة إليه، ص16.

(16) انظر: wikipedia, Ibid., p. 4

(17) انظر: Ibid., p. 5

(18) انظر: Ibid., p. 5

(19) Ibid.

(20) انظر: تعليقات بعض العلماء حول:

Can Science fiction reimagine the Future of Global development ?, https://rethink.earth/com Can Science fiction reimagine the Euture of Global development, p. 1-2.

(21) انظر: Ibid., p. 8

(22) انظر:

Kyle Hilton: 20 Big Questions about the Future of Humanty, in:

https://www.Scientificamerican,com/article,p.11

(23) انظر: Ibid

(24) انظر: Ibid

(25) Ibid. p. 2.

(26) Ibid.

(27) Ibid., p. 3.

(28) Ibid., p. 3-4.

(29) Ibid., p. 5.

(30) Ibid., p. 4.

(31) Ibid., p. 6.

(32) Ibid., p. 6-7.

(33) انظر:

James Lodyman: what has Philosophy Ever done for us, in «Philosophy's Future «, Op. Cit., p. 34-40.

(34) انظر:

James Stacey Taylor: the Future of Practical Philosophy, npcassoc. org,IJpp, Taylor Future PDF, p. 1-2.

(35) Ibid., p. 3.

(36) Ibid., p. 3.

(37) انظر: Ibid., p. 5-7

(38) انظر: Ibid., p. 8-9

(39) هانس كينج: مشروع أخلاقي عالمي - دور الديانات في السلام العالمي، عرّبه عن الألمانية جوزيف معلوف وأورسولا عساف، المكتبة البولسية – لبنان، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت 1998م، ص46-47.

(40) نفسه، ص43-44.

(41) نفسه، ص48-50.

وبالطبع فإن كونج قال ذلك في نهاية القرن الماضي. وفي ظل الظروف الحالية حدث ما توقعه ويزيد؛ حيث صارت المواجهة قوية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والصين من جهة أخرى في مجالات التجارة الدولية، والصناعات المختلفة، وشئون الهيمنة الدولية وتوسيع مناطق النفوذ، وفي اللحظة التي أكتب فيها هذه الصفحات هجم على العالم في قاراته المختلفة فيروس كورونا المستجد وحبس العالم أنفاسه إذ يقضي هذا الفيروس على الآلاف من البشر، وبينما توقف انتشاره في الصين أو يكاد، ينتشر بسرعة مذهلة في أمريكا والدول الأوروبية مما يهدد مكانتها

الدولية حيث كشف عن نظمها الصحية الهشة واقتصادياتها غير القادرة فيما يبدو على مواجهة التحديات التي سيخلفها اضطرار كل الدول لحظر التجول ووقف معظم الأنشطة الاقتصادية!!

(42) نفسه، ص49-50.

(43) نفسه، ص52.

(44) انظر:

George Dvosky: 7 Best-case Scenarios for the Future of Hamanity, Gizmodo. Com, Nov. 7, 2012, p. 1.

(45) انظر: Ibid., p. 1-2

(46) Ibid., p. 2-3.

(47) Ibid., p. 3.

(48) انظر: Ibid., 4-5

(49) انظر: Ibid., 6-7

الفصل الثالث

فلسفة المستقبل

والعلوم الاجتماعية والإنسانية

«أدى تركيز الثروة منذ سبعينيات القرن الماضي إلى نمو السلطة السياسية التي ولدت حلقة مفرغة أدت بدورها إلى توزيع ثروة هائلة على 1% فقط من مجموع سكان العالم في حين شهدت مداخيل أكثر العاملين ركودًا فعليًّا».

نعوم تشومسكي: هبوط أمريكا America in Declineh أغسطس 2011م، نقلًا عن مقدمة كتاب تشومسكي: صناعة المستقبل، الترجمة العربية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان – بيروت 2013م، ص11.

«ربما لا نكون في منتصف ثورة معلومات إنما في بداية ثورة تضليل الآلة أي الحقبة الإلكترونية التي يصبح الأفراد العاديون فيها مشوشين لدرجة أنهم يقلعون عن التفكير بأي طريقة معقولة».

ريتشارد واطسون: عقول المستقبل، ترجمة عبدالحميد محمد دابوه، المركز القومي للترجمة (2749)، القاهرة 2016م، ص212.

«لن تشن الحروب في المستقبل جيوش، ولكن سيخوضها من نطلق عليهم اليوم اسم إرهابيين أو رجال حرب العصابات أو المتمردين أو اللصوص..».

مارتن فان كريفلد: حرب المستقبل، ترجمة: د. السيد عطا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة 1999م، ص224.

«إن في الدراسات المستقبلية يبني الماضي ويفهم بدلالة المستقبل بدلًا من اعتبار هذا الحاضر إفرازًا للماضي».

مقولة لجاستون برجيه، نقلًا عن: د. عبدالباسط عبدالمعطي، الدراسات المستقبلية – المتطلبات والجدوى العلمية والمجتمعية، 1992م، ص57 مقال PDF على: Qspace.qu.edu.qa›handle›

أولًا: الدراسات المستقبلية ومعنى المستقبل

1/1 إن ثمة سؤالًا يطرح نفسه بداية هو إلى أي حد يمكن أن تسعى أي دراسة علمية تنتمي إلى أي علم من العلوم سواء كانت من نوعية العلوم التجريبية أو العلوم الاجتماعية أو الإنسانية، إلى أي حد يمكن أن تقدم أي دراسة تنتمي لهذه العلوم قراءة للمستقبل؟! وباختصار: هل يمكن أن يوافق العقل

العلمي على صدق أو حتى إمكانية الصدق لأي دراسة تقرأ المستقبل على الصعيد العلمي؟! ألا تتناقض العلمية مع المستقبلية؟!

إننا نقرأ الآن كثيرًا عما يسمى «علم المستقبل» بوجه عام، كما نقرأ مؤلفات فيما يسمى «علم اجتماع المستقبل» وكذا نقرأ في علم القضاء المستقبلي، أو ما شابه. في الوقت الذي ينبغي من وجهة نظر فلسفية ومنطقية نفي صفة «العلمية» عن أي دراسة تتعلق بالمستقبل.

2/1 لقد تحدثنا من قبل عن علم المستقبل وأرخنا لنشأة الدراسات المستقبلية لكننا الآن في معرض مناقشة الأمر من منظور فلسفي؛ لقد اتفق الرأي على أن أوسيب فليختهايم Ossip Flechthaim هو صاحب هذا المصطلح. وقد ظهر هذا المصطلح علم المستقبل Futuology عام 1943م مؤذنًا بميلاد علم جديد يبحث – كما يقولون – عن منطق المستقبل بنفس الطريقة التي يبحث فيها علم التاريخ عن منطق الماضي، وقد دعا فليختهايم في كتابه «التاريخ وعلم المستقبل» الذي نشر عام 1965م إلى أن يدرس هذا العلم في المدارس، وقد اعتبره فرعًا من فروع علم الاجتماع وأقرب إلى علم الاجتماع التاريخي رغم ما بينهما من فروق، فبينما يهتم الأخير بأحداث الماضي يستشرف علم المستقبل أحداث الزمن القادم باحثًا في احتمالها ونوعها(1).

لكن السؤال ما مدى علمية هذا العلم؟ أي ماذا يتوفر له من خصائص العلم والتفكير العلمي؟!! لقد صدق برتراند دي جوفنال في كتابه «فن التكهن» The art of conjecture الذي صدر عام 1967م حينما قال: إن الدراسة العلمية للمستقبل «فن» من الفنون ولا يمكن أن تكون علمًا، إن المستقبل ليس عالم اليقين بل عالم الاحتمالات، فالمستقبل ليس محددًا يقينًا فكيف يكون موضوع علم من العلوم؟!(2). ويؤكد على ذلك فريد بولاك Fred Polak في كتابه «صورة المستقبل The Image of The future» حيث يرى أن المستقبل مجهول، فكيف نرسي علمًا على المجهول(3).

وربما تكون هذه الآراء الرافضة لاصطلاح علم المستقبل هي ما أدى في النهاية إلى استخدام الدراسات المستقبلية بدلًا من «علم المستقبل»، وهذا ما أكدته الجمعية الدولية للدراسات المستقبلية حينما قالت إن الدراسة العلمية للمستقبل هي مجال معرفي أوسع من العلم يستند على أربعة عناصر هي: 1) أنها الدراسات التي تركز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفية. 2) أنها أوسع من حدود العلم فهي تتضمن المساهمات الفلسفية والفنية جنبًا إلى جنب مع الجهود العلمية. 3) أنها تتعامل مع مجموعة واسعة من البدائل والخيارات الممكنة وليس مع إسقاط مفردة محددة على المستقبل. 4) أنها تلك الدراسات التي تتناول المستقبل في أجيال زمنية تتراوح بين 5 سنوات و50 سنة(4).

3/1 ولعلنا في ضوء ذلك نستطيع التأكيد على عدة نقاط أهمها؛ أولًا: أنه من المشكوك فيه وجود علم يدعى «علم المستقبل»، بل الأرجح أن ثمة دراسات شبه علمية تتحدث حول احتمالات المستقبل من منظور نتائج بعض الدراسات في العلوم المختلفة. وثانيًا: أنه
لا يمكن الحديث عن المستقبل بدون إعمال البصيرة العقلية والرؤى الفلسفية التي يلعب فيها الخيال

الإنساني – كما أشرنا فيما سبق – دورًا أساسيًّا. وثالثًا: أن الأقرب إلى الصواب أن أي حديث عن المستقبل إنما هو في واقع الحال أقرب إلى أن يكون رؤى فلسفية وليس علمًا بأي حال من الأحوال وإلا اختلط على الناس الفصل بين العلم والفلسفة، بين الدراسات العلمية التي هي أقرب إلى الدراسات الوصفية من جانب والدراسات التجريبية التي تستند على الوقائع المشاهدة من جانب آخر، وبين الدراسات الفلسفية التي هي في الأساس تأمل عقلي شامل فيما هو كائن أو فيما ينبغي أن يكون.

4/1 وربما يكون مفيدًا هنا أن نعيد النظر في معنى المستقبل ومفهومنا عنه، إذ إنه عادة ما يرتبط كما قلنا في بداية كتابنا هذا بمفهوم الزمن، فهو كإحدى لحظات الزمان يتعلق باللحظة القادمة، ومن هنا كان جاء تعريف موسوعة لالاند الفلسفية أنه: «مقبلًا أي حوادث مُقبلة» وتقال عما يجب وقوعه وتقال عما يجري التفكير فيه في المستقبل، وترجم المدرسيون هاتين العبارتين الأخيرتين بالحديث عن مستقبل وجوبي ومستقبل عرضي، وظلت الأخيرة هي السائدة حيث يتفق معظم الفلاسفة على أن حقيقة المقبلات الطارئة محددة أي أن المقبلات العرضية ربما تتحقق وربما تحدث لأن من المؤكد أن المستقبل سيُقبل مثلما ثبت أن الماضي قد مضى(5).

أما معجم مصطلحات الاستشراف فقد فصل بين المستقبل بوصفه مرتبطًا أنطولوجيًّا بالماضي عن تعريف المستقبل انطلاقًا من المستقبل؛ فهناك فرق في طبيعة المستقبل والماضي من منظور الذات المفكرة في المستقبل، فالماضي هو مجال الأفعال التي
لا يمكن للإنسانية فعل أي شيء حيالها وهو في الوقت ذاته مجال الأفعال المعلومة، ومن ثمّ فليس لنا تجاهه أي إرادة أو حرية أو سلطة. أما المستقبل فهو على العكس من ذلك مجال الحرية والقوة وهو في ذات الوقت مجال اللا يقين واللا اكتمال(6).

5/1 أما أبرز وأهم تعريف في اعتقادي للمستقبل فهو ما قدمه جاستون بيرجيه، إذ ينبغي تعريف المستقبل في رأيه انطلاقًا من المستقبل ذاته؛ فهو ليس ما هو آتٍ بعد الماضي، لكنه ما يختلف عن الحاضر بخاصة ما هو مفتوح؛ فالمستقبل ليس ببساطة استطالة الحاضر كما يجب ألا نراه انطلاقًا من الحاضر ولكن من المستقبل ذاته بحيث يكون التخيل هو الفضيلة الأكبر من خلال قدرة الفكر على الخروج من الأطر الجبرية والحتمية، وجعل كل شيء قابلًا للسؤال عنه(7).

6/1 ومن أبرز محاولات استكشاف طبيعة المستقبل وتغير نظرتنا حوله، تلك المحاولة التي قام بها وليد عبدالحي حينما قال إن مفهوم المستقبل قد تغير عبر الزمن وتطور عبر ثلاث حقب تاريخية متزامنة في مجتمعات مختلفة؛ فقد كان يُرى قديما على أنه جزء من الغيب ذي صبغة لاهوتية بحيث يقوم الكهنة والمنجمون بدور المتنبئين الذين يعتقد أن لهم مخبرين عما سيحدث في الزمن القادم من حوادث كبرى مع بعض الحضور للتفكير العقلاني الذي تمثل في بناء السدود والمطامر، وعمومًا فقد كان المستقبل المنظور لدى عامة الناس متعلقًا فقط بالمحافظة على الموارد الأساسية للحياة والأمن. ثم انتقل الأمر إلى المستقبل المخطط له بمعنى تحديد المستقبل المرغوب فيه وذلك المفهوم الجديد للمستقبل ظهر مع الحداثة الغربية وإفرازات الثورة الصناعية وبناء الدولة القومية حيث بدأت الخطط الخمسية مثلما حدث في الاتحاد السوفيتي وأصبح التخطيط نموذجًا يحاكى عالميًّا. أما

المرحلة الثانية فهي المستقبل الثوري وهي المرحلة التي تبلورت فلسفيًّا مع جاستون باشلار في القطيعة الابستمولوجية، وكذلك مع توماس كون في كتابه عن بنية الثورات العلمية، وعلميا مع النقلات المتتالية للفيزياء النسبية ونظرية الكم وثورات الكمبيوتر والمفاهيم المتولدة عنها كالسيبرنطيقا والهندسة الوراثية والتطورات التكنولوجية المتلاحقة إذ أصبحت المعلومة أهم من الطاقة. وفي ضوء هذه المراحل قسم وليد عبدالحي هذه المجتمعات في العالم إلى ثلاثة أصناف: مجتمعات الماضي، ومجتمعات الحاضر، ومجتمعات المستقبل(8).

7/1 وفي ضوء ما سبق وبناء عليه أصبحت الدراسات الاستشرافية للمستقبل في العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية وكذا العلوم المستحدثة ضرورة ملحة خاصة ونحن في عصر اتسم بالتغير السريع. إننا نحتاج الآن إلى عمليات استكشاف آفاق المستقبل في كل الاتجاهات في ضوء المعطيات المتوافرة وتنظيمها من منظور عقلاني علمي، وهذا ما قرره إدوارد كورنيش مضيفًا إلى ذلك أنه ينبغي علينا توقع المستقبل والمشاركة في اختراعه لأنه لم يحدث بعد وهو مجال واسع لفاعلية الإرادة البشرية وينصح بالتنبؤ والتخطيط بعيد المدى بحيث يمكن إتاحة الوقت الكافي للاستعداد التام لأي تغيرات كبيرة ستحدث في المستقبل لا محالة(9).

8/1 ومع ضرورة هذه الدراسات الاستشرافية للمستقبل التي تتطلب الجرأة في قبول النتائج رغم أنها قد تكون غير دقيقة. ينبغي إدراك إمكان أن يتفق 80 إلى 90 في المائة من الخبراء المتنبئين على تنبؤ متطابق إلا أنه قد يكون غير صحيح وربما يكون شخصًا واحدًا هو الشخص الذي قدم توقعات دقيقة لا يلتفت إليها أي أحد. ولذلك ينصح جون بيير مولني بالتواضع في أي مقاربة استشرافية من قِبل المتنبئين، كما ينبغي أن يتقبل إمكانية الخطأ من المستقبلين، وقد ضرب مثلًا على ذلك بأن هناك عددًا من الأشخاص أوصوا عام 2003م بالتدخل الفرنسي إلى جانب الأمريكيين في العراق، وأصبح الآن يُعتقد بأن هذا التدخل كان أحد أسباب تطور الإرهاب الجهادي(10)!!

9/1 لقد أصبح ضروريًّا أن نهتم في بلادنا بالدراسات المستقبلية ففيها ومن خلالها يمكن تحقيق التقدم، وبدونها نتوقف عند النظر تحت أقدامنا ومن ثمّ فلا تقدم ولا تطور. وأيًّا كانت الأخطاء الناتجة عن صحة أو عدم صدق النبوءات المستقبلية؛ فإنها في النهاية تقودنا إلى العمل لتغيير حاضرنا إلى الأفضل حتى ولو بالمحاولة والخطأ. فالموت الحقيقي هو عدم الالتفات إلى أهمية قراءة المستقبل من منظور المستقبل وإمكانيات واحتمالات الحركة في المستقبل وفقًا لمعطياته وسيناريوهاته مع الأخذ في الاعتبار الممكنات والموارد المتاحة.

إن في الدراسات المستقبلية منجاة من التوقف عن الحركة والجمود الذي تتكلس معه كل القدرات وتتوقف الحركة ويعاني الكل في ظله من الكسل والجمود والحركة في ذات المكان، إن الدراسات المستقبلية أصبحت في اعتقادي ضرورة حياة، بل هي دليل وجود الحياة في أي مجتمع إنساني.

ثانيًا: مستقبليات المجتمع الإنساني وأنماط العيش والعمل في العالم

2/1 لقد كانت بداية ظهور علم الاجتماع بصورته الحديثة في القرون الثلاثة السابقة أمرًا ضروريًّا كفلسفة لتعزيز وجود مجتمع جيد، حيث بدأ مع أوجست كونت (1798-1857م) وإميل دور كايم (1858-1917م) كعلم وضعي يستهدف تحسين المجتمع وخلق مجتمع جيد في ظل ظروف التطور الاجتماعي التي حدثت ولا تزال في المجتمعات العالمية. ولكنه تطور الآن وأصبح منذ فويرباخ وكتابه «مبادئ فلسفة المستقبل» أشبه ما يكون بفلسفة للمستقبل(11). وعلى حد تعبير أنتوني لندجرين: إن علم الاجتماع هو فهم للمجتمع باعتباره انعكاسًا لأنفسنا وهذا ما نحتاج إليه لخلق مجتمع جيد فعلينا إذن أن نبدأ بأنفسنا والتعبير عن قلوبنا وأيدينا وعقولنا بطريقة نشعر بها أنها جيدة، وسيكون الجيد جيدًا للجميع وباستخدام عقولنا يمكننا أن يكون لدينا نفس الهدف الجيد ونسعى جاهدين إلى تحقيقه. وهذا هو المبدأ الأول لعلم الاجتماع باعتباره فلسفة للمستقبل(12).

وبالطبع فإن هذه النظرة الفلسفية المتفائلة لمستقبل علم الاجتماع مطلوبة ليتحول من الدراسات التجريبية للوقائع وللظواهر الاجتماعية الآنية، إلى الاهتمام بالدراسات الاستشرافية، فقط برؤى متواضعة لا تتدعي الصواب المطلق كما لا تدعي العلمية المطلقة!

2/2 وفي هذا المجال تتعدد الرؤى المستقبلية؛ فجوليان دامون Julien Damon يتحدث على سبيل المثال عن الاتجاهات الكبرى للتطور الاجتماعي وأنماط العيش في العالم في أفق 2030-2050، فيقول «إنه لن يكون بإمكاننا في آفاق هذه السنوات أن نرسم صورة بانورامية شاملة للتطورات الاجتماعية الممكنة للعالم، بيد أنه يمكننا في المقابل أن نؤكد الاتجاهات المهيكلة إلى حد بعيد، ويحددها في أربعة اتجاهات؛ الأول يتمثل في أن العالم سيكون في المستقبل أقل فقرًا وأن منظور انقراض الفقر المدقع ليس طوباويًّا حتى إن كان من الضروري أن نضع في حسباننا موضوع تزايد التفاوتات وعدم المساواة، وفي الاتجاه الثاني من المرجح جدًّا أن تستمر الطبقات الوسطى المتنامية في ترسيخ مكانتها بطموحاتها الجديدة وتقديراتها الاستهلاكية المهمة. أما الاتجاه الثالث فمفاده أن التمدين سيواصل وتيرته التصاعدية بشكلية المتباينين جدًّا تزايد ظاهرة المراكز الحضرية الكبرى (تركز الثروات والأنشطة في المراكز الحضرية الكبرى) وتزايد ظاهرة السكن العشوائي (تنامي المساكن المتردية). أما الاتجاه الرابع فمجمله أن التطور المهم سيصبح فيه العالم أكثر تدينًا مما هو متوقع وستؤثر هذه الظواهر على نحو مختلف جدًّا في البلدان الفقيرة الأكثر تدينًا والتي هي في طور تنامي الطبقة الوسطى، وفي البلدان الغنية الأقل تدينًا والموسومة بتراجع الطبقة الوسطى(13).

2/3 وفي هذا السياق يتحدث جوبل إي كوهين عن مستقبل سكان العالم فيقول إنه يمكن أن نورد أربع أطروحات واضحة بشأن الربع الأول من القرن الحادي والعشرين وحتى منتصفه، أولها: إن عدد السكان سيكون أكبر مما هو عليه الآن، فعدد سكان العالم سوف يزداد في القرن الواحد والعشرين وسيشهد مليارات أكثر مما كان عليه في القرن العشرين. وثانيها: أن عدد السكان سيزداد بمعدل سرعة أقل نسبيًّا مما هو عليه الآن حيث إن القرن العشرين كان وسيظل هو القرن الوحيد في تاريخ البشرية الذي تضاعف فيه سكان الأرض في جيل واحد فقط، بينما يتوقع في هذا القرن الحادي والعشرين أن يتباطأ النمو السكاني كما حدث منذ الربع الأخير من القرن العشرين. وثالثها:

أن نسبة السكان الذين يعيشون في الحضر ستكون أكبر مما هي عليه الآن إذ سيكون سكان المدن هم الغالبية السائدة، ومن ثمّ سيكون اتجاه السكان وتوزيعهم يسير نحو التحضر في اتجاه واضح. ورابعها: أن عدد كبار السن سيزداد بنسبة أكبر مما هو عليه الآن؛ إذ شهد القرن العشرون انخفاضًا تدريجيًّا على مستوى العالم في قطاع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من صفر إلى أربع سنوات وارتفاعًا تدريجيًّا في قطاع كبار السن الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا فأكثر، والتقت هاتان النسبتان عام 2000 عند 10%.

ويرجع ذلك إلى التحسن في صحة الأحياء وإلى انخفاض الإنجاب. وهذا يعني بوجه عام أن القرن الحادي والعشرين سيكون عالمًا يسيطر عليه الأغلبية من كبار السن ومن بين هؤلاء الكبار في السن سيتجاوز عدد النساء عدد الرجال بنسبة 2 إلى 1 وسوف تظهر ترتيبات اجتماعية جديدة بين كبار السن(14).

2/4 إن نبوءات العلماء تتحدث أن البشرية بعد قرن من الآن ستعيش في حديقة عالمية سواء كانت غنية أو فقيرة وسوف يعيش أغلب الناس في المدن المحاطة بمناطق مأهولة بكثافة ومساحات محدودة مخصصة للزراعة والغابات المزروعة. وعلى مستوى العالم أجمع فإن ما بين مائة إلى ألف مدينة تضم سكانًا من 5 ملايين إلى 25 مليونًا. وأن كل مدينة ستحتاج إلى تقديم خدمات إلى سكانها وتوفير الطعام والمياه والطاقة وإزالة الفضلات والقمامة والتمتع بالحكم الذاتي والتمتع بالراحة والرفاهية الثقافية والطبيعية. وهناك مدن أخرى مختلفة سوف تكتسب شخصية جديدة بوصفها مكانًا منفصلًا للشباب وإنجاب الأطفال والعمل أو التقاعد وتعتمد كفاءة ونوعية الخدمات التي توفرها المدن على نوعية الإدارة التي تتولاها والمهارات السلوكية وأخلاق سكانها(15).

وهم يبنون هذا التصور المتفائل على أساس أن النمو السكاني سوف ينتهي في قرننا الحالي وأنه ستكون هناك مناطق مصدرة للبشر بينما مناطق أخرى ستكون مستوردة مع رفع الضغوط على الهجرة من الدول الفقيرة إلى الدول الأغنى، ولكن سيظل هناك نوع من التخوف من الأجانب والخوف من كل ما هو غريب أو أجنبي في بلدان مثل ألمانيا واليونان وأستراليا وإلى جانب الدول التي تستقبل المهاجرين منذ زمن مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والسويد والأرجنتين، إذ إن الهجرة ستجلب سكانًا ذوي ثقافات مختلفة وتكون النتيجة مزيدًا من الاحتكاك كبشر عندما يتعلمون السلوك القويم والتسامح سوف يخلق الزواج فيما بين هذه الأجناس مواليد ذوي بشرة مختلفة ومتنوعة(16).

2/5 وعمومًا فإن المناقشات التي تجري في قضايا السكان والهجرة قد تؤكد هذه التنبؤات؛ فها هو هارفي لي برا يؤكد أنه في القرن الحادي والعشرين ستشهد البلدان بالنسبة إلى بعضها البعض تغيرات وفجوات هامة وستسد هذه الفجوات الديموجرافية بواسطة حركة الهجرة التي يعتبرها الدارسون الرهان الأكبر بالنسبة إلى القرن الحادي والعشرين(17). ويتوقع كاسيل Cassel وميلر Miller في كتابهما the Edge of Migration أربع خصائص لحركات الهجرة هذه، الأولى هي

العولمة حيث سيكون المهاجرون من مختلف بلدان العالم ومختلف ألوان الطيف الاجتماعي، والثانية هي التسارع والثالثة هي التفاعل أي اختلاط العمال المؤقتين بالسكان القادرين وأخيرًا التأنيث(18).

2/6 والحقيقة أن هذه التنبؤات المستقبلية ليست ضربًا في المجهول وليست مجرد رؤى عقلية متخيلة عن واقع أو حال المجتمع العالمي في الدول المختلفة التي يطلقها الخيال حتى منتصف القرن الحالي، ولكنها رؤى مستقبلية مبنية على إحصاءات ووقائع حاضرنا في كل دول العالم غنية وفقيرة تأخذ في الاعتبار ما حققته البشرية من تقدم في تحسين الأحوال المعيشية النسبي في معظم دول العالم، وتحسين أحوال الرعاية الصحية والتقدم في سرعة اكتشاف الأمراض وخاصة المعدية منها ومعالجتها واكتشاف الأمصال الواقية منها. أقول ذلك وأؤكده في الوقت الذي يجتاح فيه العالم منذ ديسمبر 2019 وحتى الآن في ابريل 2020م وباء قتال يدعى كورونا كوفيد Coronavirus 19 Covid-19، ووصل قتلاه لمئات الآلاف حتى الآن، ومن المتوقع الزيادة قبل أن ينجح العلماء في اكتشاف علاج ناجح له، وفي اكتشاف مصل يقي منه.

على كل حال فإن التنبؤات في هذه الدراسات المستقبلية لمستقبل المجتمع العالمي وحال السكان فيه قد يتباطأ تحققها أو قد يصيب أو يخطئ بعضها، لكنها في النهاية مترتبة على استقراءات وإحصاءات ووقائع اجتماعية وصحية واقتصادية محددة.

وثمة دراسات تشير إلى أنه ربما يتغير هيكل حركة الهجرة الدولية حيث سيحل محل حركات الهجرة من الجنوب إلى الشمال تنقل سكان الشمال إلى الشمال وسكان الجنوب إلى الجنوب، أما حركات الهجرة من الشمال إلى الشمال المرتبطة بالعولمة وهي مازالت ضعيفة الآن ستتطور بنسق سريع تبعًا للطلب الدولي لنقابيين واختصاصيين في الشركات الكبرى التي تتخطى الحدود الوطنية وذلك قياسًا على أنه في ظرف عشر سنوات فيما بين سنتي 1986م و1996م تضاعف مرتين عدد البريطانيين المقيمين باليابان متجاوزًا مائة ألف شخص، وبخصوص إنجلترا فقد أصبح الوافدون إليها من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1996م في المرتبة الثانية من جملة المقيمين الأجانب متجاوزين بذلك قائمة الوافدين الهنود(19).

أما التحديات التي تلخص المشكلة السكانية في القرن الحادي والعشرين مستقبلًا فهي تتمثل حقيقة - كما تقول معظم الدراسات - في انخفاض نسبة الوفيات وفي تهرم السكان، إذ لم تعد التقارير العلمية تتحدث اليوم عن الانفجار السكاني بقدر ما تتحدث عن تهرم السكان؛ فالمعمرون البالغون مائة سنة وأكثر سيمثلون نسبة هامة من مجموع سكان العالم في هذا القرن الجديد، ويقتضي ذلك تكيفًا اجتماعيًّا مهمًّا على مستوى العمل والتربية والثقافة والتقاعد والانقطاع عن النشاط(20).

2/7 أما بخصوص التطورات المستقبلية في القوى العاملة والتوظيف بالنسبة لسكان العالم فتشير التوقعات المستقبلية إلى ستة اتجاهات للتغير في سوق العمل المستقبلي للبشر.

الاتجاه الأول: تأنيث العمل أي أنه ستزيد نسبة عمالة النساء بأجور أعلى نسبيًّا مما كانت عليه في الماضي مقارنة بالرجال. الاتجاه الثاني: الزيادة في العمر والمستوى المهاري للقوى العاملة. سوف

يتقدم العمال في الدول المتقدمة في العمر وبالتالي يصيرون أكثر مهارة بسبب النسبة المتزايدة لسكان الدول الغربية في الفئات العمرية الأكبر سنا فضلًا عن أن كثيرًا من الأشخاص يستمرون في التعليم حتى يحصلوا على درجات علمية أعلى. الاتجاه الثالث: التحول في القوى العاملة العالمية نحو الدول الأقل نموًّا حيث العامل أقل تعليمًا وأصغر سنًّا مما هو عليه الحال في الدول المتقدمة. وليس معنى ذلك أن القوى العاملة ستكون أصغر سنًا أو أقل مهارة، إذ إن معدلات الولادة والوفاة قد هبطت أيضًا في هذه الدول بشكل يسمح لأغلب هذه الدول أن يزداد بها كبار السن أو تواصل القوى العاملة فيها من رفع مستوى تعليمهم. الاتجاه الرابع: هبوط إنتاج المواد المصنعة والتوظيف في الدول المتقدمة وانتقال هذا النشاط إلى الدول الأقل تقدمًا. الاتجاه الخامس: نمو التوظيف في قطاع الصحة والخدمات الشخصية في الدول المتقدمة. ومن المحتمل أن يتسع نطاق التعليم ليشمل بعض أجزاء من قطاع التعليم العالي لتدريب أعداد متزايدة من طلاب الدول المتقدمة. وعمومًا فإن الطلب على العمل سيستمر في التحول بعيدًا عن عمل قائم على صفات وخواص جسمانية إلى عمل قائم على المعرفة والعلاقات الشخصية. الاتجاه السادس: انتشار استخدام الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل أشكال العمل وفي جميع نواحي أسواق المعاملات(21).

2/8 والحقيقة أنه نادرًا ما تهتم الدراسات المستقبلية برصد أعداد العاملين في الأنشطة المختلفة، ومع ذلك فثمة سيناريوهات مختلفة وربما متعارضة تثير النقاش حول هذه المسألة المتعلقة بأعداد وعقود التوظيف وعلاقات العاملين بأصحاب الأعمال مثل: إنهاء الوظيفة أم التعويض المحتمل؟! وقت الفراغ المتزايد أم مجهود كبير في العمل؟ مشاركة العمال أم تحكم صاحب العمل؟ هيمنة المؤسسات أم منتجون يوفرون بيئة ملائمة؟ اقتصاد لا تصادمي أم انبعاث المؤسسات؟ اقتصاد قائم على التمييز العنصري أو رأسمالية مشتركة؟(22).

وثمة تساؤلات أخرى من قبيل: كيف سيعمل الناس في المستقبل؟ هل من منازلهم أم على المقاهي أم في المكاتب؟ وهل بصورة مستقلة وبالتحادث مع شركائهم أم سيكون العاملون إمعات تحت تصرف ومراقبة أسيادهم في تكنولوجيا المعلومات؟ وهل سيتبعون شركات متعددة الجنسيات أم شركات إنتاجية صغيرة. وبالطبع فإن الإجابة على هذه التساؤلات بصورة حاسمة تتوقف على كيفية إدارة المجتمع للثورة التكنولوجية في الاتصالات والمعلومات! فاعتقاد الناس المتزايد بأن بالإمكان الاستغناء عن الأوراق المكتبية يبدو خطأ لسببين؛ فالعمال والشركات كل منهم يريد سجلات ورقية كما أن الفاعلية المتزايدة لتجهيز المعلومات أوجبت الحاجة إلى مزيد من المعلومات. وإذا كان بعض المراقبين يرون أن الكمبيوتر والإنترنت سيحركان الإنتاج من أماكن العمل إلى المنازل فذلك يبدو أيضًا خطأ لسببين؛ فالعمال يرغبون في التفاعل المباشر وجهًا لوجه مع زملائهم من العمال وغالبًا ما يحتاجون إلى المعرفة المفهومة ضمنًا من الآخرين لمواصلة عملهم. وعلى ذلك فالقول الأكثر دقة يمكن أن يكون: إن تكنولوجيا المعلومات الجديدة سوف تقلل الحواجز المكانية بين البيت والعمل على نحو يسير(23).

2/9 وبالطبع فإن كل هذه التوقعات حول سيناريوهات المستقبل بالنسبة للسكان والهجرات وسوق العمل وعلاقة أصحاب الأعمال بالعمل وطرائق العمل... إلخ. تتطلب جهدًا من المعنيين بأخلاقيات

العمل وسياساته. وذلك لا يتوقف فقط على المختصين في السكان والهجرات والاقتصاد والسياسات الاقتصادية، بل ينبغي أن يكون للفلاسفة التطبيقيين هنا دور في هذه المناقشات المتعلقة بالمستقبل؛ إذ إن فلاسفة السياسة وفلاسفة الأخلاق، بل وفلاسفة الاقتصاد ينبغي أن يشاركوا في هذه المناقشات المتعلقة بالمستقبل وألا يقفوا منتظرين ماذا سيترتب على نزول هذه التوقعات أرض الواقع! والمشكلات التي ستنتج عن هذه التنبؤات لكي يتدخلوا لحلها والتنبيه إلى بعض جوانبها الإيجابية والسلبية. إن دور فلاسفة المستقبل هنا ضروري لاستباق ما يمكن أن يترتب على كل المشكلات والتحديات التي طرحها أصحاب الدراسات المستقبلية من منظورهم العلمي، إن دورهم ليس انتظار بعض النتائج السلبية أو الكارثية المترتبة على كيف سيواجه العالم والمجتمعات هذه التحديات. بل من واجبهم التمعن والتأمل في كل هذه السيناريوهات المتوقعة وتقديم الرؤى الفلسفية ممكنة التطبيق في كل مشكلة منها على حدة. هنا سيكون دور الفلاسفة التطبيقيين المستقبليين الحقيقي. وهنا يبدو للمجتمع الفائدة المرجوة من النظرة الفلسفية الشاملة والقدرة التي يتمتع بها الفلاسفة على استباق المشكلات والتحذير منها قبل وقوعها، هنا يبدو الدور الحقيقي للفلاسفة التطبيقيين المستقبليين في توجيه البشر نحو مجتمع اقتصادي وعمالي أكثر إنسانية وأكثر عدالة وأكثر وعيًا بمشكلات تكنولوجيا المستقبل التطبيقية.

ثالثًا: مستقبليات السياسة الدولية والنظام العالمي

3/1 لاشك أن حكم العالم وموازين القوى فيه، ومستقبل البشرية سياسيًّا واقتصاديًّا هو الشغل الشاغل لكل من تشغله قضايا المستقبل، فالسياسة والسياسيون، والاقتصاد والاقتصاديون يتحكمون في المسار المستقبلي للعالم على كافة الأصعدة، فهم أصحاب القرار وهم من يعمل على تنفيذه. فهم يتحكمون في مستقبلنا ورسم سياساته وتحديد مصائرنا كشعوب ليس فقط في الحياة السياسية، بل في كل نواحي حياتنا فرسم السياسات العلمية، التعليمية، الصحية، العسكرية... إلخ. كل هذا من شأنهم. ومن ثمّ فالحديث عن المستقبل في هذا المجال الحيوي في غاية الأهمية على المستويين العلمي والفلسفي. أي على مستوى المختصين في الشئون السياسية والعلوم السياسية، وكذلك في الفلسفة السياسية.

وبالطبع فإنه لأهمية الموضوع بالنسبة للتخطيط الاستراتيجي للدول والحكومات، وكذلك بالنسبة للشعوب والأفراد، فقد كتب فيه كثيرًا بما لا يمكن حصره سواء في المؤلفات العلمية أو في الدوريات المتخصصة وليس أمامنا إلا أن نختار بعض النماذج من السيناريوهات التي يراها البعض سواء من علماء الاستراتيجية السياسية أو من فلاسفة السياسة، لنعرض لها ونناقش رؤى أصحابها لعلنا نكوّن وجهة نظر حول مستقبل السياسة والحكم في العالم.

3/2 ولعل من أبرز ما كتب عن مستقبليات النظام الدولي الجديد في الآونة الأخيرة ما كتبه يورغ سورنسن Yeorg Sorensen أستاذ العلوم السياسية ونظم الحكم في الجامعات الدانماركية تحت عنوان «إعادة النظر في النظام الدولي الجديد – Rethinking The New world order» إذ بدأ بتعريف مختصر للنظام الدولي قائلًا: إنه في أحد وجوهه ترتيب حاكم بين دول بمشاركة من

أطراف أخرى، وهذا هو البُعد الدولي. ومن جانب آخر فللنظام الدولي أيضًا بُعده الداخلي المتصل بالجوانب الرئيسية للشروط الاجتماعية – السياسية داخل الدول»(24)، إن النظام الدولي لا ينحصر فقط في العلاقات بين الدول ذات السيادة، بل يتصل أيضًا بالنظام داخل الدول؛ فملايين البشر يمرون اليوم بخطر الموت لأنهم مجبرون على العيش في دول عاجزة عن توفير الأمن لهم فضلًا عن تحقيق الرخاء والحقوق. والشروط الداخلية لا ينحصر أثرها في الداخل فقط بل يمتد إلى المشهد الدولي، فإذا نشبت أزمة اقتصادية أو اجتماعية عميقة، إذا تداعت التوافقات الاجتماعية وتحركت السياسات الداخلية في اتجاهات جديدة فسوف يؤثر ذلك في ما يتسنى للدول عمله خارجيًّا. وبتعبير آخر: النظام الدولي وثيق الارتباط بالنظام الداخلي(25).

ومن هنا فإنه إذا شئنا وجود نظام دولي مستقر وجيد الأداء فهناك بلا شك عدة قيود تتعلق بالنسق العام لهذا النظام في العلاقات بين الدول وهناك أيضًا عدة قيود داخلية، وكلاهما ينبغي أن يعالج لإنجاز نظام دولي سليم وقوي.

3/3 ولاستشراف صورة هذ النظام الدولي الجديد الذي يمكن أن يكون صالحًا ومستقرًّا، بدأ مؤلفنا يخوض في وصف صورة النظام الدولي الحالي بشقيه الدولي والداخلي. وقد انتهى لنتيجة مفادها أننا – بالنسبة للنظم المحلية – نعيش في عالم تتزايد فيه هشاشة جميع الدول المحلية وخاصة في المناطق الجنوبية من العالم فاقتصادياتها متهالكة ونظمها السياسية فاسدة وغير فعالة والمجتمع الوطني مفتقد لكن هذا لا ينفي أن بعض هذه الدول على طريق التحديث مثل البرازيل والهند والصين. أما الدول المتقدمة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية وشرق آسيا فتتميز هي الأخرى بهشاشة متفاقمة فالنظم السياسية فيها تقل كفاءتها وتفسد أحيانًا، كما أن قدرة الدولة مهددة لأن النظام الاجتماعي فيها أقل تجذرًا ومساهمتها الكثيفة في الاقتصاد العولمي تحد من قدرتها على المناورة. والمجتمع الدولي أيضًا يضعف هو الآخر تحت ضغط الثقافات الاجتماعية – الاقتصادية ومختلف أشكال الهجرة. وهذا كله يؤثر في النظام الدولي لأنه يؤثر في الدور الدولي الذي يمكن للدول والمجتمعات أن تمارسه. وبالطبع فإن هشاشة الدول تضر بالمواطنين حيث تقلص فرصهم في «رغد العيش» الذي يعني الأمن والنظام والعدل والرفاه والحرية باعتبارها قيمًا يريد معظم الناس أن يحققوها، ويبلغ الحال أقصى مداه في دول الجنوب الأكثر هشاشة حيث يتعين على الناس أن يعيشوا على الدوام في حال من انعدام الأمن والصراعات العنيفة، لكن هناك مشكلات في دول أخرى عديدة تتصل بالبيئة والصحة والتفاوتات الاقتصادية والأمن الشخصي. وهذه كلها عناصر قلقلة وقلق في النظام الدولي الراهن(26).

وحقيقة الأمر أن هذا الرصد لصورة النظام العالمي الحالي بهذه الرؤية الشاملة فيه الكثير من أوجه القصور؛ حيث إنه قد وضع الهند والصين ضمن دول الجنوب واعتبرها فقط دولًا آخذة في التحديث وهو هنا يتغافل عن أن الصين أضحت بلا أدنى شك من أي محلل سياسي آخر من الدول العظمى، كما أنه يصف النظم السياسية لهذه الدول بالفساد وعدم الفاعلية وهذا تناقض آخر فيما يقول لأنه لا يمكن لهذه الدول أن تحقق هذه الحداثة التي يتحدث عنها بينما نظمها السياسية فاسدة وغير فعالة!!

3/4 على كل حال فما يعنينا من منظور فلسفة المستقبل هو تصوره المستقبلي والسيناريوهات التي يرسمها للمستقبل. وفي ذلك يرى سورنسن أن ثمة سيناريوهين للمستقبل؛ أحدهما ليبرالي متفائل، وثانيهما واقعي متشائم؛ فبالنسبة لليبراليين يبدو المستقبل مشرقًا، إذ يبدو أن القيم الليبرالية السياسية والاقتصادية تتصاعد سيطرتها وهذا يمهد لتعاون على أساس من القيم والطموحات المشتركة. إن عدد البلدان الديموقراطية ارتفع عما كان قبل ذلك، كما ارتفعت أعداد الناس الذين يعيشون في ظل نظم ديموقراطية، وثمة حقيقة اقتصادية واضحة هي أن جميع بلدان العالم تؤيد اقتصاد سوق رأسمالية وانفتاحًا اقتصاديًّا، كما لم تعد الأجهزة التقليدية للأمن تقف وحدها إذ أصبح الأمن الإنساني مهما بما فيه من حماية حياة جميع الأفراد والجماعات من أي أخطار تؤثر فيهم، ولهذا يتسع مفهوم الأمن ليشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحول إلى الديموقراطية والحماية البيئية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن الناحية القيمية يعني الاهتمام بالأمن الإنساني تلاقيًا قويًّا حول قيم ليبرالية مشتركة، وقد ظهرت شبكات جديدة للحوكمة المتجاوزة للحكومات والمتجاوزة للوطنية مما عزز نوع التعاون عبر الحدود. إذن لقد أصبحت القيم الليبرالية هي قاعدة النظام القائم ومالت الكفة إلى تنامي الاعتماد المتبادل وزيادة التعاون وسوف يمضي في المستقبل على السبيل ذاته(27).

أما بالنسبة للواقعيين فإنهم يرون أنه قد سبق لتاريخنا أن مر بفترات اعتماد متبادل وتعاون لكنه ما لبث أن انتهت هذه الفترات إلى تنافس وصراع في عالم فوضوي مؤلف من دول مستقلة، وهم يرون أننا نمضي إلى هذه الوجهة ذاتها في الوقت الحالي؛ فالقوى الناشئة التي تزايد بأسها تسعى وراء زيادة نفوذها في أقاليمها والأرجح أن هذا سوف يفضي إلى تصاعد حدة التنافس والمجابهة بين الغرب، وكل من روسيا والصين. ولن تكون هناك مواجهة فعالة لمشكلة الدول الهشة لاتصالها بمصالح وطنية مختلفة، ولأن الظروف الداخلية في تلك الدول الهشة غير مواتية بالمرة وتشهد بذلك الأوضاع في بلدان مثل سوريا وإفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وزيادة على ذلك قد تفضي المشكلات المتعلقة بتحولات المناخ إلى سيناريو كارثي لأن الدول ليس في وسعها الاتفاق قبل فوات الأوان على إصلاحات معتادة. وعلى العكس فسوف تواصل الدول التعبير عن حسن النيات لكن ذلك سيبقى مجرد تمويه لا ينطلي على أحد للتغطية على الصراع حول المصالح الوطنية، ونتيجة لذلك سوف تقترن المشكلات المتصلة بالدول الهشة بصراعات أشد سوءًا مرتبطة بتحولات المناخ بل ربما بحروب مناخية(28).

3/5 والسؤال الآن بالنسبة للمستقبليين علماء وفلاسفة هو: أي السيناريوهين سيكتب له التحقيق؟! يرى سورنسن أن كلا السيناريوهين يحتوي على تبصر لا غنى عنه رغم أن أحدهما لم ينتصر على الآخر؛ فالليبراليون محقون في تأكيدهم أننا نعيش اليوم في نظام ليبرالي من حيث الشروط الأساسية؛ فجميع البلدان منخرطة تقريبًا في اقتصاد سوق رأسمالية عالمية وهي تتعاون في شبكة المؤسسات الدولية وقد كونت العناصر الرئيسية لنظام أمني وهي تتشارك على الأقل في بعض القيم الليبرالية الأساسية. كما أن الواقعيين محقون في تأكيد أن الحرص على الاستقلال يفوق اليوم من حيث الأهمية الاعتماد المتبادل وأن البلدان تقدم مصالحها الوطنية الضيقة على المصالح المشتركة، وأن الاندماج في اقتصاد عالمي ينطوي على قدر لا يمكن إغفاله من التوترات والتباينات وأن النظام الأمني مثقل بالمشكلات وغير مستقر(29).

3/6 وبالطبع فإنه إذا كان كل واحد من السيناريوهين السابقين يحمل جانبًا من التحقق على أرض الواقع، فالخلاصة العامة من وجهة نظر سورنسن: أن المستقبل لم يتحدد بعد ونحن لا نعلم إلى أين يمضي؛ إذ إن التاريخ لا يحكمه نص معد سلفًا، وكل اتجاه من الاتجاهات التي تؤكدها السيناريوهات المختلفة يمكن أن يمضي إلى اتجاهات لم نتوقعها قط تمامًا، كما أن أحدًا لم يتوقع أن تنتهي الحرب الباردة فجأة على النحو الذي حدث، لكن من الممكن أن نحقق قدرًا أكبر قليلًا من الوضوح بخصوص الموقف الحالي للنظام الدولي القائم، وفي رأيه أن الليبراليين في وسعهم أن يجعلوا موقفهم أكثر إقناعًا فيما يتصل برؤيتهم للتحولات وبما تنطوي عليه من تقدم كبير في مواجهة الرأي الواقعي الذي يتحدث عن أشياء لعينة بذاتها يتكرر حدوثها المرة تلو الأخرى. ولكن إذا كان هذا بالفعل انتصارًا لليبرالية فهو انتصار فادح الثمن لأنه مثقل بالمشكلات التي تجعله قريبًا من الهزيمة؛ إن التحول لا يكون دائمًا إلى الأفضل بل إن ما يوصف أحيانًا بأنه تقدم إنما هو تحول يحل بعض المشكلات ويخلق أو يزيد مشكلات أخرى في الوقت ذاته! وهذا يعني أنه بدلًا من أن يصل بنا الليبراليون إلى عالم أفضل كثيرًا، فإن هيمنة النموذج الليبرالي اليوم تكشف وعلى نحو جديد وعميق عن توترات ونقائض في ذلك النموذج؛ فما يحتويه النموذج من تقدم يأتي مقترنًا بمشكلات ونكسات بل بعمليات تدهور فالانحطاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي ليس حكرًا على الدول الهشة ولا على البلدان السائرة على طريق التحديث بل يحدث أيضًا في الدول الليبرالية المتقدمة؛ فانخراط البلدان في العولمة وفي الاعتماد المتبادل على نحو عميق يعود عليها بكثير من المنافع لكنه يجلب كثيرًا من المشكلات الخطيرة أيضًا، ويقترن ذلك في حالات كثيرة بعمليات تدهور داخلي(30).

3/7 وفي اعتقادي أن سورنسن قد ألقى أضواء كثيرة على النظام الدولي الحالي وكشف على استحياء بمنهجه العلمي التحليلي التقابل بين رؤية الليبراليين المتفائلين ورؤية الواقعيين المتشائمين دون أن يقدم لنا تصورًا مقترحًا لكيفية التغلب على سلبيات الرؤيتين السابقتين أي لم يقدم لنا عن وجهة نظر محايدة وبعيدًا عن هذين السيناريوهات المتفائلة منها والمتشائمة، ومن ثمّ ظل المستقبل بالنسبة إليه غامضًا ضبابيًّا ولم يتحدد لديه على أي نحو ملامح واضحة لهذا المستقبل ولم يشغل باله بالتساؤل عن الصورة المثلى لنظام دولي جديد مقترح. ولم يقدم في هذا الإطار أي ملامح واضحة حول المستقبل وحول مسار النظام الدولي الحالي: هل سيبقى كما هو عليه الآن؟ أم من المنتظر أن يتغير ويتطور؟ وعلى أي صورة سيكون هذا التغير والتطور؟ هل في صورة أكثر تحقيقًا للعدالة والأمن الدوليين أم لصورة أقبح من الاستبداد والتحكم من قبل القوى المسيطرة حاليًا؟!

3/8 وعلى العكس من هذا التردد الذي أبداه سورنسن بشأن صورة المستقبل للنظام الدولي، نجد أن صمويل هنتنجتون قد سبقه منذ نهايات القرن الماضي إلى وضع ملامح واضحة لهذه الصورة. وهي ملامح صدامية تركز على إزكاء الصراع والصدام بين الحضارات وهذا بدا منذ مقالته «صدام الحضارات» التي نشرت في دورية Foreign Affairs عام 1993م، التي عمقها وطورها بعد ذلك لتصبح كتابًا ضخمًا بعنوان «صدام الحضارات – إعادة صنع النظام العالمي» الذي أثار ضجة ضخمة حول العالم وعرض قبل الكثيرين الأساس الاستراتيجي لحركة السياسة الأمريكية منذ بدايات القرن الحالي. وقد صدق واقع السياسة الأمريكية نبوءاته بل قل مخططاته الاستراتيجية لأن الكثير مما ورد فيه وخاصة عن علاقة الغرب بالإسلام وعلاقة أمريكا بآسيا عمومًا والصين

خصوصًا وتنبؤه بسيناريوهات صدامية بين أمريكا كقائدة للحضارة الغربية في الوقت الراهن وآسيا بقيادة الصين من جانب، والإسلام من جانب آخر قد أتى أكله حيث بدا أن السياسة الأمريكية قد اتجهت بالفعل نحو إزكاء الصراعات في العالم على النحو الذي صوره هنتنجتون في كتابه الخطير هذا! صحيح أن الكثير من الآراء والدراسات قد خرجت من الولايات المتحدة وأوربا ترفض هذه السيناريوهات الصدامية الصراعية وتقلل من شأنها إلا أنه يبقى أن هذه السيناريوهات الصراعية قد فعلت فعلها في دوائر صنع القرار الأمريكية وأخذت طريقها في كثير من الأحيان للتنفيذ على أرض الواقع.

3/9 والسؤال الآن بعيدًا عما في ذلك الكتاب من صورة صراعية للمستقبل شابها بلا شك الكثير من التسرع وعدم الدقة، كيف يتصور هنتنجتون صورة النظام العالمي المستقبلي؟!

إن هنتنجتون فيما يبدو يتبنى بداية وجهة نظر وزير الخارجية الأمريكية الأشهر هنري كيسنجر الذي قال: إن النظام العالمي في القرن الواحد والعشرين سيضم على الأقل ست قوى رئيسية هي الولايات المتحدة، وأوربا، والصين، واليابان، وروسيا وربما الهند، بالإضافة إلى عدد كبير من الدول متوسطة أو صغيرة الحجم(31). ويعلق هنتنجتون على ذلك أن هذه الدول تنتمي إلى خمس قارات متباينة بالإضافة إلى ذلك هناك دول إسلامية مهمة تجعلها مواقعها الاستراتيجية وتعدادها الضخم ومواردها البترولية مؤثرة في الشئون العالمية. وفي هذا العالم الجديد تكون السياسة المحلية هي السياسة العرقية والسياسة الكونية هي سياسة الحضارات، ومحل المنافسة بين القوى الكبرى يحل صدام الحضارات. في هذا العالم الجديد لن تكون الصراعات المهمة والملحة والخطيرة بين الطبقات الاجتماعية أو بين الغني والفقير أو بين أي جماعات أخرى محددة اقتصاديًّا، الصراعات ستكون بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة(32).

لقد حدد هنتنجتون إذن من البداية وجهة نظره بالنسبة للنظام العالمي؛ إنه نظام ليس قوامه الدول بل الحضارات، الثقافات والعقائد والديانات. وديدنه فيما يرى أن الصراع سيكون هو السائد بديلًا عن الحوار أو التنافس !

وفي ضوء ذلك يجدد منهجه ويرسم نموذجًا أو خريطة مبسطة مجردة ليحدد رؤيته للمستقبل، وهو يرى ضرورة هذه الخريطة أو ذلك النموذج المجرد لأنه يعتبر أنه لا غنى عنها للفكر والعمل، وهو يحتاج لهذا النموذج لكي يكون قادرًا على: الترتيب والتعميم بشأن الواقع، فهم العلاقات السببية بين الظواهر، توقع أو تنبؤ بالتطورات المستقبلية، التمييز بين المهم وغير المهم، وأخيرًا رؤية أي الطرق نسلك لتحقيق أهدافنا(33).

3/10 وتطبيقًا لهذا المنهج يرى هنتنجتون من خلال قراءاته واستطلاعاته أنه قد يكون العالم الآن في حالة فوضى ولكنه ليس بدون نظام بالكلية، وهذه الفوضى العارمة بلا تمييز تقدم لنا بعض المفاتيح لفهم العالم، وذلك من أجل ترتيب الأحداث وتقييم أهميتها والتنبؤ باتجاهات الفوضى

والتمييز بين أشكالها وأسبابها المحتملة ونتائجها المختلفة، وذلك لاستجلاء خطوط هادية تساعد صانعي السياسة الرسمية(34).

وفي غمرة تحليلاته الجزئية يبلور صورتين من صور الصراع المتوقع من وجهة نظره، أولًا: الصراع بين الإسلام والغرب وقد حدد عوامل زيادة هذا الصراع المتوقع في خمسة عوامل، النمو السكاني الكبير في الدول الإسلامية وزيادة أعداد العاطلين الساخطين الذين يطمحون للاتجاه نحو الغرب، الصحوة الإسلامية التي أعطت للمسلمين ثقة متجددة للتحدي الحضاري، وفي المقابل جهود الغرب المتتالية لتقييم قيمه ومؤسساته من أجل الحفاظ على تفوقه العسكري والاقتصادي، سقوط الشيوعية التي أزالت عدوًّا مشتركًا للمسلمين والغربيين وتركهما متواجهين، وأخيرًا الاحتكاك والامتزاج المتزايد بين المسلمين والغربيين بما يثيره في الجانبين من إحساس متزايد لدى كلٍّ منهم بهويته المختلفة عن الآخر(35)!

والحقيقة أن هذه العوامل التي حددها هنتنجتون كأسباب للصراع بين المسلمين والغرب متهافتة في مجملها لأنها في واقع الحال ومع افتراض حسن النوايا وليس سوءها يمكن أن تكون عوامل للتقارب وليس للصراع! وربما تكون هذه الرؤية الصدامية التي بلورها للصراع بين الإسلام والغرب هي التي تسببت في تركيز الولايات المتحدة والغرب على بث الفوضى وإرباك أحوال الدول الإسلامية وخلق الصراعات فيما بين طوائفها، بل أدت في واقع الحال إلى أن تعمل الولايات المتحدة على تربية أجيال من المتطرفين المسلمين لضرب الاستقرار في أنحاء العالم الإسلامي. وهذا ما اتضح على أرض الواقع في كل ما شهده العالمان العربي والإسلامي من صراعات وفوضى وإرهاب!! بينما حقيقة الأمر أن الإسلام كدين ليس صداميًّا ولا يدعو إلى الصراع بل إلى الحوار المتحضر والتعاون المشترك بين جميع البشر.

3/11 أما الصورة الثانية للصراع التي استولدها هنتنجتون برؤيته تلك ومنهجه هذا، فهي الصدام بين أمريكا وآسيا بزعامة الصين، حيث حذر من أن التهاون التجاري بين الدول قد يولد الصراع بقدر ما يحقق من فوائد. ومن هنا اعتبر أن النمو الاقتصادي في آسيا والصين والثقة المتزايدة التي ولدها لدى التجمعات الآسيوية من شأنه أن يمزق السياسة العالمية بثلاثة أساليب: فهو يمكنها من توسيع قدراتها العسكرية ويثير القلق بشأن العلاقات المستقبلية بين هذه الدول ويعجل باحتمالات الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة. وثانيًا أن هذا النمو الاقتصادي الآسيوي يزيد من النفوذ الصيني ويزيد من سيطرتها التقليدية في شرق آسيا وبالتالي يضطر دولًا أخرى إما لأن «تنضم» وتكيف نفسها مع هذا التطور أو لأن «تتوازن» وتحاول احتواء النفوذ الصيني(36).

ومع تمادي هنتنجتون في تحليلاته الجزئية لأوجه الصراع بين القوى الآسيوية فيما بينها وبين أمريكا والغرب، فإنه في النهاية يعتقد «أن الأكثر احتمالًا أن يكون ماضي آسيا هو مستقبلها. فالخيار أمام آسيا هو بين قوة متوازنة على حساب الصراع أو سلام مضمون على حساب الهيمنة. المجتمعات الغربية قد تختار الصراع والتوازن، التاريخ والثقافة وحقائق القوة توحي بأن آسيا تختار السلام والهيمنة.. الصين تستأنف مكانها كمهيمن إقليمي والشرق يعود إلى نفسه»(37).

وفي النهاية يلخص هنتنجتون صورة المستقبل من وجهة نظره فيقول: إن حربًا كونية تشارك فيها دول المركز في حضارات العالم الرئيسية أمر بعيد الاحتمال ولكنه ليس مستحيلًا.. وحرب كهذه قد تنشأ نتيجة تصعيد حرب من حروب خطوط التقسيم بين جماعات من حضارات مختلفة وتضم على الأرجح دولًا إسلامية في جانب ودولًا غير إسلامية في جانب آخر، كما أن التصعيد يصبح أكثر احتمالًا إذا كانت دول المركز الإسلامية الطامحة تتنافس لتقديم المساعدة لشركائها في الدين وتصبح أقل احتمالًا بسبب المصالح التي قد تكون لدول القرابة من الدرجة الثانية أو الثالثة في عدم التورط في الحرب(38).

هذا أحد سيناريوهات الصراع العسكري، أما السيناريو الآخر فهو قد يترتب على تغير ميزان القوى بين الحضارات وبين دول المركز بها؛ فصعود الصين والتوكيد المتزايد «لأكبر لاعب في تاريخ الإنسانية» إذا استمر فسوف يخلق توترًا شديدًا في الاستقرار العالمي. وبزوغ الصين كقوة مسيطرة في شرق وجنوب شرق آسيا سيكون ضد المصالح الأمريكية(39). والطريف أن هنتنجتون يقدم سيناريو تفصيليًّا لنشوب هذه الحرب الكونية بين أمريكا والصين بدءًا من عام 2010م(40). صحيح أن هذه النبوءة لم تتم في الوقت الذي افترضه لنشوب الحرب، لكن هذا السيناريو لا يزال يداعب خيال المهتمين بذلك من الجانبين !

3/12 ومع كل هذه السيناريوهات الصدامية المرعبة التي يقدمها هنتنجتون فإنه يعود في عرضه لرؤيته الصدامية تلك إلى عقلنة النظام العالمي من منظوره الحضاري فيتحدث عن عالم متعدد الحضارات والثقافات، ويؤكد على أن النظام العالمي ينبغي أن يتيح لكل حضارة من الحضارات الرئيسية مقعد واحد دائم على الأقل في مجلس الأمن لأنه في الوقت الحاضر ثلاث حضارات فقط هي التي لها مقاعد دائمة! ومن وجهة نظر حضارية يقول هنتنجتون: إن اليابان والهند لابد أن تكونا عضوين دائمين، كما أن إفريقيا وأمريكا اللاتينية والعالم الإسلامي لابد أن يكون لهم مقاعد دائمة يمكن شغلها بواسطة الدول الرئيسية في تلك الحضارات، ويكون الاختيار عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية بدون الولايات المتحدة، كما سيكون من الملائم دمج المقعدين البريطاني والفرنسي في مقعد واحد للاتحاد الأوربي يقوم الاتحاد باختيار من يشغله، وهي حصص تمثل توزع البشر والثروة والقوة في العالم بشكل عام»(41).

وبالطبع فإن هذه الرؤية لمستقبل النظام العالمي من خلال توسيع نطاق العضوية الدائمة في مجلس الأمن ليتشكل بصورة متوازنة تحقق العدالة بين القوى العالمية وتمثل بصورة أفضل شعوب العالم وثقافاته وحضاراته المختلفة يمكن أن تكون ملمحًا من ملامح المستقبل القريب للنظام العالمي إذا ما أرادت القوى المهيمنة تجنب الصراع والانحياز للعدالة والمساواة والسلام في العالم. فهل هناك من يسعى إلى النظر في هذه اللمحة العادلة التي اختتم بها هنتنجتون كتابه أم أنهم قد توقفوا فقط عند حديثه عن عوامل الصراع وكيفية الاستعداد لسيناريوهات الحروب المحتملة؟! سؤال ينتظر المستقبل الإجابة عليه!

3/12 وربما يكون من المناسب الآن أن نعرض لصورة أكثر تفاؤلًا وربما أكثر مثالية لأحد فلاسفة السياسة العالميين الآن وهو الفيلسوف الفرنسي المعاصر جاك آتالي الذي طرح رؤيته في كتاب يحمل سؤالًا «غدًا.. من سيحكم العالم؟»، حيث بدأ عبر فصوله الخمسة الأولى يستعرض تاريخ حكومات العالم منذ بداية التاريخ الإنساني حتى حكومة العالم الحالية التي اعتبر أنها بالطبع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتحدث عنها في فصل جعل عنوانه: ازدهار وانحدار حكم أمريكا للعالم (1914-2011م) ثم تلاه بفصل عنوانه: «الحال الآني لحكومة العالم»، فقد اعتبر أن حكم الولايات المتحدة للعالم كان في حالة مد وجزر حتى عام 2011م، وبعد 2011 بدأت صورة أخرى لحكم العالم واعتبر «أن هذه الحكومة ليست سوى مجموعة سلطات متعددة الأطراف تتكامل وتتقاطع وتتناقض أحيانًا غير أنها تعد امتدادًا بشكل مضحك في كثير من الأحيان لعمل الحكومات خاصة تلك التي تعد رغم التغييرات الجارية مهيمنة بشكل رئيسي على العالم ونعني بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية»(42).

إن أمريكا في رأيه ما تزال اليوم هي قلب حكومة كوكب الأرض كشأنها منذ أكثر من قرن مضى، وهي تحكم العالم بمعاونة السلطات العالمية متعددة الأطراف بمعاونة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها وعبر المعاهدات التي تتشارك فيها دول ومنظمات العالم الرسمية منها وغير الرسمية. وهو يرى أن هذا الوضع الذي تسوده الولايات المتحدة حين تتأمله بعمق سنجد أنه مهما طال الوقت «لن نلبث أن نرى الولايات المتحدة مجرد قوة كبرى نسبيًّا تحلل لبعض الزمن القادم جيشًا كبيرًا وعملة نقدية أساسية وربما الاقتصاد الأعلى شأنًا ولكن بغير سيادة على عالم كثيف السكان، شديد التركيب والتعقيد، منفلت من أي قيد، وككل سابقاتها لا تأخذ الإمبراطورية الأمريكية مأخذ الجد إلا ما يهدد علاقاتها بمنافسيها بدون أن تكترث بما قد يتهدد مجمل الجماعة البشرية»(43). وعلى ذلك فإن «قلب» العالم مهدد الآن، وينبئ بضرورة ظهور قلب جديد للعالم. ويرى آتالي أنه إذا ما انسحبت الولايات المتحدة من اللعبة في تاريخ يصعب الآن التنبؤ به، فإن المرشح الذي يتبوأ مركز القوة الأولى بعدها في العالم سيكون الصين، ويقول إنه قد بدأ الأيديولوجيون الصينيون بالفعل في الحديث عن السير على نهج إمبراطورية الوسط القديمة لتحويل العالم إلى كيان متناغم بالمعنى الذي جاء في الفلسفة الطاوية كما يتحدثون عن إدارة العالم على النحو الذي كانت تدار به قديمًا إمبراطورية الصين أو تحويل العالم إلى إمبراطورية صينية، ومن المؤكد أنه سيتم للصين من الآن وحتى عام 2030 نمو يسمح لها بامتلاك القوة العسكرية والاقتصادية التي تمكنها من الهيمنة على العالم، لكنه يرى في النهاية أنه على فرض تمكن الصين من أن تصبح حول هذا التاريخ القوة الأولى عالميًّا فلن يكون بوسعها حكم كوكب الأرض بسبب عظم المشاكل التي تواجهه بالإضافة إلى مشاكلها الخاصة الأمر الذي يجاوز قدرتها. ومن خلال تحليلات جزئية لقوى أخرى كالهند وبعض القوى الآسيوية الأخرى والقوى في أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك، فضلًا عن الاتحاد الأوربي وروسيا يرى أن العالم ربما يعيش فترة فوضى وربما يصبح أشبه بصومال هائل! فالعالم مهدد بانفلات ديموجرافي سكاني هائل، وبحروب متواصلة بسبب المشاكل الإقليمية وعدم الحسم الدولي، وربما يعاني مستقبلًا من نقص في المواد الأولية وندرة الأراضي ومصادر الطاقة، كما أن العالم مهدد أيضًا بمخاطر بيئية جمة قد تؤدي إلى تدمير الطبيعة وربما يكون آخر المخاطر التي سيواجهها العالم مستقبلًا يتعلق بتدمير الحياة على ظهر الأرض عن طريق الاصطدام بالنيازك،

ومصدر التهديد الأقرب هو النيزك «أبوفيز 99942 - Apophis 99942» الذي تشير الحسابات الحالية إلى أن نسبة فرصة ارتطامه بالأرض عام 2036م هي واحد إلى خمس وأربعين ألفا. ومن ثمّ فهو لا يدري الكيفية التي يمكن بها للسلطات الدولية الحالية والتي ليست من بينها سلطة واحدة مختصة التهيئة لمثل هذا الاصطدام أو تفاديه أو إدارة الأمر حال حدوثه(44).

3/14 والسؤال الآن: ما الحل في رأي آتالي وما هو الشكل الأمثل لقيادة العالم في المستقبل، ومن ثمّ الانتقال من فوضى العالم إلى نظام جديد أكثر حكمة وأكثر توازنًا واعتدالًا؟

يجيبنا على ذلك في الفصلين التاسع والعاشر من كتابه السابق الإشارة إليه حيث يتحدث عن حكومة مثالية للعالم؛ إذ يرى ضرورة التفكير فيما يمكن أن تكون عليه مثل هذه الحكومة المثالية للعالم وما ينبغي أن تكون هيئاتها. وقد استعرض هو نفسه بعض تصورات الفلاسفة السابقين عن شكل هذه الحكومة؛ فقد تحدث كارل بوبر K. Popper عام 1945م في كتابه «المجتمع المفتوح وأعداؤه» عن حكومة عالمية مزودة بجناح عسكري – كما شرح جورجن هابرماس J. Habermas في مؤلفه «بعد الدولة – الأمة: كوكبة سياسية جديدة» أن وجود حكومة عالمية أي حكومة ذات مواطنية عالمية أمر ضروري في مجال حقوق الإنسان، ومن المطلوب أن تزود بأساليب عسكرية لمواجهة أكثر خروقاتها خطورة، ويقترح أيضًا إيجاد وضع سياسي لمواطني العالم ناشئ عن طريق المنظمة العالمية ليس عن طريق دولهم وإنما من خلال ممثلين منتخبين من قبلهم لشغل مقاعد البرلمان العالمي، كما يقترح إنشاء محكمة جنائية دولية وتحويل مجلس الأمن إلى سلطة تنفيذية حقيقية(45).

ولاحقًا في عام 2003م أصدر المفكر الصيني زهاو تينج يانج Zhao Tingyang الباحث في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية مؤلفين هامين هما «العالم بدون رؤية للعالم» و«كل ما يستظل بالسماء أو «التيانكسيا» باعتبارها هيئة أو نظامًا قانونيًّا للعالم». رفض فيهما المفهوم الغربي لحكومة العالم حيث إن الغرب لا يستطيع تصور حكومة العالم إلا في شكل منظمة للأمم مجتمعة، ومن ثمّ فقد اقترح إحلال «العالمية» محل «دولية» الغربيين، إذ إن العالمية تحافظ على تماسك هذا النسق أي على التناغم الداخلي للتنوع الذي يمكن إدراكه بالرؤية الكونفوشية. إن مصطلح «التيانكسيا» المعبر عن ذلك يعني «كل ما يستظل بالسماء» أي التناغم بين كل الشعوب أو النسق السياسي العالمي، والتيانكسيا أمر جامع بين العالم الطبيعي (الأرض) وبين العالم النفسي (الإحساس العام للشعوب) والعالم المؤسسي (الهيئة أو المؤسسة العالمية). إن كل ما يعيش في العالم في رؤية هذا المفكر الصيني إنما يعيش تحت نفس السماء وعليه أن يتناغم مع الآخرين ويشارك في الحكومة المتناغمة للعالم – إن التيانكسيا تعني ببساطة تنظيم العالم بدلًا من السيطرة عليه – وفي ذات الاتجاه يتحدث المفكر الاقتصادي الصيني شنج هونج Sheng Hong الأستاذ بجامعة شاندونج قلعة الكونفوشية ومعقلها عن «التيانكسيازم» باعتبارها المذهب الذي ينبغي أن يسمح للصينيين بمجاوزة الحضارة الغربية والتفوق عليها فاتحًا الطريق للسلام الكوني العام. وما قاله هذان المفكران الصينيان يستوجب إدارة العالم بذات الطريقة التي اتبعتها إمبراطورية الصين القديمة، إنهما يرغبان في جعل العالم إمبراطورية صينية(46).

وأخيرًا في عام 2006م اقترح الفيلسوف الألماني أولريك بك Ulrich Beck في مقال له نشر في مجلة Cosmopolitan Vision إيجاد دولة عالمية تتعايش فيها جنسيات مختلفة ويستشعر فيها الناس بأنهم في دولة عالمية قائمة على التسامح وتتجاوز عن الاختلافات القومية. وهو يعرِّف «الكوزموبوليتانية» أو تعايش الجنسيات المتباينة باعتبارها المفهوم الجديد المسيطر من ناحية دمج العولمة في السياسة والهوية والمجتمع و«الكوزموبوليتانية» وهي بالنسبة لبك Beck غير بعيدة عن حقائق اليوم؛ فبالنسبة له كل بلد يضع الديموقراطية وحقوق الإنسان فوق الأتوقراطية أي الاستبدادية وحكم الفرد وفوق القومية، هو في حقيقة الأمر في طريقه إلى الدولة العالمية الضامة لعدة جنسيات.أي الكوزموبوليتانية المتمركزة. ومن هنا فإن القدوم الوشيك لدولة عالمية جامعة لعدة جنسيات يندرج في منطق التاريخ كل ما هناك أنه لكي يتحقق هذا الغرض المنشود، ينبغي وضع قواعد عالمية للرأسمالية المتوحشة وإجبار الدول – الأمم على الانفتاح على الكوزموبوليتانية أي المواطنة العالمية(47).

3/15 وبعد أن استعرض آتالي كل هذه المحاولات عن إمكان قيام حكومة عالمية لدى المفكرين الآخرين، بدأ يضع من جانبه ملامح لهذه الحكومة العالمية تحت عنوان «المشروع الفيدرالي»؛ حيث إن أفضل حكومة للعالم ستكون تحديدًا حكومة «ديموقراطية من النوع الفيدرالي تلعب فيه الأمم في ظلها أدوارها بالكامل سواء تجمعت مع بعضها البعض أو شكلت كيانًا قاريًّا – وتخضع الفيدرالية لثلاثة مبادئ؛ أولها الفصل ويعني توزيع الاختصاصات التشريعية بين الحكومة الفيدرالية والحكومات التي يضمها هذا الاتحاد. وثانيها الاستقلالية التي تسمح لكل مستوى في الحكومة أن يكون المستوى الوحيد في تخصصه. أما ثالثها فهو التخصيص الذي من خلاله تستشعر الكيانات المتحدة فيدراليًّا والممثلة داخل الهيئات الفيدرالية والمشاركة في تبني القوانين الفيدرالية إحساسًا بالانتماء للجماعة وقواعدها وتثق في قدرة المركز الحفاظ على التنوع وعلى إيجاد الحلول التوافقية»(48).

وفي إطار هذه الرؤية العامة لصورة الحكومة العالمية الفيدرالية يتحدث آتالي تفصيلًا عن حقوق مواطني العالم في ظلها حيث ستصبح المواطنة عالمية والحقوق متساوية، ويتحدث عن برلمان عالمي ثلاثي الغرف أولها جمعية عامة عالمية مكلفة بتمثيل مصالح كل مواطن في عالم اليوم، وثانيها مجلس شيوخ الأمم وينوب عن الأمم في البحث عن مصالحها، وثالثها غرفة «المصير» وتكلف بتمثيل الأجيال القادمة وبقية الكائنات الحية. وبالطبع فإن الغرفة الأخيرة هي ما يسترعي الانتباه حيث اعتبر آتالي أن مهمتها ستكون احترام توازنات المدى الطويل الكبرى والحفاظ على استدامة التطوير وعلى استخدام التقنيات والموارد المالية كأفضل ما يكون الاستخدام، وسيكون عليها أيضًا الحفاظ على توازن الدولة الكوكبية وعلى استقلالية وكفاءة إدارتها. وهو يقترح أن تكون هذه الغرفة مكونة من 500 عضو يتم اختيارهم عن طريق مسابقة عامة ووفق معايير موضوعية مثل الحصول على جائزة نوبل أو أية جوائز دولية أخرى معترف بها. إن على هذه الغرفة أيضًا وضع تصور لمشروع طويل المدى ليصف ما يمكن أن تكون عليه البشرية وكوكب الأرض خلال قرن من الزمان مع بيان كل الأبعاد الديموجرافية والاقتصادية والبيئية. ويلحق بهذه الغرفة مجلس

اقتصادي واجتماعي ومجلس الخبرة التقنية ووكالة الأخلاق، وهي هيئات منوط بها التحقق من تأثيرات الاختيارات المتخذة في مجال التقنيات على الجنس البشري وكوكب الأرض(49).

ومن المزمع إنشاء سلطة تنفيذية كوكبية يضطلع بها مجلس مكون من سبعة أعضاء لدورة مدتها سبع سنوات ولا يعاد انتخابهم بعدها وهذا المجلس سيرمز لوحدة العالم ويمارس السلطة الأخلاقية الضرورية لاحترام الدستور العالمي. إن الحكومة العالمية ستعد ميزانيتها وتقترح بنودها وتقوم بالتصويت عليها بل وتنفذ ما جاء بها، وتختار الجمعية العامة العالمية رئيس الوزراء لفترة مدتها خمس سنوات ويكلف باختيار وزرائه ويساعد كل وزير مساعد من كبار موظفي الدولة ومجلس مستقل، وتقترح حكومة العالم نصوص القوانين وتراقب جدية احترام القانون العالمي وتسهر على تشغيل الاستثمارات الضرورية لتنفيذ أهداف الخطة العالمية، كما يقع على عاتقها التأكد من جودة الإنتاج وحسن توزيع المنافع العامة العالمية. وبالطبع فإنه ينبغي أن يكون هناك فيما يواصل آتالي تقديم رؤيته – نظام قضائي عالمي ذو مصداقية حتى يفرض احترام الدستور العالمي ينشأ من خلاله غرف ثلاث: محكمة عليا تصدر البنية القضائية العالمية وتتولى الفصل فيما يصدره البرلمان العالمي من قوانين محددة ما إذا كانت تابعة للاختصاص العالمي أم يتوجب ردها إلى مستوى قاري أو قومي أدنى ويستعان بها كمحكمة نقض بالنسبة للمحاكم العليا القومية، وتلتزم المحاكم القومية بتطبيق هذا التشريع العالمي وبالتدقيق في التشريعات القومية تفاديًا لأي تعارض ممكن مع مبادئ القانون العالمي. وبتشكيل سلطة عالمية للمنافسة يمكن تجنب الاحتكارات في مجال المنافع العامة بوجه خاص»(50).

ويدعو آتالي في إطار هذا النظام العالمي المثالى إلى ديموقراطية سوق مثالية لها نسق فيدرالي متوازن، وهناك ضرورة لأن توجد عملة موحدة يصدرها البنك المركزي العالمي الذي سيتعامل مع البنوك المركزية القومية بالطريقة نفسها التي تتعامل بها هذه الأخيرة مع البنوك الخاصة(51).

3/16 واستكمالًا لهذا التصور المثالي لحكومة العالم يحاول آتالي في الفصل الأخير من كتابه حل بعض المشكلات التي تعترض هذا التصور ومن جانب آخر يشرح ما يمكن أن يمهد بحق لوجود هذه الحكومة المثالية للعالم، ومن أطرف ما قاله في هذا الصدد دعوته لقيام الكيانات الوحدوية الإقليمية كي تكون في النهاية من ركائز تشكيل حكومة العالم؛ فهو يرى «أن التكامل الإقليمي من أهم الأبعاد الأساسية للتكامل المصغر متعدد الجوانب لضرورته في حد ذاته من ناحية، ولكونه من ناحية أخرى من ركائز تشكيل حكومة أفضل للعالم، وينبغي التطلع إلى مزيد من الاندماج بين أمم أوربا والأمم الإفريقية والأمم العربية وأمم أمريكا اللاتينية على أن تنضم إليها أيضًا مجموعات دونية عدة في آسيا «إن كل شعب سيكون بمقدوره أن يكون عضوًا في عدة كيانات إقليمية متجاورة. وسيضطلع كل إقليم على وجه الخصوص بمسؤولية الدفاع عن التباين اللغوي والثقافي في أرجائه»(52).

3/17 وبالطبع فقد حق لآتالي أن يدعو لهذه الكيانات الإقليمية الموحدة لأنها ستسهل من وجهة نظره قيام الاتحاد الفيدرالي العالمي الذي يدعو إليه. لكن السؤال الذي غاب عن آتالي في كل ما قال هو:

متى وكيف يمكن أن ينشأ هذا الاتحاد الفيدرالي العالمي وقادة العالم الغربيين وساساتهم ومفكريهم الاستراتيجيين يسعون دائمًا إلى الهيمنة وليس إلى تحقيق العدالة والمساواة؟! كيف يمكن أن نتصور تنازل الولايات المتحدة بإرادتها عن سعيها الطموح دائمًا إلى فرض إرادتها وهيمنتها على العالم غربه وشرقه؟! كيف يمكن إقناع الدول والشعوب الغربية بالتسليم بهذا التصور اليوتوبي للدولة العالمية في الوقت الذي لايزال الكثير من مظاهر التمييز موجودة فيما بينهم، ولا يزال الاعتقاد بالتمييز العنصري قائمًا وموجودًا بصور شتى في هذه الدول؟ كيف يمكن إقناعهم بالتسليم بهذا المقترح في ظل التقسيم الذي فرضوه على العالم والتمييز بينهم باعتبارهم العالم الأول، وبين الدول والشعوب الأخرى باعتبارها العالم الثاني، والعالم الثالث والعالم الرابع... إلخ.

إن مسلمة أساسية افتقدها آتالي في دعوته هذه وهي أن الإيمان بالفكرة يتطلب الإيمان بمقوماتها ومن مقومات وجود مثل هذه الحكومة العالمية بهذه المواصفات المثالية، أن يكون الإنسان الغربي على قناعة بأنه مجرد إنسان ككل البشر، وأن كل البشر مجرد أعضاء في مجتمع الحياة على كوكب الأرض، وأن الأرض وما عليها ليس ملكًا لأحد بل هي ملك خالقها وهو وحده الذي يعلم كل ما فيها من مقدرات ومن مقومات للحياة أو للفناء!!

إن الإنسان الغربي نشأ وتربى منذ أيام اليونان على هذا الاعتقاد العنصري: أنه الأفضل في العالم، هو المبدع، وهو الأقدر على كل شيء، بينما على الآخرين اتباعه أو تقليده على أفضل تقدير. فهل ستتغير هذه المعتقدات وبأي آليات يمكن تغييرها؟!

3/18 على كل حال فإننا أمام تصورين أساسيين هما: التصور الغربي الذي عبر عن صورته المثالية آتالي بحديثه عن هذه الحكومة الفيدرالية المثالية للعالم بنظامها السياسي الديموقراطي ومحاولتها إقامة التوازن بين الدستور العالمي والدساتير المحلية والإقليمية، ونظامها الاقتصادي الساعي إلى الاستغلال العادل للثروات. أما التصور الآخر فهو التصور الصيني الداعي إلى تغيير نظرة البشر إلى أنفسهم، لكنه في النهاية يحاول استبدال النموذج الغربي في الفهم الكوني والاقتصادي والسياسي وتحويله إلى النموذج الكونفوشي الصيني فيما عرف «بالتيانكسيانزم» وهو نوع من الهيمنة من منظور أكثر إنسانية وتناغمًا مع الكون الشمسي الذي يعيش فيه الجميع. وبالطبع فهذا المفهوم «النيانكسيانزم» لا يفهمه حق الفهم إلا الصينيون، ومن ثمّ فلا مجال أمام البشرية إلا إتاحة الفرصة للصين لكي تقود العالم لتطبيق ووضع هذا التناغم الكوني – الإنساني موضع التنفيذ! فأيهما نقبل؟ وأيهما يستحق إمعان النظر؟ ذلك هو السؤال، وتلك هي القضية التي ينبغي أن تشغل بال فلاسفة السياسة التطبيقيين المستقبليين؛ فالنموذجان موجودان ومطروحان ومتنافسان نظريًّا وعمليًّا. ولابد من التفاعل من قبل الجميع حتى يكون لكلٍّ موقفه ولكلٍّ رؤيته في المستقبل سواء القريب أو البعيد، وذلك قبل أن يصبح واقعًا مفروضًا على الجميع من قبل أي من القوتين الغربية أو الصينية.

3/19 ولقد كتبت في عام 2014م «الأورجانون العربي للمستقبل» ودعوت فيه إلى إقامة اتحاد فيدرالي عربي(53) ليشكل قوة سياسية واقتصادية وإنسانية عربية قوية وسط هذا العالم الذي تتنازع

السيادة عليه الآن وغدًا: الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرق بقيادة الصين. ولم أجد أي استجابة حقيقية، فهل يكون فيما أضفناه من آراء لآتالي في الفقرة السابقة (3/16) حول ضرورة تشكيل كيانات إقليمية موحدة دافعًا يدفعنا كعرب للنظر أو التنفيذ؟! أرجو ذلك وأتمناه خاصة ونحن نواجه بحق تحدي وجود وصراعًا حضاريًا مستقبليًا تبدو ملامحه في الأفق. فالغربيون ميالون دائمًا منذ هيراقليطس إلى الحرب والصراع، والشرق الآسيوي عادة ما يتوازن فيه الأمران الحرب والسلام، فهم دعاة الثنائية ثنائية الخير والشر. فأين نحن من الجانبين؟! إن علينا أن نفكر بشكل يعلو على المصالح الآنية الضيقة فنشكل كيانًا سياسيًّا واقتصاديًّا له قوة عسكرية تحميه ليكون اتحادنا سندنا في مواجهة المستقبل المليء بالغموض والتحديات.. فهل من مجيب؟!

هوامش الفصل الثالث

(1) انظر: محمد إبراهيم منصور: توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية، منشور بسلسلة «أوراق» التي تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، 2016م، ص19.

(2) نقلًا عن نفس المرجع السابق، ص19.

(3) Fred L. Polak: the Image of the Future: Enlightening the past, OrientingThe present. Forelasting the Future, Amsterdam, Elsevier 1973, p. 27.

(3) نقلًا عن نفس المرجع السابق، ص19

(4) نقلًا عن نفس المرجع السابق، ص19.

(5) نقلًا عن: عمر علوط: المستقبل والدراسات المستقبلية في علم الاجتماع – آفاق تجسير معرفي ومنهجي، دورية استشراف، الكتاب الثاني، تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أغسطس 2017م.

Istishraf 02-2017-09 , p. 199.

(6) نقلًا عن نفس المرجع السابق، ص199.

(7) نقلًا عن نفسه المرجع السابق، ص199.

(8) وليد عبدالحي: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، دار شهاب للنشر والتوزيع بالجزائر 1991م.

نقلًا عن: عمر علوط: المرجع السابق، ص199-200.

(9) انظر: إدوارد كورنيش: الاستشراف -مناهج استكشاف المستقبل، ترجمة: حسن الشريفي، الدار العربية للعلوم، بيروت 2007م، ص29-37.

نقلًا عن: عمر علوط: نفس المرجع السابق، ص200.

(10) Jean – Pierre Maulmy, Tomorrow's conflict situations, Istishraf 02 -2017-09, pp. 223-225.

ترجمة هيئة تحرير مجلة استشراف.

(11) Antoni Lindgren: Sociology as the Philosophy of the Future: www.ccsenet.org/ass-asian social Scienco vol.8 July 2012, pp. 45-46.

(12) Ibid., pp. 48-49.

(13) Julien Damon: Societies and Ways of Life across the world- Major Trends to 2030-2050, Istishraf 02-2017-09, Op. Cit., p. 240.

(14) انظر: جوبل إي. كوهين: مستقبل السكان، ضمن كتاب: ماذا يخبئ المستقبل للعالم؟ – رؤى من منظور العلوم الاجتماعية، سبق الإشارة إليه، ص ص80-83.

(15) نفسه، ص86.

(16) نفسه، ص87.

(17) هارفي لي برا: أي مستقبل للسكان ولحركات الهجرة في القرن الحادي والعشرين؟، ضمن كتاب: مفاتيح القرن الحادي والعشرين، سبق الإشارة إليه، ص102.

(18) نقلًا عن نفس المرجع السابق، ص102-103.

(19) نفس المرجع السابق، ص104.

(20) نفسه، ص105-106.

(21) ريتشارد ب. فريمان: عالم العمل في الألفية الجديدة، ضمن كتاب: ماذا يخبئ المستقبل للعالم؟ رؤى من منظور العلوم الاجتماعية، سبق الإشارة اليه، ص219-221.

(22) نفسه، ص222.

(23) نفسه، ص227-228.

(24) يورغ سورنسن: إعادة النظر في النظام الدولي الجديد، ترجمة: أسامة الغزولي، سلسلة عالم المعرفة، (480)، الكويت، يناير 2020م، ص30.

(25) نفسه، ص65.

(26) نفسه، ص30-31؛ وانظر تفاصيل كل ذلك في الفصول 2 – 3، 4 من نفس الكتاب.

(27) نفسه، ص277-278.

(28) نفسه، ص279.

(29) نفسه، 279-280.

(30) نفسه، 283-284.

(31) هذه المقولة لكيسنجر نقلًا عن: صامويل هنتنجتون: صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة 2014م، ص46.

(32) صامويل هنتنجتون، نفس المرجع السابق، ص46.

(33) نفسه، ص50.

(34) نفسه، ص59.

(35) نفسه، ص342.

(36) نفسه، ص344-345.

(37) نفسه، ص386.

(38) نفسه، ص505.

(39) نفسه، ص505-506.

(40) انظر نفس المرجع، ص506 وما بعدها.

(41) نفس المرجع السابق، ص514.

(42) جاك آتالي: غدًا من سيحكم العالم؟ ترجمة سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة (2662)، القاهرة 2016م، ص225.

(43) نفسه، ص273.

(44) انظر: نفس المرجع، ص ص274-299.

(45) انظر: نفس المرجع، ص307-311.

(46) نفسه، ص313-314.

(47) نقلًا عن نفس المرجع، ص315-316.

(48) جاك آتالي: نفس المرجع، ص318.

(49) نفسه، ص319-324.

(50) نفسه، ص324-326.

(51) نفسه، ص327.

(52) نفسه، ص345.

(53) انظر كتابنا: الأورجانون العربي للمستقبل، الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة، 2014م، الفصل الأخير.

الفصل الرابع

في مستقبليات فلسفة التعليم

الجامعات العربية بين تحديات

الواقع وممكنات المستقبل

«إن تحديد تحديات المستقبل يمكن أن تلخصه التساؤلات الآتية: ماذا نستطيع أن نعرف؟ ماذا يجب حاضرًا أو مستقبلًا أن نفعل؟ وماذا يمكن لنا أن نأمل؟ فهذا هو ما يحدد من نكون في المستقبل».

جيروم بندى: التمهيد الذي كتبه للمؤلف الجماعي الذي أشرف على إصداره تحت رعاية منظمة اليونسكو بعنوان «مفاتيح القرن الحادي والعشرين»، الترجمة التي نشرها المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، قرطاج – تونس 2003م، ص14.

«لا تنتظروا شيئًا من القرن الحادي والعشرين، بل هو الذي ينتظر منكم كل شيء».

جابرييل جارسيا ماركيز: الكلمة التي ألقاها في منتدى «رؤية الجيل القادم: أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي في مطلع الألفية الجديدة» الذي عقدته منظمة اليونسكو والبنك الأمريكي للتنمية في 8 مارس 1999م.

«إن طبيعة المستقبل تتجلى في ثلاثة مجالات: مجال الحرية ومجال القدرة ومجال العزيمة».

هوج دي جوفنال: طبيعة المستقبل، مقال كتبه في كتاب «مفاتيح القرن الحادي والعشرين»، السابق الإشارة إليه، ص43.

«لا توجد رياح مواتية لمن لا يعرف أين يذهب».

من مقولات الفيلسوف الروماني الشهير سينكا.

«إن مستقبل التعليم سيكون افتراضيًّا».

هذا عنوان دراسة كتبها: فيفك وادوا

Vivek Wadhwa: The Future of Education is Virtual: in “https: goo.gl .XDYTSL, 29 January 2018

تمهيد:

في اعتقادي الشخصي أن الجامعات منذ أن نشأت في كل بلاد العالم استهدفت صناعة التقدم وإنتاج العلم عن طريق الإبداع في كل مجالات التخصص العلمي. إنها لم تنشأ للتعلم والتعليم واستهلاك المعرفة، بل نشأت لتقود المعرفة الإنسانية إلى مجالات أوسع وحل كل المشكلات التي تواجهها المجتمعات الإنسانية باختلاف زمانها ومكانها. لقد ظهرت الجامعات راكبة حصانًا جامحًا يطمح دومًا إلى الفوز في المنافسة وهو يجري في كل اتجاه باحثًا عن الجديد ومتطلعًا دومًا إلى تحطيم كل القيود التي تعوقه عن تحقيق الإنجاز تلو الإنجاز، لقد ظهرت الجامعات في كل أنحاء العالم للإبداع وليس للتقليد، لممارسة الحرية البحثية إلى أقصى حد وليس طلبها، لممارسة التأمل الكلي لقضايا الوجود والحياة آملًا في إيجاد الحلول لكل ما يواجه البشرية من تحديات طبيعية كانت أو نتجت عن ممارسات البشر في عمارتهم للأرض واستغلالهم غير الأمثل لثرواتها وخيراتها.

أولًا: نظرة عامة على نشأة الجامعات ووظيفتها وتطورها:

وعمومًا فالجامعات في كل أنحاء العالم لم تنشأ لتخريج موظفين وكتبة وفنيين ولكنها نشأت لتربية أجيالٍ من العلماء والمثقفين المبدعين في كل مجالات الحياة، ورحم الله طه حسين حينما كتب منبهًا إلى ذلك في كتابه الشهير «مستقبل الثقافة في مصر»، «إن الجامعة بيئة لا يتكون فيها العلم وحده وإنما يتكون فيها الرجل المثقف المتحضر الذي لا يكفيه أن يكون مثقفًا بل يعنيه أن يكون مصدرًا للثقافة، ولا يكفيه أن يكون متحضرًا بل يعنيه أن يكون منتميًا للحضارة، فإذا قصرت الجامعة في تحقيق خصلة من هاتين الخصلتين فليست خليقة أن تكون جامعة»(1).

إن الجامعات منذ نشأتها في أوربا كأحد أشكال الحركة النقابية التي ظهرت منذ القرن الثاني عشر في إيطاليا وفرنسا وإنجلترا على التوالي قد نشأت مستقلة عن السلطة أو الجهات التي قامت بإنشائها وتقديم الرعاية المادية لها(2)، وعبرت عن أقصى ما بلغته أوربا العصور الوسطى من نشاط في ميدان الثقافة والفكر حيث تركت أثرًا خطيرًا في تطور أوربا الثقافي باتخاذها منهجًا دراسيًّا ذا طابع علمي يحث الطلاب على التفكير والعمل والبحث والاستقصاء والتشكك في حالة عدم وجود البرهان القاطع(3)، كما قامت بدور ثقافي وفكري وإصلاح ديني وبحث علمي ترتب عليه تأسيس نظريات جديدة في فروع العلم كالرياضيات والعلوم الحديثة كالفلك والطبيعة والكيمياء والبيولوجيا(4).

وهكذا نرى أن الجامعات العالمية منذ نشأتها من أوربا إلى مصر كانت تستهدف التكامل المعرفي، والإبداع البحثي وصناعة المعرفة والعلم والثقافة المتحضرة. وليس صحيحًا تمامًا ما يتردد الآن عن أن ثمة تطورًا وأجيالًا في نشأة الجامعات وتطورها من الجيل الأول إلى الجيل الثاني وصولًا إلى ما يسميه البعض الجيل الثالث منذ أطلق هذه التسمية البروفسير الهولندي هانز يوهان غويتزن ويسيما J.G. Wissema في كتابه «الطريق إلى جامعات الجيل الثالث Towards the Third Generation University»(5)، لقد تحدث عن أن ثمة تطورًا تاريخيًّا قد حدث في النظم الجامعية بدأ بالجيل الأول الذي ظهر في العصور الوسطى بهدف نقل المعرفة واكتشاف معارف جديدة، وأدخلت الجامعات من الجيل الثاني عنصر البحث العلمي حيث تشكلت هذه الجامعات من كليات متخصصة يقوم عليها أكاديميون استهدفوا اكتشاف قوانين الطبيعة وتخريج علماء ومهنيين

متخصصين. وقد انتشر هذا النموذج للجامعات في بقاع جغرافية واسعة من العالم برؤى تحمل طابعًا محليًّا مما فتح المجال لاستخدام اللغات المحلية في التعليم، وبالتالي كسر احتكار اللغة اللاتينية التي كانت مستخدمة وحدها في العملية التعليمية في أوربا في مطلع العصر الحديث.

وقد أشار هذا الكاتب إلى ضرورة التحول إلى ما أطلق عليه جامعات الجيل الثالث؛ حيث إن ثمة أسبابًا تفرض التحول وتتمثل القوة الدافعة الأولى إلى ذلك في الحاجة إلى تمويل البحث العلمي بالشراكة مع القطاعات التقنية نظرًا لارتفاع تكلفته وهو ما يصادف حاجة لدى تلك القطاعات التي تسعى للاستفادة من البنى التحتية والخبرات المتوفرة لدى الجامعات، أما القوة الدافعة الثانية فتتمثل في العولمة التي تساهم في كسر الاحتكار المناطقي للجامعات وتدفعها للتنافس في اجتذاب أفضل الطلاب وأفضل الكفاءات البحثية من أجل الاستثمار في إنتاج المعرفة والتكنولوجيا، وتتمثل القوة الدافعة الثالثة في التغير الحاصل في مواقف الحكومات والتي أصبحت تقتصد في تمويل النشاط البحثي وتوجه دعمها نحو تحويل الجامعات إلى حاضنات للإنتاج والاستثمار التقني، أما القوة الدافعة الرابعة فتنجم عن التغير الحاصل في طبيعة البحث العلمي الذي أضحى بيني التخصص مما يستلزم تغييرًا في الهيكلية التقليدية المتمثلة في الكليات وإفراد مساحة أكبر للمعاهد ومراكز البحث. إن جامعات الجيل الثالث في رأيه ينبغي أن تعتمد على استثمار المعرفة الكيفية know-how exploitation من خلال الحاضنات التقنية وما شابه دون الاكتفاء بالتدريس والبحث العلمي، ويولي هذا النموذج الجديد اهتمامًا كبيرًا لموضوع الريادة وإنتاج الرواد من العلماء والحرفيين معتمدًا على الأساليب العلمية العابرة للتخصصات وتصميم مقررات دراسية خاصة تخاطب مواضيع منتقاة لها قيمة إضافية في السوق تسعى لتطوير المعارف والمهارات لجمهور منتقى من الطلاب والمهتمين، كما يتميز هذا الجيل الجديد من الجامعات بالحرص الشديد على النزاهة الأكاديمية والانفتاح على العالمية وعلى التعاون مع جهات متعددة وأهمها القناع التقني والإنتاجي تحت شعار «الأفضل لا يستطيع أن يمضي وحيدًا»(6).

إن هذا التطور من الجيل الأول إلى ما يسمى جامعات الجيل الثالث ليس تمييزًا قاطعًا بين أجيال أو مراحل لتطور الجامعات، لأن الحقيقة أن الجامعات منذ نشأتها تتعامل مع كل هذه الوظائف وتستهدف تحقيق التقدم البحثي وبث المعرفة العلمية في المجتمع ونقلها من جيل إلى جيل، كما تستهدف إقامة شراكة مع قوى المجتمع وقطاعاته الإنتاجية والتقنية حسب درجة التطور العصرية في المجتمع منذ مطلع العصر الحديث حتى الآن.

والحقيقة أن تلك المحاولة للتمييز بين أجيال ثلاثة لتطور الجامعات، إنما هي محاولة للتأكيد على أن جامعات المستقبل ينبغي أن تركز ليس فقط على نقل المعرفة وتداولها، وعلى صناعتها وتحديثها عبر البحث العلمي كما كان الشأن في جامعات الجيلين الأول والثاني حسب تعبير البروفسيور ويسيما Wissema، وإنما على الاستثمار الاقتصادي للمعرفة عن طريق الإكثار من سبل الشراكة بين هذه الجامعات ومعاهدها ومراكزها البحثية وبين الجهات الإنتاجية من الشركات والمصانع الكبرى وأصحاب المصلحة والمستفيدين من الإبداع العلمي للعلماء والباحثين الأكاديميين.

ثانيًا: موقع الجامعات العربية من التطورات العالمية:

والحقيقة أن جامعاتنا العربية منذ نشأتها الحديثة لم تكن بعيدة عن كل هذا التطور؛ فالصورة العامة لهذه الجامعات أنها نشأت لتحقق نفس الأهداف ولتقوم بنفس الوظائف: التعليمية والبحثية والمساهمة في صنع التقدم المجتمعي والارتباط بخدمة أهداف المجتمع وتطويره في مجالات الحياة كافة؛ فالهياكل الجامعية لجامعتنا العربية تشير بوضوح إلى ذلك؛ حيث نشأت في البداية لتحقيق الأهداف التعليمية والبحثية فكان هناك قطاع شئون التعليم والطلاب الذي يقوم بمهامه تحت إشراف نائب لرئيس الجامعة في كل الجامعات والكليات، كما أن هناك قطاع البحث العلمي الذي يشرف عليه نائب رئيس الجامعة لشئون البحث العلمي، وتشكل في السنوات الأخيرة قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة الذي يشرف عليه نائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، وثمة وكلاء للكليات المختلفة تشرف على نفس هذه القطاعات وتحاول القيام بدورها حسب التخصصات العلمية الموجودة في هذه الكلية أو تلك.

تلك هي الصورة العامة التي قد تضاهي ما يشير إليه البروفيسور ويسيما في حديثه عن جامعات الجيل الثالث، إذ إنه على الصعيد النظري، المفروض أن القطاعين الثاني والثالث (قطاع البحث العلمي وقطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة) في الجامعات المصرية التي أتخذها مثالًا على ما يحدث في الجامعات العربية، المفروض أنهما يقومان تقريبًا بكل ما أشرنا إليه من خصائص ومميزات الجيل الثالث من الجامعات!

لكن المشكلة تكمن – كما هو حالنا دائمًا – في أن الفرق كبير بين «الصورة الظاهرة» التي قد تبدو مثالية وبين الواقع الموجود فعلًا؟! فهل جامعاتنا تقوم بأدوارها الثلاثة على الوجه الأكمل؟!

إن معظم الدراسات تشير إلى «أن الجامعات على صعيد الوطن العربي شأنها شأن المؤسسات الأخرى تكاد تؤدي دورًا تقليديًّا ولا تتوفر في كثير من الأحيان الصفات الريادية لمن يتولون إدارتها، ولا يتوفر كذلك المناخ الملائم للإبداع والابتكار وتكاد تغرق في ردهات الروتين والقيود الإدارية»(7).

إنها ولعقود طويلة نسبيًّا لم تتح لها الأسباب أو لم تأخذ زمام المبادرة في إحداث التغيير النوعي المطلوب في برامجها ومناهجها وطرائقها وأهدافها؛ إذ ظلت مخرجاتها كمًّا متعاظمًا وعاجزًا عن أداء الدور المرجو منه أو غير مهيأ أو مؤهل لكي يحدث التغيير المطلوب ابتداء بالبنية الإدارية وطرائقها وأنماط السلوك السائدة فيها في محاولة للارتقاء بأداء المؤسسات في القطاع العام والقطاع الخاص وتعظيم المردود منها من خلال الاستثمار الأمثل للموارد بكفاءة وفعالية لتحقيق الأهداف المرجوة»(8).

ثالثًا: عوائق اللحاق بركب التقدم العالمي:

وإذا تساءلنا عن الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة من التردي، ومن ثمّ إلى عدم مواكبة التطورات العالمية في النظم الجامعية والبحث العلمي، فإن الإجابة تأتينًا سريعًا حيث تتضافر عدة عوامل لتظل الجامعات العربية على هذه الحالة.

1) النظم الدراسية في التعليم العام المؤهل للتعليم الجامعي:

إذ إن النظام التربوي التقليدي الذي يغلب على مدارسنا بمستوياتها وأنواعها المختلفة في التعليم العام سواء في الثانوي العام أو الثانوي الفني، هو نظام يقوم على التلقين وغياب التدريب على البحث العلمي المستقل، ومن شأن ذلك دائمًا عدم تأهيل الطلاب لطرائق الابتكار والإبداع.

أضف إلى ذلك أنه نظام مزركش بألوان متعددة أبرزها مثلًا المدارس الخاصة والدولية وهي نوعية من المدارس يرجى منها دائمًا تحسين مستوى التعليم والتعلم لكن الواقع يأتي بعكس ذلك؛ فبالإضافة إلى أن هذه المدارس تركز على تحقيق أعلى عائد ربحي إذ تقدم «أقل جودة بأعلى ربح»، نجد أن ما يسمى بالمدارس الدولية ذات النظم التعليمية الأجنبية كالمدارس الإنجليزية والألمانية والفرنسية ومثيلاتها تغرس في طلابها الثقافات المتعلقة بهذه البلدان التابعة لها واللغات الناطقة بها دون الحرص على إتقان اللغة الأم المحلية، ومن ثمّ يفقد الطلاب الانتماء لثقافتهم القومية وينعزلون عن بيئتهم المحلية. ويذكر ماكنزي أحد خبراء المدارس الدولية أنه «إذا لم يتعلم الدارسون والمعلمون الاعتماد المتبادل من خلال خدمة المجتمع في سياق بيئتهم المحلية فإنه لا سبيل إلى إنماء حقيقي بالاعتماد المتبادل على المستوى العالمي»(9)، ومن المؤسف أن هذه المدارس تعتمد في الأساس على معلمين أجانب من جنسيات هذه المدارس ولا تنشغل بإحداث نسبة وتناسب بين المعلمين الأجانب والمعلمين المحليين من الثقافة المضيفة تحت زعم «أن الغرب أفضل في كل شيء»(10) وأن المُعلم المحلي لا يمكنه بسهولة التفاعل مع لغة وثقافة وأهداف مثل هذه المدارس!!

أما المدارس الفنية الصناعية والتجارية ومثيلاتها فإنها تفتقد في الأغلب الأعم للمناهج الدراسية المطورة التى تساير التطورات الحديثة في مجالها، فضلًا عن أنها في الأغلب
لا يتوفر لديها الإمكانيات التقنية لتدريب طلابها التدريب العملي المطلوب.

وعلى ذلك فلا مناص من إحداث ثورة إدارية وتعليمية وتربوية في هذه المدارس بأشكالها المختلفة بحيث ينبغي أن يتشكل نظام محلي قومي بمعايير جودة عالمية يطبق بمعلمين وموجهين وعلماء عرب في كل بلادنا العربية بعيدًا عن «الغربنة» و«الأمركة» أو حتى «الآسينة» باعتبار أن ثمة انبهارًا الآن في بعض البلاد العربية وخاصة في مصر بنظم التعليم الآسيوية وخاصة اليابانية منها ومحاولة استنساخها في مصر كما هو حال استنساخ نظم التعليم الإنجليزية والأمريكية والفرنسية والألمانية منذ عشرات السنين وتزداد هذه الظاهرة انتشارًا الآن.

وهذا في اعتقادي عكس المطلوب تمامًا؛ إذ لا مانع من أن نستفيد حينما نضع نظامنا التعليمي المطور من كل هذه النظم الدراسية العالمية غربية كانت أو آسيوية لكن في ظل استراتيجية قومية تطبق في كل مدارسنا دون استثناء. أما المدارس الدولية أو الأجنبية فلا ينبغي أن يدخلها إلا أبناء

تلك الدول الموجودين على الأراضي العربية ولا ينبغي بحال أن يتاح دخولها لأبناء المواطنين العرب على الأراضي العربية! إن تعلم أبناء العرب بهذه المدارس الأجنبية يعني بكل بساطة أنهم سيصبحون أكثر انتماء للثقافة التي يتعلمون بلغتها! فضلًا عن فقدان القدرة على الاستيعاب والفهم الكامل لأبعاد المعرفة العلمية المطلوب توطينها وليس استيرادها بلغتها!!

2) تفشي ظاهرة الانقطاع وعدم الاستمرارية:

إذ على الرغم من أنه يتوافر لدينا العنصر البشري من العلماء والباحثين وتوافر الهياكل والمؤسسات العلمية والبحثية، فإن الملاحظ هو ضعف القدرة على الإنتاج العلمي المتميز بالابتكار، وربما يرجع ذلك إلى ظاهرة الانقطاع وعدم التواصل المكاني والزماني بين العلماء والباحثين وبعضهم البعض مما يؤدي إلى عدم القدرة على الاستمرار في أداء البحث العلمي بالشكل الأمثل. إن ظاهرة الانقطاع تلك يرتبط بها أيضًا عدم القدرة على تكوين الفرق البحثية المتخصصة والتعاون من أجل إنجاز بحثي مبتكر وكبير، وهناك ارتباط بين ذلك وبين غياب السياسة العلمية لغياب ما يعرف بالخطة أو الاستراتيجية العلمية أو المشروع البحثي الكبير الذي يتعاون من خلاله كل أفراد الفريق البحثي وتتواصل من خلاله جهود الباحثين لإنجاز واكتشاف الجديد والمبتكر في مجالات البحث في العلوم المختلفة(11).

وبالطبع فإن التغلب على هذه الظواهر السلبية لدى النخبة البحثية في الجامعات العربية سواء على المستوى القطري أو على المستوى القومي يكمن في أمرين اثنين هما أولًا: وجود سياسة أو استراتيجية علمية وخطة علمية ملزمة على المستويين السابقين. وثانيًا: تهيئة الظروف وتوليد القدرة على تكوين الفريق البحثي الذي يتميز بالقوة والترابط بين أعضائه والإحساس بالمسئولية العلمية(12).

3) تفشي التفكير الخرافي والانفصام في الشخصية العلمية العربية:

فإذا كانت النخبة العلمية تعاني ضعف التعاون وقلة الموارد، فإنه على الجانب الآخر نجد أن ظاهرة التفكير الخرافي المعادي للعلم والعقل لاتزال منتشرة ومتفشية بين قطاعات كثيرة من شعوبنا العربية. والغريب أنه يصاحب انتشار هذا التفكير الخرافي صورة من صور الكهنوت العلمي بدعوى أن بعض القضايا قد حسمت علميًّا ولا ينبغي إعادة النظر العلمي فيها! ويصاحب هذا وذاك ما تعانيه الشخصية العلمية العربية من انفصام خطير؛ فأخصائيو تحضير الأرواح من بينهم أساتذة مرموقون في كليات العلوم، وعلماء ماسبيرو (وهو الاسم الذي يطلق على مبنى التليفزيون المصري) على حد تعبير د. عائشة عبدالرحمن يؤلفون الكتب ويدبجون المقالات ويلقون الأحاديث للبحث عند سند في علم العالم للبرهان على إعجاز القرآن الكريم وهم يعلمون أنه لم تكن ولن تكون – بطبيعة نشاط العلم نفسه – نظرية علمية واحدة لا تنسخها نظريات وأفكار ومشاهدات جديدة(13).

وقد لخص د. أسامة أمين الخولي رؤيته حول تلك الظاهرة بقوله «إننا نواجه ردة شرسة تعزز سلبيات أوضاع الماضي وتبعدنا عن محاولة فهم العالم الجديد.. إننا نبدو وكأننا نرفض هذا العالم الجديد الذي تسوده اليوم المعرفة لتصبح أهم الموارد طبيعية كانت أو مالية.. إننا نهرب من مواجهته إلى ماضٍ انقضى بخيره وشره وإنجازاته وإخفاقاته ونحن حتى حين ننتقي من هذا التراث مددًا لحاضرنا لا يقع اختيارنا إلا على الزائف والمضلل والجاهل فيه»(14).

وبالطبع فإن مواجهة هذه الظاهرة ومثيلاتها يمثل ضرورة قصوى ومبدئية حتى نتمكن من بدء طريق التقدم والارتقاء بمجتمع البحث العلمي وتتبوأ جامعاتنا مكانتها العالمية؛ إننا مطالبون بالتأكيد في كل وقت وبجميع الوسائل على ضرورة الربط بين التفكير العلمي وبين الثقافة العلمية بأي معنى نختاره وبين الاستنارة الدينية «إن كل الشواهد – كما يقول أسامة الخولي - تتوافر دون انقطاع على أن التفكير العلمي هو أنجح ما لدى الإنسان من أدوات للسيطرة على واقعه وهو ينصب في الأساس على عالم الواقع وبعيد عن المستويات الأخرى للوجود التي تلمسها الميتافيزيقا وعالم الغيب.. إن أول وأهم ما نحتاج إليه هو فض الاشتباك بين العلم والدين والدعوة إلى الجمع بين الاستنارة الدينية والاستنارة العلمية؛ فالدين لا يقف في وجه العلم ولكنه لا يفي بكل متطلباتنا كبشر، والعلم يدرك أن حدوده هو عالم الواقع التجريبي، ونحن نحتاج إلى العلم لنعيش في عالم اليوم وليس بالدين وحده، والدين الحق هو الذي يحضنا على طلب العلم من المهد إلى اللحد(15).

4) غياب التفكير النقدي لدى العقلية العربية المعاصرة:

إن من أبرز معوقات التقدم لدى العقلية العربية المعاصرة وخاصة في مدارسنا وجامعاتنا غياب التفكير العقلي المنظم عمومًا والتفكير النقدي بوجه خاص؛ إذ إن من النادر أن نصادف في محافلنا العلمية وجامعاتنا وقاعات دروسنا وقنوات إعلامنا ملامح حقيقية للتفكير النقدي، وبينما يسعى الآخرون في المجتمعات المتقدمة إلى تنمية هذا النوع من التفكير ومهاراته لدى أطفالهم خلت جامعاتنا من أي جهد لتدريس التفكير النقدي(16)، اللهم إلا مؤخرًا حيث أقرت جامعة القاهرة من بداية العام الدراسي 2018-2019م مقررًا لتدريس التفكير الناقد لطلابها وإن كان لا يدرس الشكل الأمثل حيث يدرس كأحد المقررات كمتطلب تخرج دون أن يكون مؤثرًا في التقدير التراكمي للطلاب، كما أن المشرفين والقائمين على تدريسه ليسوا في الغالب مؤهلين لذلك بالشكل الكافي.

على كل حال لا يزال التفكير العربي في مجمله وفي أغلب مستوياته يفتقد التفكير النقدي، وذلك لعدة عوامل منها عامل لغوي يتمثل في توقفنا منذ زمن طويل عن إثراء اللغة العربية بالأدوات اللازمة لدعم التفكير النقدي فيما يخص عناصر البيان والتبيين ودقة التوصيف المحكم للمشكلات والحلول وشحذ وسائل الاستدلال ويرجع ذلك عمومًا إلى نقص الجهود في تحديد أسس الاستخدام الوظيفي للغة لأغراض الإقناع والتفنيد والتوجيه. أما العامل الثاني فهو عامل معرفي إذ ينقص الكثيرون منا الخلفية المعرفية بالقدر الذي يحتاج إليه التفكير النقدي فيما يخص عنصري العمق والشمولية؛ فمعظم العرب يعانون حاليًّا من انعدام الرغبة في مواصلة التعليم وعزوفًا عن القراءة بل تجنب

معاناة التفكير أصلًا. وليس أوضح على ذلك من انتشار أقوال مثل «ربنا يكفيك هم الفكر» و«ربنا يكفيك شر التفكير»!

وثمة عامل ثالث هو العامل المنهجي إذ يفتقد الكثيرون من المفكرين العرب المنهجية المنطقية وغياب النظرة المنظومية، إذ يقتصر تدريس المنطق على بعض أقسام كليات الآداب ويغيب عن باقي الكليات كما أن تدريس نظرية المعرفة لم يتبوأ بعد مكانته في المقررات الجامعية في حين يدرس في البلدان المتقدمة في المرحلة الثانوية(17). ولا يخفى على أحد أهمية أن يعرف الطالب في المدرسة والجامعة ما لديه من وسائل معرفية وخاصة تلك المعرفة العقلية الاستدلالية التي تمكنه من خلال دراسة آليات الاستدلال المنطقي والتدرب عليها من التفكير العلمي المنظم ويمكنه بعد ذلك استثمارها واستخدامها في البحث العلمي وتنمية منظومة التفكير النقدي لديه.

وليس هناك أدنى شك في ضرورة أن نأخذ في تلافي ظاهرة غياب التفكير النقدي مأخذ الجد؛ إذ إنه هو المدخل الذي لا بديل عنه لتخليص تعليمنا من وصمة التعليم التلقيني، وهو أنجح الوسائل التي تنقي إعلامنا العربي من حملات الخداع والتضليل والتدليس، كما أن من شأنه أن يمحو أمية المتلقي العربي إعلاميًّا، كما أنه يعتبر أقوى أسلحتنا للتصدي للحملات الضارية التي يشنها الغرب على الثقافة العربية والحضارة الإسلامية وتفنيد ما يقوم عليه من أسانيد وتعرية مظاهر الزيف وعدم النزاهة الفكرية. ومن جانب آخر فإن التفكير النقدي يعد من أهم المقومات اللازمة لمواجهة ظاهرة التعقد التي تتفشى في جنبات المجتمعات العربية وتفكيك ذلك الخليط الجهنمي لتداخل الدوائر الخبيثة، وعمومًا فإن التفكير النقدي مطلب أساسي للتصدي لمشكلة حمل المعلومات الزائدة والنفاذ إلى مضمون المعرفة الكامن في جوف المعلومات(18)، وهو ما من شأنه إكسابنا القدرة على تنقية هذه المعلومات وتحليلها وتخير ما يفيد في دراسة موضوع من الموضوعات دون الإغراق في حمل معلومات من معارف شتى لا أهمية لها ولا طائل من وراء سردها ونشرها!

5) التوقف عن تعريب العلم وتملكه:

إن التوقف عن تعريب العلم والاقتصار على قراءته في لغاته الأصلية والكتابة بها لدى أساتذة الجامعات والمعاهد البحثية العربية يعد من العوامل شديدة التأثير في أننا لم ننجح بعد في توطين البحث العلمي وتملكه المعرفة العلمية وانتشارها بين مواطنينا. ومن ثمّ افتقدنا المنظومة اللازمة للتقدم العلمي وانفصل العلماء عن مجتمعهم، وافتقدهم المجتمع العربي كقدوة بحثية لنشر المعرفة العلمية في ربوع الوطن بين شبابه وأطفاله.

إننا لو عدنا قليلًا إلى مطلع القرن التاسع عشر الميلادي لوجدنا أن قطرًا عربيًّا مثل مصر قد بدأ فيها عصر النهضة العربية الحديثة حيث خرجت بعد عهدي الانحطاط العثماني والمملوكي – على حد تعبير رشدي راشد – إلى عصر التحديث الاقتصادي والعسكري والعلمي حيث قررت الدولة الجديدة في ذلك الوقت - والإشارة هنا إلى عصر محمد علي مؤسس مصر الحديثة – لأسباب استراتيجية وعسكرية واقتصادية تملُّك العلم الحديث أي العلم والتقنيات الأوربية في القرن التاسع

عشر(19). وقد ظلت هذه الحركة العلمية تتنامى منذ انبعاث العلماء المصريين ومعهم رفاعة رافع الطهطاوي إلى الدول الأوربية، ثم بداية حركة الترجمة التي قادها رفاعة الطهطاوي بتفانٍ وجدية واقتدار بعد عودته من البعثة وظلت بين نمو وخبو حتى جاء الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882م فأوقف هذه الحركة بشكل قاسٍ، وإن كانت قد عادت الحيوية إلى هذه النهضة من جديد مع إنشاء الجامعة الأهلية وتطورها حتى أصبحت الجامعة حقيقة واقعة وملهمة لنهضة فكرية وعلمية جديدة منذ عام 1925م وجاء في قانونها إلزام العلماء المبعوثين بضرورة العودة إلى أرض الوطن وترجمة أهم ما تعلموه في الخارج لأن قانون تنظيم الجامعات نص على أن لغة التدريس هي اللغة العربية، ومن ثمّ كان على هؤلاء العلماء الأفذاذ في بداية الجامعة المصرية ترجمة أهم الكتب العلمية في التخصصات المختلفة مع الاهتمام بإحياء التراث العلمي العربي القديم والاستفادة منه والبناء عليه، وقد تشكلت حينئذٍ ملامح أولية لمدارس علمية عربية مصرية في مختلف التخصصات سواء في العلوم الطبيعية أو في العلوم الإنسانية. وكان من المهم في هذه الفترة أن يركز عالم كبير كالدكتور علي مصطفى مشرفة – على سبيل المثال – على تأسيس الجمعية المصرية لتاريخ العلوم والمجلة العلمية الخاصة بها. إنه إذن كان مشروعًا لتملُك العلم وتأسيس تقاليد وطنية في البحث في الفيزياء والرياضيات على الأخص، وكانت أهم ملامح هذا المشروع الكبير لتملك العلم لدى مشرفة وزملائه تتمثل في: 1) إنشاء مؤسسات البحث العلمي. 2) تعريب العلم والتعليم العلمي.
3) إنشاء مكتبة علمية عربية. 4) الاهتمام بالثقافة العلمية وبنشرها على مستوى المجتمع بكامله. 5) التعليم والبحث في تاريخ العلوم وخاصة في التراث العلمي العربي لكي يتم الاتصال الثقافي والعقائدي (الأيديولوجي) مع الماضي. 6) إقامة روابط بين البحث التطبيقي والصناعة(20).

وبالطبع فقد كان الجدير بهذا المشروع الاستراتيجي لتملك العلم وتوطينه أن يستمر لكن عادة ما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن في مجتمعاتنا العربية؛ إذ حادت الأجيال التالية لجيل الرواد عن الهدف وأصبحوا يميلون إلى الاحتفاظ بالمعرفة العلمية بلغاتها الأصلية دون ترجمتها إما كسلًا أو خجلًا. ومن ثمّ انهار مشروع توطين المعرفة العلمية وبالتالي تملُك العلم. والحقيقة التي ينبغي أن نعيها اليوم كما وعاها د. علي مصطفى مشرفة ورفاقه العظام أنه ليس بـ «النقل» نمكن للعلم، بل بـ«التملُك» له فقط. وهذا التملك لا يحصل إلا بفضل الإرادة السياسية وبفضل الالتزام الإداري لأصحاب القرار وهؤلاء – كما يقول رشدي راشد – هم الدولة والنخب الاقتصادية والسياسية والعسكرية والعلمية. ولن يمكن من دون هذين العاملين تملك العلم نفسه، بل ستكون هناك فقط مؤسسات علمية ظاهرها خداع! فالعلم لم يكن أبدًا مجموعة معزولة عن البنى الاجتماعية الأخرى ولكن في كثير من بلداننا العربية يبقى المجتمع العلمي الذي لا يزال في بدء تكوينه معزولًا عن البنى السياسية والاجتماعية ولايزال رجال الحكم ينظرون إلى العلماء إما على أنهم موظفون لتنفيذ قراراتهم وإما على أنهم مثيرون محتملون للاضطرابات! (21).

إننا ينبغي أن ندرك كأصحاب قرار وكمجتمع أن تملُك العلم يتم فقط بفضل التكوين والتطوير للتقاليد الوطنية في البحث، وهذا لا يتطلب فقط تخصيص وصرف الأموال اللازمة لإنشاء المؤسسات العلمية ولتكوين الاختصاصيين، بل يتطلب أيضًا دعم التحولات العلمية في المجتمع، وهذا يعني وجوب وضع كل الإمكانات لكي يصبح العلم جزءًا أساسيًّا من الثقافة. وبالطبع لا يمكن القيام بذلك

بدون تعريب منهجي جيد للتعليم العلمي. وكل هذا يقودنا إلى النتيجة البسيطة التالية: يجب البدء بالدعم المادي والعلمي للمؤسسات العلمية في البلاد العربية التي تسير في اتجاه «تملُّك» العلم، إذ يجب أن نبدأ العمل انطلاقًا من هذه المؤسسات(22).

رابعا: جامعاتنا والطريق إلى المستقبل:

إننا مع إدراكنا لكل هذه المعوقات السابقة وربما يوجد غيرها كثير، نؤمن بأن ثمة محاولات لاختراق هذه العوائق والتغلب عليها في الكثير من جامعاتنا العربية ونظمنا التعليمية الجامعية. وأعني بذلك أن الجامعات العربية الأصلية ومثيلاتها من الجامعات الخاصة والأهلية والدولية التي بدأت تنتشر في الوقت الراهن في أكثر من دولة عربية، تحاول جاهدة الآن تبني ما يسمى بالجيل الثالث من الجامعات، بل ثمة حديث متنامٍ عن جامعات الجيل الرابع على أرضنا العربية؛ فقد تحدث وزير التعليم العالي المصري د. خالد عبدالغفار عن أن الدولة المصرية تتبع خطة للتأكيد على تميز الجامعات الجديدة - وهي بمثابة فروع لجامعات دولية تقام على الأرض المصرية - في برامجها التعليمية التي تقدمها بأن تكون جامعات ذكية وهو ما أطلق عليه «جامعات الجيل الرابع» وفقًا لأحدث النظم العالمية من حيث المناهج وطرق التدريس وتوفر المعامل والتجهيزات الحديثة وملاحظة التطورات العالمية الحديثة في مجالات النانو تكنولوجي والبايوتكنولوجي والطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة الذرية والميكاترونكس والبايومتركس والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وغيرها(23).

إن ما يحدث من محاولات الإصلاح للنظم التعليمية العربية عمومًا والجامعية خصوصًا إنما هي محاولات اختراقية تقوم على الانتقاء وبحسب ما يطرأ من تغييرات وزارية وقتية تبعًا لتغير السياسات والاستراتيجيات التابعة لها وهي تختلف من وقت لآخر، كما أنها لا تخضع لأسس فلسفية محددة. فأي تغيير أو تطوير ينبغي في اعتقادي أن يكون من خلال تغيير فلسفة التعليم نفسها، والجدير بالانتباه أن فلسفة التعليم في القرن الواحد والعشرين تقوم على مبادئ أربعة لخصها ادجار موران(24) فيما يلي:

1) العبرة في التربية بالكيف لا بالكم:

وهذه العبارة إحياء لمقولة مونتاني فيلسوف القرن السادس عشر، وهي تعني ببساطة أنه لا ينبغي التركيز في التعليم على حشو الأدمغة بالمعلومات، بل يكون التركيز على تنظيم تلك المعلومات طبقًا لمحاور حساسة وجوهرية بحيث تنتظم وفقًا لارتباطات وتفاعلات وانبثاقات معنية تركز على الجوهر دون الأعراض ولا تهتم بالتفاصيل إلا بالقدر الذي يوضح هذه الارتباطات والتفاعلات.

2) التربية من أجل التعريف بمنزلة البشر في الكون:

لقد أشار إلى هذا المبدأ التربوي المهم جان جاك روسو في كتابه الشهير «إميل» حينما قال: «أريد تعليمه المنزلة البشرية»، مما يعني أن ثمة ضرورة في أي تعليم للبشر الاهتمام بالنزعة الإنسانية

حيث إن البشر يعيشون حياة مشتركة ويواجهون مصيرًا مشتركًا ويخضعون لمشاكل متماثلة تتصل بالحياة والموت.

3) التربية والتعليم للحياة (أعلمه كيف يحيا):

وهذا المبدأ أيضًا قد أشار إليه روسو حيث قال «أريد أن أعلمه كيف يحيا» في إشارة منه إلى أن التدريب لا يخص المعارف وحدها والتقنيات والمناهج المنتجة بل ينبغي أن تهتم أيضًا بعلاقات الشخص بالآخر وبنفسه ذاتها، وهنا تكمن أهمية تعليم فنون الموسيقى والآداب المختلفة باعتبارها لغة الأرواح والعواطف الإنسانية وهي ما تبث في الإنسان السمو والافتتان بالجمال وهي ما تجعل المرء يصمد في الحياة وتجعله يشعر بالسعادة والسرور والحب والصداقة وهي أمور من شأنها أن توحد شعور البشر.

4) تكوين المواطنين:

إن التعليم يعني بالنسبة لأي دولة تكوين مواطنيها الواعين بانتمائهم الوطني والكوني. إن المواطنة هنا تعني العلم بأن التفرد يتضمن التعدد وأن التعدد يتضمن التفرد، إنها إدراك أن المواطنة بمعناها الفردي وتحقيق الذات الفردية أو بمعناها القومي وتحقيق الذات القومية لا تتعارض مطلقًا مع إدراك أن هذا الفرد أو هذا المجتمع أو ذاك إنما هو بالمفهوم الواسع للإنسان وللمواطنة ينتمون لوحدة النوع الإنساني ويخضعون لنفس المصير ويعانون من نفس المشاكل الجوهرية.

وقد اتفق روبرت كورنيرو مع ادجار موران في هذه المبادئ التربوية للقرن الحادي والعشرين، في ضوء مع ما بات يعرف اليوم بالشكل الجديد للمعرفة الشاملة الذي يجمع
– على حد تعبير كورنيرو – ثلاثة أنواع من التقدم الإنساني: أ) التنمية الشخصية والثقافية.
ب) البحث عن المعنى أي عن مشاعر المواطنة والانتماء إلى أمة ما والتماهي مع الإنسانية وهي مشاعر يتعين على المدرسة والجامعة تغذيتها. ج) اكتساب واقيات ضد خطر إقصاء التدريب بواسطة التمرين الثقافي مدى الحياة وبعيدًا جدًّا عن الخروج من النظام المدرسي(25).

5) اعتماد استراتيجية التفكير المتجدد:

ولعلي أضيف هنا مبدأ هامًّا هو: التفكير المتجدد الذي يعتمد على الابتكار باستخدام الأفكار الجانبية أو غير التقليدية. وقد أشار إلى ذلك ادوارد دو بونو في كتاب له بعنوان «التفكير المتجدد - استخدامات التفكير الجانبي» حينما رأى أن ثمة أربعة مبادئ لهذا النوع من التفكير لا ينفصل أي منها عن الثلاثة الأخرى لما بينهم من تفاعل وتداخل هي:

[أ] التعرف على الأفكار المتسلطة التي تستقطب بقية الأفكار وتخضعها.

[ب] البحث عن عدة اختيارات إدراكية بديلة عن الرؤية الأحادية التي تحددت في المبدأ الأول.

[جـ] الهروب من قبضة المنطق الحديدية المسيطرة على عمليات التفكير.

[د] استخدام الصدفة أي إدخال عنصر من العشوائية والمفاجأة لتجديد الأفكار(26).

إن هذه المبادئ الخمسة لفلسفة التعليم في القرن الحادي والعشرين تصلح بالفعل أساسًا لتغيير نظمنا التعليمية في المدرسة والجامعة، وتعد نقطة بداية لمنظور تربوي جديد يخرجنا من حالة الجمود التعليمي الذي نعاني منه لنفتح نوافذ العقول للتفاعل مع متطلبات عصرنا دون فقدان الهوية الوطنية أو القومية وكذلك دون إهمال لإنسانية الإنسان التي هي القاسم المشترك بين كل البشر في كل العصور مع ما في توجهاته ومشكلاته من تجدد وتطور ينبغي أخذها جميعًا في الاعتبار.

ولعل السؤال هنا هو: ما هي أبرز سمات العصر الذي نحياه حتى نستطيع ملاحقة ما فيه من تطورات وانعكاساتها على نظمنا التعليمية في تعاملها مع مشكلات الحاضر ونبوءات المستقبل.

خامسًا: السمات المميزة للقرن الحادي والعشرين على الصعيد العلمي:

إن أبرز سمات عصرنا هي أنه عصر المعلومات والاتصالات، وعصر المعرفة، وعصر الذكاء الاصطناعي، وقد أدت هذه السمات بما فيها من تطور هائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الحد كثيرًا من عقبتي المسافة والزمن من خلال التمكين من التعاون الدولي في التعلم والبحث العلمي، ويفترض مجتمع المعرفة العالمي أمورًا مهمة من بينها زيادة الارتباط بين الناس ونظم المعلومات، ولمواكبة التطور المعرفي لابد من الاتصال على المستوى الدولي، وتعمل الجامعات البحثية الرائدة في إطار بيئة عالمية تتسم بالتنافس المكثف للمواهب الذهنية. إن التعليم العالي الآن يعمل في ظل ما يسمى الاقتصاد العالمي للمعرفة وفي ضوء ذلك تجري التغييرات في توجهات التعليم العالي وعملياته ومرجعياته وبالتالي اتسع بالضرورة نطاق المفاهيم التقليدية المتمثلة في الكفاءة والجودة والصلة(27).

لقد ترتب على الدعم الذي تقدمه تكنولوجيا المعلومات مثلا لبحوث المخ المعاصرة ظهور فرع جديد من نظرية الحوسبة أطلق عليه نظرية القدرة على التعلم Learnability أو نظرية التعلم الصورية formal، وتهدف إلى تحديد مقومات البيئة المناسبة لتحقيق الهدف المحدد من وراء عملية التعليم وأدواته والمعايير التي يقاس على أساسها مدى نجاحه(28).

وقد وفرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائل عديدة لتنمية قدرات العقل الإنساني في التعامل مع الأمور غير القاطعة، وتضم قائمتها أمثلة عديدة مثل: نظرية المعلومات – النمذجة والمحاكاة – شبكات الاتصال – الذكاء الاصطناعي – معالجة اللغات الطبيعية – الوسائط المتعددة – محركات البحث الذكي – الحوسبة الكوانتمية – الهندسة الأنطولوجية – الروبوتات المعرفية – الواقع الخائلي (29).

وإذا ما أردنا بعض التفاصيل حول صورة الدعم الذي تقدمه هذه الأمثلة لصور التقدم التكنولوجي لتنمية قدرات العقل لاستشراف واستئناس الأمور غير الدقيقة أو غير القاطعة، فإن نظرية المعلومات تقوم أساسًا على نظرية الاحتمالات وهو ما وظفته تكنولوجيا الاتصالات عمليًّا لكي تتعامل مع الوسائل المتبادلة غير الدقيقة، وذلك بتخليصها من الضوضاء ومظاهر التشوش الأخرى، أما الدعم الذي تقدمه شبكات الاتصالات فيتمثل في توفير أداة عملية لأداء مهمة الترشيح الجماعي لفرز غير دقيق. أما الدعم الذي تقدمه نظم الذكاء الاصطناعي فيتمثل في توفير وسائل آلية للتعامل مع البيانات المشوشة واستخلاص الأنماط المطموسة في جوفها وهو ما يحدث بكثرة في نظم الأرصاد الجوية ومعالجة البيانات. أما الدعم الذي تقدمه محركات البحث الذكية مقارنة بمحركات البحث التقليدية فيتمثل في القدرة على التعامل مع غموض المعلومات واستنتاج الناقص وتصويب غير الدقيق. أما دعم الحوسبة الكوانتمية فيبدو في زيادة سرعة الحوسبة التي تمكن الحوسبة الكوانتمية من التعامل مع اللايقين الذي يمثل إحدى الخصائص البارزة لفيزياء الكوانتم(30).

ولعل من اللافت للنظر في عصرنا هذا هو التطور المذهل الذي يحدث في مجال «الذكاء الاصطناعي» الذي ستتمكن من خلاله الآلة في التطور وفي المزيد من السيطرة وتحقيق المزيد من الإنجاز والتطور الذي قد يفوق في مواضع كثيرة الذكاء الإنساني. إن مصادر قوة العقل الآلي وذكاؤه كثيرة تبدو إذا ما قارناه بقوة العقل الإنساني؛ فهناك فارق أساسي بين العقلين (العقل الإنساني ونظيره الآلي)؛ فبينما يدين العقل الإنساني بذكائه إلى كثافة الكثرة multitude يعتمد العقل الآلي على ضخامة المقدار magnitude من حيث مقدار ذاكرته أي سعتها الهائلة مقارنة مع سعة ذاكرة الإنسان المحدودة. لقد نجحت تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تحويل الكمي المتمثل في هذه المقادير الهائلة إلى خصائص نوعية وهو ما استندت إليه الآلة في استحداث طرق مبتكرة ومغايرة في حل المشكلات وإثبات النظريات والتعلم الذاتي.

وثمة فارق أساسي آخر يتمثل في حنكة العقل الآلي في مقابل حكمة العقل الإنساني؛ إذ إن العقل الآلي أكثر حنكة بفضل قدرته على الاحتفاظ بخبرات أسلافه بشريين كانوا أم آليين، وحنكته تزداد باستمرار تعرضه لألوان كثيرة من المصاعب والشدائد التي لا يمكن بحال أن يتعرض لها العقل الإنساني؛ إذ من أين للأخير أن يزاول ما تزاوله الآلة من خبرات وهي تجوب السماوات وتتحكم في المركبات الفضائية وتؤدي تلك المهام الخطيرة والدقيقة داخل أتون المفاعلات النووية والمعجلات الذرية(*) فضلًا عن تلك الرحلات المثيرة التي يمكن أن تقوم بها الآلات الدقيقة الذكية داخل مسالك الدورة الدموية أو داخل فضاء الخلية الحيوية. وثمة فارق أهم بين العقل الإنساني والعقل الآلي، إذ يتعامل الأول أساسًا مع اللغة الطبيعية ويمكنه التعامل بقدر ضئيل مع لغات الإشارة والرموز، وهو ما يمثل نطاقًا محدودًا للتعامل اللغوي إذا ما قورن بالتوسع اللغوي الهائل الذي يتمتع به العقل الآلي بدءًا من بساطة لغة الآلة ودقة لغات البرمجة الميكروية(**) إلى اللغة الاصطناعية للبرمجة التي ظلت ترتقي حتى اقتربت من مستوى اللغات الإنسانية الطبيعية، فضلًا عن قدرة العقل الآلي على التعامل مع لغات الإشارة والرموز وقراءة الشفاه والعيون وقدرته على التعامل مع تعدد اللغات وترجمة بعضها إلى بعضها الآخر، ويصل التنوع اللغوي إلى ذروة عمقه وإثارته متمثلًا في تلك القدرة لروبوتات الفيروسات الذكية التي تستطيع التحاور مع الخلايا بلغة الجينات(31). وإذا كان

العقل الإنساني لا يمكنه أن يفعل شيئًا إزاء الزمن النافذ وحتمية أن يمضي قدمًا بإيقاع ثابت لا يتغير، فإن العقل الآلي لديه المرونة الهائلة التي تمكنه من خلال نظم المحاكاة وبما يعرف بـ «الخلط الزمني time scrambling» من التحكم في الإيقاع الزمني إبطاءً أو تسريعًا والارتداد إلى الماضي بل والوثوب نحو مجاهل المستقبل أيضًا. وكنتيجة لكل ذلك فإن العقل الآلي قادر على المعرفة الموسوعية الشاملة إذ يمكن للنظم الآلية أن تضع العالم في جوفها وذلك من خلال لجوئها إلى الموسوعات الإلكترونية. وبالطبع فإن هذه القدرة الاستيعابية الدقيقة والشاملة تمكن العقل الآلي من تقديم الكثير من الحلول وبدائلها لأي مشكلة تواجه العقل البشري بفضل سرعته الفائقة وسعة ذاكرته الهائلة(32).

وبالطبع فإن هذه الفروق بين الذكاء البشري المتمثل في العقل الإنساني، وبين الذكاء الاصطناعي المتمثل في العقل الآلي، وهي في مجملها قد تكون لصالح الأخير تقدم لنا إمكانات هائلة لمستقبل لا نعرف حدوده بعد. ومن ثمّ فإن هذا الأمر في ذاته يحتاج إلى دراسات وبحوث تقييمية توضح لنا ربما الإجابة على سؤال حتمي وغاية في الخطورة والأهمية هو: مَن سيقود مَن في المستقبل؟! هل سيستمر العقل الإنساني قادرًا على توجيه العقل الآلي والسيطرة على أهدافه ونواتج فعله أم أن العقل الآلي قد يعلن العصيان ويقود نفسه بنفسه، ومن ثمّ يطور من قدراته الآلية لدرجة أن يستطيع معها إخفاء عالم الحياة والبشر على هذه الأرض مفضلًا عليها الحياة على الكواكب الأخرى! إنها بلا شك معضلة كبرى، أيهم سيكتب له البقاء أكثر: الإنسان أم الآلة؟! أيهما سيكون له المستقبل؟ نحن أم ما نصنعه من آلات وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي(33)؟!

ومن جانب آخر فالسؤال الأكثر إلحاحًا بالنسبة لموضوعنا البحثي هذا هو: كيف تتعامل جامعات اليوم وجامعات المستقبل مع هذه الثورة الرابعة ثورة التقنية والذكاء الاصطناعي؟! وكيف يمكنها الاستفادة من هذه الثورة المعلوماتية وتقنيات الذكاء الاصطناعي الهائلة؟! وما أثرها على تطور النظم التعليمية ومخرجاتها؟! بمعنى آخر ما الصورة التي ستؤول إليها جامعاتنا في المستقبل القريب والبعيد؟!

إن هذه التساؤلات وغيرها إنما يقودنا إلى تصور جيل جديد من الجامعات ربما يكون الجيل الخامس بالإشارة إلى الأجيال الأربعة التي تحدثنا عنها من قبل!.. وإلى أن تتم بلورة الصورة النهائية لجامعات الجيل الخامس في العالم المتقدم، علينا أن نبحث عن كيف تدخل جامعتنا العربية بداية عصر المعرفة بما فيه من بحوث ابتكارية تساهم في التنمية الشاملة لمجتمعاتنا استنادًا إلى ما يسمى اليوم «اقتصاد المعرفة»؟!

سادسًا: ممكنات الحاضر والمستقبل للجامعات العربية:

إن ما قلناه من قبل عن موقع جامعاتنا العربية بين جامعات العالم المتقدمة والعوائق التي تعرقل لحاقنا بركب التطور العالمي في نظم التعليم والتعلم ومخرجات التعليم العالي وقلة تأثيرها في تطور مجتمعاتنا وهي في أمس الحاجة إلى التطور بالفعل، أقول إن ما قلناه فيما سبق قد لمس الكثير منه

تقريرًا أعده مجموعة من الخبراء لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي عن «التعليم العالي في مصر»، وقد تميز هذا التقرير بمحاولة وضع استراتيجية جديدة لتطوير التعليم العالي في مصر استنادًا على دراسة الحالة أولًا وتحديد جوانب القوة والضعف فيها، ثم بنوا تلك الاستراتيجية للتطوير من خلال إطار البحث والتنمية والابتكار. وفي اعتقادي أن هذه الاستراتيجية قد تكون هي أفضل الممكنات أمام جامعاتنا العربية ككل للتطوير في اللحظة الراهنة. وإليكم بعض ملامحها:

(1) مميزات إطار البحث والتنمية والابتكار:

من المعروف والمعترف به عالميًّا الآن أن نظام البحث والتنمية والابتكار يساهم مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية الوطنية والرفاهية الاجتماعية؛ فالأمم التي تنمي أصولها المعرفية وتديرها بكفاءة وفعالية تحسن من أدائها الاقتصادي، والشركات المعتمدة على المعرفة تتفوق دائمًا على تلك التي يقل فيها التركيز على المعرفة، كما أن الأفراد المتمتعين بحصيلة أكبر من المعرفة يحصلون عادة على وظائف مرتفعة الأجور. ومن ثمّ تشكل الاستثمارات في البحث والتنمية والابتكار والتعليم والتدريب وغير ذلك من الأصول غير المادية حجر الزاوية في اقتصاد المعرفة الحديث(34).

ويعتمد هذا الإطار في تطبيقه على عدد من الشروط العامة والعوامل الاقتصادية والقانونية والتعليمية المحددة لقواعد وفرص الابتكار؛ فهي تتطلب نظامًا تعليميًّا جيدًا، وبنية أساسية لاتصالات في مجالات الطرق والهاتف والاتصالات الإلكترونية ومؤسسات مالية قادرة على التمويل، وإطار قانوني وبيئة اقتصادية مواتية بما في ذلك قوانين وبراءات الاختراع ومستويات الضرائب وقواعد حوكمة الشركات والسياسات المتصلة بأسعار الفائدة والصرف والمنافسة، وأخيرًا كيفية الوصول إلى الأسواق وتوفر البنية الأساسية للصناعة والبيئة التنافسية(35).

وبالطبع فإن المعرفة العلمية تمثل أولى ركائز هذه المنظومة الابتكارية وهي تعتمد على نظام جيد للتعليم والتدريس المهني الذي يوفر العمال المهرة الذين يشكلون عصب نظام الابتكار المتوازن، وعلى مؤسسات العلوم والهندسة والتكنولوجيا التي تشكل جزءًا
لا يتجزأ من نظام التعليم العالي المتنوع، وعلى برامج البحث والتنمية والابتكار التي تتضمن التمويل الحكومي ونظام دعم البحوث الأساسية والمبادرات الابتكارية(36).

وثمة عوامل مهمة لتسهيل نقل الابتكارات واستيعابها والاستفادة منها عبر الروابط الرسمية وغير الرسمية التى توفر وتنتج تدفقات المعلومات المؤدية إلى الابتكارات وتجعل الشركات المستفيدة أكثر استجابة لها(37).

(2) الاقتصاد القائم على المعرفة:

إن أبرز ما يميز الاقتصاد القائم على المعرفة أنه يتسم بسرعة الابتكار، وأنه اقتصاد مكون من شبكات تعمل على مستويات هرمية مختلفة وينطوي على أشكال عديدة من التعاون بين القطاعين

العام والخاص، كما أنه - وهذا هو الأهم في موضوعنا - يعتمد على رأس مال بشري يؤدي دورًا حاسمًا في نمو الاقتصاد(38)، وذلك من خلال التعليم الابتكاري وتوفر البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

(3) إعادة هيكلة نظام ومؤسسات البحث والتعليم والتنمية والابتكار:

في ضوء ما قلناه في الفقرتين السابقتين ينبغي على كل الحكومات العربية إعادة هيكلة مؤسساتها البحثية والتعليمية لتحقيق أهداف التنمية القائمة على الابتكار واقتصاديات المعرفة، وذلك وفق الأسس الآتية:

(أ) زيادة التخطيط الاستراتيجي والمتابعة من الحكومة حتى تتحرك نحو تحديد الأهداف القومية لبرامج البحث والتنمية والابتكار وإعطاء الأولوية لتخصيص الميزانيات الداعمة لذلك.

(ب) العمل على زيادة التنسيق على النطاق الحكومي لبرامج البحث والتنمية والابتكار حيث ينبغي أن تعمل أولًا على توحيد عمليات تمويل البحوث الرئيسية في إدارة واحدة، وتعمل ثانيًا على استحداث هياكل رسمية للتنسيق فيما بين الإدارات من خلال إنشاء مجلس أعلى للعلوم والتكنولوجيا تحت ولاية رئيس الوزراء كما فعلت بلدان عديدة مثل فرنسا واليابان والدانمارك.

(جـ) العمل على زيادة الاستقلال المؤسسي لمؤسسات البحث والتنمية والابتكار، وبالطبع فلا يمكن تحقيق هذه الاستقلالية دون إصلاح كبير لحوكمة الجامعات واستقلاليتها لأنها المعنية بالاضطلاع بدور رئيسي في تطوير نظم البحث والتنمية والابتكار.

(د) زيادة مشاركة أصحاب المصلحة وقد تحركت بلدان عديدة نحو إنشاء هيئات رسمية يمكن من خلالها إسداء المشورة من أوساط البحث والتنمية والابتكار، ويوجد في الولايات المتحدة على سبيل المثال نظام موسع من الهيئات الاستشارية في هذا المجال تشمل جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الصناعة، وكثيرًا ما تؤدي الهيئات المانحة المستقلة مثل مجالس البحوث التي تعمل كمنظمات وسيطة بين الحكومة والمؤسسات البحثية أدوارًا مزدوجة كهيئات استشارية وهيئات تمويل.

(هـ) وبالطبع فإن من شأن ما سبق ذكره تعزيز دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في إجراء البحوث والتنمية والابتكار. ويمكن في الحالة العربية نقل تبعية بعض أو كل المؤسسات البحثية المعنية بالبحث والابتكار في مجالات أو تخصصات مختلفة إلى الجامعات، أو على أقل تقدير زيادة التنسيق بين هذه المراكز والمعاهد البحثية وبين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. لقد حدث هذا في بعض دول العالم المتقدم مثل فرنسا وألمانيا، وقد شرعت مصر في إعداد خطة للسماح بذلك، حيث تم بالفعل السماح لجامعة العلوم والتكنولوجيا اليابانية الأوربية باستخدام مرافق مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية في مدينة برج العرب بالإسكندرية لبدء تنفيذ برامجها عام 2019م(39).

إن إعادة هيكلة نظمنا التعليمية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي على هذا المستوى من توافر الإرادة السياسية والدعم الحكومي والمشاركة الفاعلة من كوادر البحث العلمي والعلماء المتميزين في الجامعات ومعاهد ومراكز البحوث العربية وفق هذه الأسس الممكنة لتطوير البحث والتعليم والتنمية في ضوء هذا الإطار الذي وضعه هذا التقرير العالمي مطبقًا على حالة مصر، يمكنه فعلًا أن يضع كل مؤسساتنا التعليمية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي على بداية طريق التطور والتقدم. كل ما هنالك ينبغي التزام الجدية وإصدار التشريعات والقوانين التي تسهل التعاون بين المؤسسات الحكومية التعليمية والبحثية وبين منظمات مؤسسات العمل الحكومية والخاصة.

وفي اعتقادي أننا لو امتلكنا الإرادة السياسية وتوفر الدعم الحكومي فإنه لا تنقصنا الإمكانات البشرية ولا العقول القادرة على وضع وتنفيذ هذه الخطط، فقط ينقصنا وعي المؤسسات الاقتصادية والشركات الحكومية والخاصة باعتبارها من مؤسسات التمويل الأساسية لمثل هذا التوجه، وكذلك وعي المجتمع بأن الجامعات والمراكز البحثية ليست مجرد جهات لتوليد وحفظ المعارف الجديدة، بل هي أيضًا وفي الأساس جهات تأسست لدعم التقدم العلمي والتنمية المستدامة في المجتمع(40). وهي قادرة على ذلك بقدر دعمنا لها وتقديرنا لعلمائها وباحثيها.

وكم نتمنى أن تتحول مدننا إلى مدن «معرفة» وجامعاتنا إلى جامعات لمدن المعرفة، وهذا أمر ليس ببعيد فثمة مؤشرات خمسة يمكننا تحقيقها للوصول والنجاح في جامعات مدن المعرفة، هي: 1) أن يكون لها إدارة وتنمية ذاتية للبنية التحتية. 2) أن تكون مستوردًا خالصًا للعقول المتميزة. 3) أن تكون جامعاتنا عالمية المستوى من خلال ما قدمناه في الفقرات السابقة. 4) أن تطلق استثمارات داخلية ضخمة. 5) أن تطور شبكات ذكية(41).

وليس حديثنا هنا مجرد تمنيات بعيدة عن الواقع؛ فقد تأسست في العالم العربي العديد من المشروعات القومية التي تترسم خطى هذا التوجه وعلى رأسها مشروع العالم العربي الكبير د. أحمد زويل الذي أسس مشروعه الضخم «مدينة زويل العلمية» وأصبح الآن واقعًا ملموسا في المدينة العلمية المعروفة باسمه في مدينة السادس من أكتوبر بمصر وهي قد تأسست لتحقيق الخطط المستهدفة في ذلك الإطار العالمي المشار إليه، إطار البحث والتنمية والابتكار(42).

المعجلات هي الآلات التي تستخدم المجالات الكهرومغناطيسية، والمقصود بالمعجل هو توجيه الأجسام المشحونة في شكل شعاع بإكسابه طاقة حركة باتجاه الهدف من خلال تطبيق مجالات كهربية ومغناطيسية. وهناك أنواع من هذه المعجلات منها منخفض الطاقة، ومنها المتوسط، ومنها ذو الطاقة العالية. (انظر: د. حازم فلاح: المعجلات النووية: www.hazemsakeek.net)

المقصود بها بناء شرائح الحاسبات الميكروية slice architecturemicro computers وتقنياتها.

هوامش الفصل الرابع

(1) د. طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ. ص247.

(2) انظر: د. أحمد فؤاد عبدالجواد: النخبة العلمية المصرية (التكوين – الدور- المصير 1805-1975)، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة 2017م، ص342.

(3) انظر: نفس المرجع السابق، ص344-345.

(4) نفسه، ص347.

(5) انظر: د. حامد عبدالرحيم عيد: الطريق إلى جامعة الجيل الثالث (2) الدور المدني للجامعة المصرية اليوم، مقال بصحيفة المصري اليوم 20/9/2017م، https: www.almasryalyoum.com/e

وأيضًا د. محمد لبيب سالم: جامعات الجيل الثالث، مقال بصحيفة السبورة، الأربعاء 13 ديسمبر 2017م. www.alsabbora.into/91480؛

وكذلك: موقع جامعة بيرزيت https://www.birzeit.edu

(6) انظر: نفس المراجع السابقة، وخاصة المرجع الأخير.

(7) د. أسامة عبدالرحمن: تنمية التخلف وإدارة التنمية، إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1997م، ص236.

(8) نفسه، ص266.

(9) نقلًا عن: ماري هايدن وجيف طومبسون (محرران) التربية الدولية – تجارب وخبرات عالمية معاصرة في تحسين التدريس والإدارة والجودة، ترجمة: محمد أمين، نشرة مجموعة النيل العربية، القاهرة 2008م، ص200.

(10) انظر: نفس المرجع السابق، ص204-205.

(11) انظر في ذلك د. أحمد محمود عبدالجواد: النخبة العلمية المصرية (التكوين – الدور – المصري 1805-1975م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة 2017م، ص291-297.

(12) نفس المرجع السابق، ص299.

(13) د. أسامة أمين الخولي: الثقافة العلمية في الوطن العربي، هل من جديد ؟، مقال منشور ضمن كتاب مستقبل الثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين، الذي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1998م، ص156.

(14) نفسه، ص157.

(15) انظر نفس المرجع السابق، ص160-163.

(16) د. نبيل علي: العقل العربي ومجتمع المعرفة - مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول، سلسلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والعلوم والفنون والآداب بدولة الكويت (370)، ديسمبر 2009م، ص26.

(17) نفس المرجع السابق، ص27-28.

ولعل القارئ الكريم يستكمل تفاصيل ذلك في نفس المرجع، ص28 وما بعدها.

(18) رشدي راشد: توطين العلوم في المجتمع العربي – دراسة تاريخية تحليلية، دراسة منشورة ضمن كتاب «الثقافة العلمية واستشراف المستقبل العربي»، وهو كتاب «مجلة العربي» السابع والستون، الكويت، يناير 2007م، ص26.

(19) نفسه، ص26.

(20) نفس المرجع السابق، ص39-40.

(21) نفسه، ص40.

(22) نفسه، ص40.

ويمكن للقارئ الكريم أن ينظر أيضًا في هذه القضية المهمة وفي نفس الكتاب «الثقافة العلمية واستشراف المستقبل العربي» ما يلي:

1) د. عبدالملك منصور المصعبي: التراث والتفكير العلمي في المجتمع العربي المعاصر، ص41 وما بعدها.

2) عزت عامر: معوقات الثقافة العلمية المترجمة، ص163 وما بعدها.

3) د. إيهاب عبدالرحيم محمد: معوقات الترجمة العلمية وتعريب الطب، ص175 وما بعدها.

وانظر أيضًا: د. مصطفى النشار: الثقافة العلمية ضرورة قومية للتقدم الحضاري، ضمن كتاب: العلاج بالفلسفة – بحوث ومقالات في الفلسفة التطبيقية وفلسفة الفعل، الدار المصرية السعودية بالقاهرة، 2010، ص73 وما بعدها.

(23) جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها وزير التعليم العالي المصري د. خالد عبدالغفار في الجلسة التمهيدية لمؤتمر أخبار اليوم وجامعة القاهرة التعليمي الثاني ونشرتها جريدة أخبار اليوم يوم الخميس الموافق 7 فبراير 2019، تحت عنوان: «وزير التعليم العالي: استراتيجية للتحول إلى جامعات الجيل الرابع». https://akhbareelyoum.com

(24) انظر ادجار موران: إصلاح التفكير والتربية في القرن الحادي والعشرين، منشور بكتاب «مفاتيح القرن الحادي والعشرين»، سبق الإشارة إليه، ص366 وما بعدها.

(25) روبرت كورنيرو: الثقافة للجميع وعلى مدى الحياة والبرامج الجديدة، ضمن كتاب «مفاتيح القرن الحادي والعشرين»، سبق الإشارة إليه، ص385.

(26) إدوارد دو بونو: التفكير المتجرد – استخدامات التفكير الجانبي، ترجمة إثمان محمد، مكتبة الأسرة بالهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2005م، ص47.

(27) انظر: مجموعة من الخبراء: مراجعات لسياسات التعليم الوطنية – التعليم العالي في مصر، تقرير صدر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الدولي، باشراف: باربارا ايشينغر، لاو جورغنسين الترجمة العربية 2010م، ص196.

(28) د. نبيل علي: العقل العربي ومجتمع المعرفة، سبق الإشارة إليه، ص141-142.

(29) نفس المرجع السابق، ص142. ويمكن للقارئ الكريم أن يتعرف على تفاصيل أكثر حول هذه القائمة من نفس المرجع.

(30) نفس المرجع السابق، ص144.

(31) نفسه، ص154-156.

(32) نفسه، ص156-157.

(33) انظر في مناقشة هذه المعضلة:

- آرثر سي. كلارك: لقطات من المستقبل - بحث في حدود الممكن، ترجمة: مصطفى إبراهيم فهمي، نشر المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة (352)، القاهرة 2002م، ص301-309.

- لوتشيانو فلوريدي: الثورة الرابعة كيف يعيد الغلاف المعلوماتي تشكيل الواقع الإنساني، ترجمة لؤي عبدالمجيد السيد، سلسة عالم المعرفة (452)، الكويت – سبتمبر 2017م، ص194-210.

- سوزان غرينفليد: تغير العقل – كيف تترك التقنيات الرقمية بصماتها على أدمغتنا، ترجمة إيهاب عبدالرحيم علي، سلسلة عالم المعرفة (445)، الكويت فبراير 2017م، ص261-298.

(34) باربارا ايشينغر، لاو جورغنسين: مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، 2010م، الترجمة العربية، ص225.

(35) نفسه، ص226-227.

(36) نفسه، ص227-228.

(37) نفسه، 228.

(38) نفسه، ص230.

(39) انظر، نفس المرجع ص258-264.

(40) انظر في ذلك ما كتبناه حول التحول من ثقافة التخلف إلى ثقافة التنمية والتقدم، في كتابنا:

- في فلسفة الثقافة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، 1991م، ص127 وما بعدها.

- وما كتبناه عن ضرورة بناء نظام تربوي وتعليمي جديد في كتابنا:

- «الأورجانون العربي للمستقبل»، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر بالقاهرة، ط1، 2014م، ص195-215.

- وما كتبناه عن كيفية وضرورة النهوض بالبحث العلمي في نفس المرجع السابق، ص217-223.

- وما كتبناه عن ضرورة التحول إلى عصر مجتمع واقتصاد المعرفة في نفس المرجع السابق، ص224-233.

(41) انظر: فرانشيسكو خافيير كاريللو (محرر): مدن المعرفة – المداخل والخبرات والرؤى، ترجمة. د. خالد علي يوسف، سلسلة عالم المعرفة (381)، الكويت – أكتوبر 2011م، ص208.

(42) انظر: نص مشروع مبادرة د. زويل في إنشاء مدينته العلمية في كتابه «رحلة عبر الزمن»، وكذلك في الطبعة الخامسة عشرة من كتابه «عصر العلم»، دار الشروق بالقاهرة 2012م، ص246.

الفصل الخامس

في مستقبليات فلسفة العقل وفلسفة العلم

العقل وثورة التقنيات الرقمية المعاصرة

«إن أعظم مشكلات المستقبل هي أن يجعل الجنس البشري متحضرًا».

آرثر سي. كلارك (لقطات من المستقبل، الترجمة العربية، ص230).

«كلما زاد فهمنا للعالم الفيزيائي وتعمق بحثنا في قوانين الطبيعة بدا لنا بصورة أكثر وضوحًا كما لو أن العالم الفيزيائي بدأ في التلاشي تقريبًا ولا يتبقى لنا إلا التعامل مع الرياضيات».

روجر بنروز (فيزياء العقل البشري والعالم من منظورين، الترجمة العربية، ص22).

«إن أي شيء يغير دماغك سيغير ما تصير إليه. لا ينتج دماغك عن طريق جيناتك فحسب بل يجري نحته بفعل عمر كامل من الخبرات».

براين كولب Kolb.

»Brain and behavioral plasticity in the developing brain«

نقلًا عن: كتاب «تغير العقل» لسوزان غرينفيلد، الترجمة العربية، ص72.

تمهيد:

يحار العقل حقًّا أمام الثورات التكنولوجية المعاصرة ومدى تقبله لها رغم أنه السبب فيها! فهل سيظل عقلنا البشري على حاله أم أنه مع كثرة إبداعاته التكنولوجية، وخاصة فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي سيصبح تابعًا لما أبدعه من مخترعات؟! وكثيرًا ما يصاب المرء بالدهشة حينما يقرأ عن المكتشفات العلمية المعاصرة في هذا الشأن ويتساءل: كيف للعقل وللفكر الإنساني المنفتح على آفاق كبرى من الخيال والتفكير في الماوراء أن يقف عاجزًا أمام هذا الذكاء الاصطناعي الآلي الذي ابتدعه؟! ولعل السؤال الأكبر هو: مَن سيقود مَن في المستقبل البعيد وربما القريب؟! هل العقل البشري أم عقل الإنسان الآلي؟! ومن ستكون له السيطرة الآمرة منهما؟! وهل سيتغير العقل البشري نفسه ليواكب تطور الذكاء الاصطناعي عند هذا الإنسان الآلي؟!

أسئلة كثيرة ومتتابعة تثير القلق على مستقبل الإنسان عمومًا في ظل ما أحدثته إبداعاته التكنولوجية من تطورات قد تجبر الإنسان البشري على ترك معظم مواقع العمل إن لم يكن كلها لهذا الإنسان الآلي ذي الذكاء الاصطناعي القابل لتطورات ربما تكون لا نهائية في مستقبل الأيام!

أولًا: التقنيات المعاصرة تسيطر على حياتنا:

ولعل عالم المستقبليات ريتشارد واطسون كان على حق حينما قال بشأن مدى سيطرة التقنيات الرقمية على حياتنا: «لقد ظللنا دائمًا نخترع أشياء جديدة وكنا نقلق دائمًا بشأن الأشياء الجديدة كما ظللنا نشتكي دومًا من الأجيال الأصغر سنًّا، ومن المؤكد أن معظم ذلك ما هو إلا تخمين معجون بخوف من التكنولوجيات في منتصف العمر، وأعتقد أن الجواب على هذا يختلف هذه المرة إذ يزداد انتشار الشاشات في كل مكان وقد أصبحت باعثة على الإدمان كما أنها أصبحت مفروضة»(1).

حقًّا لقد أصبحنا نعيش واقعًا أساسه الشاشات والرقمنة لكن المشكلة تكمن في ذلك الفارق الهائل الذي تؤثر به هذه التقنيات الرقمية على حياتنا؛ فقد كانت كل التقنيات التكنولوجية السابقة مستخدمة كوسائل لاستمتاع الإنسان والتقريب بين المسافات، لكن التقنيات الرقمية الآن أصبح لديها القدرة على أن تتحول لتصبح هي الغاية بدلًا من أن كانت الوسيلة! لقد أصبحت هي أسلوب الحياة ذاته؛ إذ على الرغم من أن الكثيرين لازالوا يستخدمون «الإنترنت للقراءة أو تشغيل الموسيقى والتعلم كجزء من حياتهم في عالم ذي ثلاثة أبعاد، فإن العالم الرقمي يوفر إمكانية أو حتى إغراء لأن يصبح عالمًا قائمًا بذاته من التواصل الاجتماعي إلى التسوق والعمل والتعلم واللهو فإن كل ما نقوم به كل يوم يمكن الآن أن يحدث بطريقة مختلفة جدًّا في مساحة موازية يتعذر تحديدها، وللمرة الأولى على الإطلاق تتفوق الحياة أمام شاشة الحاسوب على الحياة الحقيقية»(2).

وليس في ذلك الكلام السابق أي مبالغة، فقد أصبحنا بالفعل أمام جيل من الشباب يتكون ويتشكل طبقًا لهذه الحياة الحاسوبية، بل هو يحياها فعلًا وقد تكون لديه هي بالفعل الحياة المفضلة على الحياة الواقعية المادية؛ إنه «ذلك الجيل الذي يداوم على أن يسأل ويجيب عن «أين أنت؟» على خريطة جوجل الحياتية، الجيل الذي فقد الاتصال مع الواقع.. جيل مفتون بالاصطناعي والزائف، جيل لا يمكنه أن يتحمل أي شيء بطيء الخطى.. جيل يتألف من صور ذاتية selfies نرجسية ومتمركزة حول الذات»(3)، إن هذه الحياة الافتراضية لهذا الجيل تبدو إذا ما تأملنا قليلًا أنه في العام 2013م احتوى إنستجرام على أكثر من 23 مليون صورة موسومة «سيلفي selfie»، و51 مليون صورة موسومة «مي – me» وبعد ذلك بحوالي العام كانت الصور الموسومة «سيلفي» قد بلغت أكثر من الضعف إذ بلغت 52 مليونًا، والموسومة «مي – me» قد بلغت ثلاثة أضعاف الرقم السابق إذ أصبحت 144 مليونًا»(4).

وبالطبع فنحن لا يصح ولا ينبغي أن ننكر على هذا الجيل الافتراضي الذي يحيا هذا الواقع الافتراضي حقه في أن يحيا الحياة التي يراها، فقد أتاح له الإنترنت والفضاء الإلكتروني اللا محدود العابر للزمان والمكان قدرًا كبيرًا من الحرية التي جعلته مستقلًا بتقرير مصيره ويحدد صداقاته كما يشاء، وأعطت له تلك المسافة غير المسبوقة من التعبير عن ذاته وعن كل ما يجول بخاطره دون أي قيود سواء كانت اجتماعية أو أخلاقية أو دينية أو غير هذه وتلك من القيود.

لكن السؤال المحير هو: كيف نسمح لأنفسنا كبشر أسوياء بأن تحدد لنا هذه التكنولوجيات الاتصالية الجديدة هويتنا وتتشكل بها ذواتنا؛ كيف نسمح لها أن تحولنا من كائنات بشرية إلى كيانات معلوماتية؟! إلى أين ستقودنا هذه التطورات الجديدة وهي بلا شك ستستمر بلا توقف وبلا هوادة لتسير بنا نحو المجهول؟! والطريف أنها تفعل فينا فعلها وتسيرنا نحو المجهول ونحن نقف إزاءها فخورين بعدم استعدادنا لمواجهة ما ستسفر عنه من نتائج ذات احتمالات غير محدودة تنبئ بأننا قد أبحرنا كبشر في بحر من التوهان والتكهنات التي لم نعد قادرين على لملمة أنفسنا وعقولنا إزاءها!! وربما يمكننا فهم ما يجري حولنا من هذه التطورات ونتائجها الخطيرة من خلال تساؤلات مبدئية عن معنى العقل، وما الفرق بينه وبين المخ، وما هي حدود التفكير العقلي، وما هي طبيعته، وهل يتغير العقل بتغير وتطور أنماط تفكيره عبر العصور!! وأخيرًا هل سيستطيع العقل البشري مواجهة هذه التطورات الخطيرة والتشكل تبعًا لها والتكيف معها، ومن ثمّ هل يمكنه في المستقبل توجيه التطورات التقنية الخاصة بالعقل والذكاء الاصطناعي لمصلحته في النهاية؟!

ثانيًا: ماهية العقل البشري وكيفية عمله:

الكل يعرف الآن أن العقل هو منتج الأفكار، وقد أكد علماء اليوم وبعيدًا عن كل خرافات الماضي البعيد والقريب «أن الأفكار والعقلانية يتركزان في المخ»(5)، ومن ثمّ فقد تم حسم علاقة العقل بالمخ والجسم؛ إذ إن البعض كان يرى في الزمن القديم وخاصة في الحضارة المصرية واليونانية القديمتين أن القلب هو مركز ومقر الوظائف العقلية(6)، وكان أرسطو وهو قمة النضج العلمي في الحضارة اليونانية يرى أن العقل بما هو كذلك قوة مفارقة للجسم، وقد أكد على ذلك ببراهين عديدة أبرزها أنه (أي العقل) لا يتأثر – كما هو حال الحواس – بقوانين الجسم أو قوانين المادة؛ حيث إن العقل تزداد إدراكاته قوة بكثرة استخدامه بينما تضعف الحواس بمرور الوقت وبكثرة الاستخدام(7).

أقول إن العلم الحديث قد حسم هذه المسألة فيما يخص أن العقل والأفكار العقلية مقرها «المخ» في الجسم الإنساني، لكنهم اختلفوا في الحديث عن ماهية العقل؛ فقد نظر البعض إليه على أنه أشبه بالحاسب الآلي، وقد كان أول من ألمح إلى هذه الفكرة – رغم أنه لم يكن قد عرف الحاسب الآلي بعد – هو الفيلسوف الإنجليزي الشهير توماس هوبز الذي قال في القرن السابع عشر «العقل لا يخرج عن كونه حسابًا فما هو إلا الجمع والطرح»(8). وقد تمادى بعض المعاصرين فتساءلوا بوضوح: هل يعد المخ جهاز كمبيوتر بحق»(9)، لكن الأمر الواضح أنه ليس كذلك تمامًا؛ وكما بيّن ستيفن بينكر S. Pinker في كتابه «اللوح الفارغ» الصادر عام 2002م فإن النظرية الحاسوبية للعقل لا تزعم أن العقل جهاز كمبيوتر، وإنما تزعم فقط أنه يمكننا تفسير العقول ومعالجة معلومات البشر بتطبيق بعض المبادئ الحاسوبية نفسها»(10).

على كل حال؛ فإن تشبيه العقل بجهاز الكمبيوتر لا يلغي مطلقًا أن ثمة فروقًا دقيقة بينهما يدركها الجميع؛ فالبشر يملكون القدرة على الاعتقاد بينما الأجهزة لا تعرف ذلك، وقد أكد ذلك الفيلسوف الطبيب راي تاليس Ray Tallis في مؤلفه الشهير «لماذا لا يعد العقل جهاز كمبيوتر؟» عام 2004م، فقد أشار إلى أنه على الرغم مما زعمه فيلسوف العقل الشهير جون سيرل J. Searle من

أن أجهزة الكمبيوتر مثل العقل هي على حد سواء تقوم بمعالجة الرموز فإن هذه الرموز تعد أمرًا ذا معنى بالنسبة للشخص الذي يفهمها في الواقع. إن أجهزة الكمبيوتر في نظر تاليس لا تتجاوز كونها أطرافا صناعية فهي لا تقوم بعمليات حسابية أكثر من الساعات التي يحسبون بها الوقت، فالساعات تساعدنا على معرفة الوقت ولكنها لا تفعل ذلك من تلقاء نفسها»(11).

وعمومًا فقد كشف كريس شاثام Chris Chatham حوالي عشرة فروق بين العقل والكمبيوتر أهمها أن الأمخاخ البشرية أنالوجية Analog أو تناظرية بينما أجهزة الكمبيوتر بانيارية Binary أو ثنائية وهو ما يعني أنه في حين تكون ترانزستورات الكمبيوتر إما في حالة تشغيل أو توقف، يمكن للخلايا العصبية بالمخ أن تتباين في معدل الاضطرام ويستند اضطرامها المحتمل إلى أساس المدخلات التي تتلقاها غيرها من الخلايا العصبية، كما أن للأمخاخ بنية تشريحية جسمية بينما تفتقد ذلك أجهزة الكمبيوتر، كما أنه رغم أننا نشارك الكمبيوتر القيام بتخزين المعلومات واسترجاعها إلا أننا نفعل ذلك بطريقة مختلفة عما تقوم به الأجهزة. إذ بينما تقوم الأجهزة بالتخزين وفقًا لرموز وعناوين محدودة، نجد أنه ليس لدينا فكرة عن الموقع الدقيق لذكرياتنا!(12).

وقد كشفت الدراسات الأحدث للمخ أو للدماغ البشري أن المدخلات الخارجية التي نغذي بها أدمغتنا البشرية تعمل في الوقت نفسه على تغيير تنظيم خلايا الدماغ وبالتالي طريقة تفكيرنا، وقد عنى ذلك الأمر براين كولب Kolb الخبير في النماء الدماغي بقوله: «إن أي شيء يغير دماغك سيغير ما ستصير إليه، لا ينتج دماغك عن طريق جيناتك فحسب، بل يجري نحته بفعل عمر كامل من الخبرات. تعمل التجربة على تغيير نشاط الدماغ وهو ما يعمل على تغيير التعبير الجيني. إن أي تغيرات سلوكية تراها تعكس تغيرات في الدماغ والعكس صحيح أيضًا فمن الممكن أن يغير السلوك الدماغ»(13). إذن تختلف أمخاخنا البشرية عن المخ الكمبيوتري في أن أمخاخنا قابلة للتطور والتغير والتأثير والتأثر بسلوكنا في الحياة اليومية، بينما يخيم السلوك والثبات والآلية البحتة على مخ الحاسوب!

وقد كشفت بعض الدراسات عن حقيقة مثيرة هي أننا لا نحتاج للمشاركة في أي نشاط أو مهام تدريبية معينة من أجل أن يتغير العقل؛ إذ إن ذلك سيحدث في أي حال نتيجة للتجارب التي نمتلكها والبيئة التي توجد فيها؛ فهذه شاردن بيجلي Begley تقول في كتابها المهم «العقل اللدن»: إن المشابك العصبية الجديدة وهي الوصلات التي تربط بين العصبون والآخر، هي التعبير المادي عن الذكريات، وبهذا المعنى فإن الدماغ يخضع لتغير مادي مستمر.. يعيد الدماغ صنع نفسه طوال الحياة وذلك استجابة للمتغيرات الخارجية لبيئته ولتجاربه»(14).

ولنفهم ما قالته هذه العالمة الجليلة، فإن مخ الإنسان مكون من منظومة خلايا عصبية تتكون كل خلية منها من جزء ليفي بالغ الطول يعرف باسم المحور العصبي axon وتتشعب المحاور العصبية إلى بدائل منفصلة عند مواضع مختلفة وكل واحدة منها تنتهي إلى ما يسمى بالمشبك أو التشابك العصبي synapse وتعبر المشابك عن الموصلات التي تنتقل خلالها الإشارات من كل خلية عصبية إلى الخلايا العصبية الأخرى عن طريق مواد كيميائية تسمى الناقلات العصبية، وتعد بعض المشابك

ذات طبيعة تنشيطية مع الناقلات العصبية حيث تميل إلى تعزيز تنشيط الخلية العصبية التالية، في حين يكون بعضها الآخر كابحًا يميل إلى إعاقة تنشيط الخلية التالية، وإذا كان لكل المشابك قدرات ثابتة لكان المخ يشبه إلى حد بعيد جهاز الكمبيوتر، لكن قدرات المشابك بالتأكيد يمكن أن تتغير، وهناك نظريات متعددة عن كيفية تغيرها(15).

وبالطبع فإن هذا التفسير الفيزيائي لكيفية عمل العقل ومكوناته، يتوافق مع ما قلناه سابقًا عن تغير العقل ويتوافق بالتالي مع المقولة البيولوجية المعروفة التي مفادها أن «تنشؤ الفرد» ontogeny يعكس «تاريخ تطور السلالة» phylogeny أي أن نماء الدماغ الفردي يعكس التطور(16). ومن ثمّ فإن الأشياء أو الأفكار العقلية مثل العاطفة والجمال والإبداع والإلهام والفن هي أمثلة لأشياء يصعب رؤية نشأتها من أي من أنواع الوصف الحسابي. إنها تتضمن ما يطلق عليه العلماء «الوعي» ورغم الصعوبة التي يواجهونها في تعريف الوعي بدقة إلا أنه مع ذلك يمكن التعرف عليه فيزيائيًّا من وجهة نظر روجر بنروز R. Penrose؛ إذ يوجد في رأيه وجهان مختلفان من الوعي أحدهما يمثل الجوانب السلبية وهي تتضمن الإدراك وإدراج الأشياء وتمييزها مثل إدراك الألوان وتوافق الأشياء مع بعضها واستخدام الذاكرة، وعلى الجانب الآخر توجد الجوانب الفعالة للوعي وهي تتضمن مفاهيم مثل الإرادة الحرة وإجراء المطلوب منا تنفيذه في ظل إرادتنا الحرة واستخدام هذه المصطلحات يعكس أوجهًا متباينة لوعينا(17).

والجدير بالذكر هنا أن عالم الفيزياء الكبير ستيفن هوكنج يرفض الحديث السابق عن «الوعي» إذ إن الوعي ليس خاصية نستطيع قياسها من الخارج، ولذلك فهو يفضل الحديث عن «الذكاء» باعتبار أنه يمكن قياسه من الخارج(18).

وبعيدًا عن هذا النقاش المستعر بين روجر بنروز وستيفن هوكنج حول مسألة الوعي والفرق الذي يراه هوكنج بين الذكاء والوعي، فإنه يظل الفرق قائمًا بين عمل العقل البشري وعملياته التي تبدأ من الإدراك حتى الوعي سواء كان ظاهرًا فيما يعرف بالذكاء الذي يمكن قياسه، أو كان داخليًّا يخص الكائن الحي ويعبر عن نوع من الفهم الذاتي الذي لا يمكن للآلات الحاسبة أن تقوم به! سيبقى الفرق لأن لدى الكائن وعيًا ذاتيًّا يظل كامنًا في الشعور أحيانًا وقد تعبر عنه الكلمات الملفوظة أحيانًا أخرى، وقد يظهر في لوحة أو في قصيدة أحيانًا ثانية. وهذا التنوع في نواتج الوعي والشعور لا يملكه بالتأكيد سوى الإنسان.

وقد نخلص مما سبق إلى التأكيد أولًا: على أنه مهما اختلفت منظوراتنا(19) نحو العقل ومعناه، بأن كل هذه التطورات في واقع الحال تدور – كما يتضح لنا من تاريخ تناول الفلاسفة والعلماء لمعنى العقل عبر العصور – حول علاقة العقل بالجسم فثمة نظرية ثنائية تقرر ثنائية العقل والجسم، وثمة نظرية أحادية توحد بينهما، ثمة نظرية مادية تقرر فيزيائية العقل وثمة نظرية بيولوجية تفسر حيوية العقل، وثمة نظريات معاصرة تربط بينه وبين الحاسوب وتنظر إليه على أنه مجرد حاسب آلي، وثمة أخرى ترفض ذلك، إن كل هذه الآراء وغيرها حول طبيعة العقل تؤكد بما لا يدع مجالًا للشك

أن ماهية العقل وتفسير كيفية قيامه بنشاطاته الفكرية ما يزال وربما سيظل لفترة طويلة في المستقبل مسألة غاية في التعقيد والإلغاز.

وثانيًا: إن ثمة فروقًا جوهرية بين العقل البشري والكمبيوتر وليس معنى أن ثمة تشابهات بين طريقة عملهما التي تعتمد على الرموز والقوانين والعمليات الحسابية، أن هذا يمكن أن يؤدي عمل ذلك، فهذه التشابهات إنما مردها في الأساس إلى أن العقل البشري حينما تدرج في إبداع الكمبيوتر ببرمجياته وعملياته الآلية المعقدة إنما حاول أن يبدع آلة تساعده في التنظيم الآلي لفئات الأشياء والمعلومات التي غزاه هو بها وصنع له على غرار كل المصنوعات الآلية ما يمكنه من اختزان هذه المعلومات واستعادتها وفق آليات حسابية ورمزية معينة.

وثالثًا: أن ما يعزى إلى الكمبيوتر من مهارة وسرعة إنما هي ناتجة عن الميكنة والآلية التي يعمل بها، تلك الميكنة أو الآلية التي لا يعوقها أي عوائق شعورية أو حدسية أو عاطفية ربما تعوق العقل البشري عن القيام بنفس العمليات وبنفس السرعة!

ورابعًا: إن أهم خصائص العقل البشري هو قدرته الفائقة على الوعي بذاته وبعملياته المعرفية، ذلك الوعي الذي لا يمكن قياسه، وهو ذات الوعي الذي ربما يكون أساسًا لحدوس جديدة ينتج عنها إبداعات أكثر جدة. وهذه الحدوس والإبداعات هي أساس التطور الذي يلحق بمثل هذه الأجهزة وكيفية عملها في المستقبل القريب والبعيد، فهي أولًا وثانيًا وثالثًا آلات صنعها وأبدعها الإنسان وهو بلا شك – رغم كل المخاطر المستقبلية التي سنشير إليها فيما بعد لهذه الآلات وتقنياتها المتطورة – قادر على أن يتطور معها وهو يطورها، وقادر على أن يتجنب تلك المخاطر إذا ما تجاوزت الحد الذي يمكن السماح به حتى لا تقضي على مستقبل البشر وتتسبب في فناء الجنس البشري.

ثالثًا: بين العقل البشري والذكاء الاصطناعي:

بداية لابد أن نعرف أن الذكاء الاصطناعي هو عبارة عن سلوك وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية بما يجعلها تحاكي القدرات البشرية وأنماط عملها، ومن أهم هذه الخصائص القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة. وكان جون مكارثي هو الذي صاغ هذا المصطلح منذ عام 1956م وعرفه بنفسه بأنه «علم وهندسة صنع الآلات الذكية»(20)، كما عرفه أندرياس كابلان ومايكل هاينلين بأنه «قدرة النظام على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح والتعلم من هذه البيانات واستخدام تلك المعرفة لتحقيق أهداف ومهام محددة من خلال التكيف المرن»(21).

ويزعم بعض علماء وفلاسفة المستقبل أن الذكاء الاصطناعي سوف يتجاوز حدود التقدم وسيغير الإنسان تغييرًا جوهريًّا وأنه سوف يصل إلى نقطة يصبح عندها قادرًا على تحسين نفسه بمعدل يتجاوز كل ما يمكن تصوره في الماضي»(22).

ولعل السؤال الذي عادة ما يستثير النقاش هنا فيما يتعلق بعلاقة العقل البشري بالكمبيوتر أو «العقل» الحاسوبي هو: هل من الممكن أن يأتي اليوم الذي يصبح للكمبيوتر فيه ما ندعوه «العقل»؟!

وبالطبع فإن هذا السؤال قد نتج عن التقدم الكبير الذي أحرزه العلم والعلماء في مجال الذكاء الاصطناعي، والحقيقة أن ثمة فرقًا بين برامج الأبحاث المتواضعة في هذا المجال وبين الأبحاث الطموحة؛ وهذا ما عبر عنه جون سيرل حينما ميز بين ذكاء اصطناعي قوي وذكاء اصطناعي ضعيف؛ فالهدف من الذكاء الاصطناعي الضعيف هو مجرد المحاكاة الناجحة للحالات الذهنية بدون أي محاولة لجعل الحاسب واعيًا أو مدركًا لذلك، بينما الهدف من الذكاء الاصطناعي القوي هو جعل الحاسب مماثلًا للتفكير البشري(23).

وقد وضع آلان تورنج أحد الرواد في مجال الذكاء الاصطناعي اختبارًا شهيرًا للإجابة عن هذا السؤال: هل يستطيع الكمبيوتر التفكير؟ وكان رأيه أنه يؤمن بأن الكمبيوتر يمكن أن يقال عنه إنه يفكر إذا وضع الكمبيوتر بحجرة مفردة بجوار حجرة أخرى فيها إنسان لديه نفس الأسئلة التي تطرح عليه من قبل إنسان يمثل الطرف الثالث، وكانت ردود الكمبيوتر بشكل لا يمكن التمييز بينها وبين ردود الإنسان الذي يحل نفس الأسئلة!(24).

وبالطبع فقد لاقت هذه الإجابة من تورنج الكثير من الانتقادات؛ إذ لا تزال مسألة استجابة الحواسيب ومدى حساسيتها موضع شك والجدل حولها لا يزال مفتوحًا. ومع ذلك فقد أثبتت بعض التجارب أن مستويات الذكاء الاصطناعي عند الآلة قد تتفوق على الذكاء الإنساني؛ فقد تفوقت الآلة على «لي سيدول» بطل العالم في لعبة «جو» في المباراة التي أقيمت بينهما وشاهدها مئات المشجعين وملايين المشاهدين على شاشات التليفزيون في 12 مارس 2016م. ولعبة «جو» لعبة ألواح لا نظير لها ويقال إنها تعبر عن تأمل في معنى الحياة ويوجد فيها عدد هائل من الحركات المحتملة لدرجة أنه يقال إن حركاتها تزيد على جزئيات الكون المعروفة، ويتدرب لاعبو «جو» الجادين معظم الوقت تقريبًا منذ سن الخامسة وهم يعتقدون أن اللعبة شكل من أشكال الفن والفلسفة وتتطلب مستويات فائقة من الذكاء والحدس والتخيل. ويحتفى بالمشاهير من أبطال اللعبة ويتحدثون عنها وكأنها تعلمهم «فهم الفهم» ويشيرون إلى الحركات المبتكرة التي تمكن صاحبها من الفوز على أنها «إلهام»(25).

وبالطبع فقد حزن بطل العالم حزنًا شديدًا على خسارته ثلاث جولات من أصل خمسة، وبدت خسارته آنئذٍ وكأن الجنس البشري كله قد فشل أمام الآلة، فقد هزمته الآلة «ألفاغو» وهي آلة صممت في مختبر الذكاء الاصطناعي ديب مايند Deep mind التابع لشركة جوجل العملاقة وتعمل وفق شبكات عصبية ذات طبقات عميقة تحاكي دماغ الإنسان وجهازه العصبي. وقد أقر المهندسون من خبراء الذكاء الاصطناعي الذين صمموا هذه الآلة بأنهم «لم يفهموا الكيفية التي يعمل بها حدس الآلة»! لقد ذهل الجميع حينئذٍ وتأكد لهم أن ثمة شيئًا فريدًا يميز الطبيعة الإنسانية قد زال(26)!

والطريف أن نوربرت وينر رائد علم التحكم الآلي (السيبرنطيقا) قد توقع منذ أكثر من نصف قرن التحديات الضخمة للذكاء الاصطناعي والكآبة التي يمكن أن تنتج عنه؛ فقد كتب وينر – وهو غير مؤمن – في كتابه «الإله وغوليم» عام 1964م متنبئًا بمجموعة من الظروف اللاهوتية والأخروية المصاحبة للذكاء الاصطناعي مع هاجس بخطر طبيعي وميتافيزيقي، كتب أن نظم التعلم الذاتي ليست قادرة من الناحية النظرية فحسب على التعلم الذاتي غير المبرمج بل أيضًا قادرة على إنتاج وتطوير ذاتها، والأهم من ذلك أنها ستكون قادرة على التواصل مع البشر بطرق مستقلة! لقد تنبأ وينر آنذاك بأن الباحثين سيشيدون آلة تلحق هزيمة ببطل العالم في أعظم لعبة ألواح صنعت من قبل وكأنه يلمح إلى لعبة «جو» التي سبق الإشارة إليها والتي يمتد تاريخها إلى ثلاثة آلاف عام مضت في الصين، واقترح كمبدأ عام في علم الحركة الآلية أنه يمكن استخدام آلة تجيد لعب الألعاب ولكي نضمن أداء آليًّا لأي وظيفة لابد أن تخضع الوظيفة لمعايير موضوعية واضحة وستتمكن الأنظمة عندما يحين الوقت من الدخول في صراعات البيئة والأمن الغذائي والتنمية والدبلوماسية.. ومن ثمّ فقد ألمح إلى احتمالية أن تتخذ آلة التعلم الذاتي الاصطناعية قرارًا بالحرب النووية(27).

والحقيقة أن هذا الذي يقوله نوربرت وينر لم يعد مجرد نبوءات تمت قبل خمسين عامًا، فقد غرد ديمس هاسابيس المتخصص في تطوير ألعاب الكمبيوتر والرئيس التنفيذي والمؤسس المشارك لـ «ديب مايند»: إن الخيال هو أحد مفاتيح الذكاء العام ومثال قوي أيضًا على الأفكار المستوحاة من علم الأعصاب والذي يؤدي إلى الذكاء الاصطناعي»(28)، وقد فسر هاسابيس في العديد من المناسبات التي حقق فيها «ألفاغو» انتصارًا أهمية الخيال الذي يتكون من قدرات على تصميم سيناريوهات المستقبل وعواقبها بسرعة هائلة وعبر مجموعة هائلة من التراكيب بما في ذلك الحركات المحتملة للخصم، فضلًا عن ذلك فإن المقصود بإدارة الشبكات العصبية هو أن يكون خيالها ديناميكيًّا ومنتجًا لا خاملًا وسلبيًّا(29).

وإذا كان هناك أفراد أو جهات لا تزال ترفض أن تنسب أي درجة من الذكاء إلى الآلات الآن أو في المستقبل فإن آرثر سي. كلارك يرد عليهم في كتابه «لقطات من المستقبل» قائلًا: إن هذا الموقف يناظر الموقف الذي اتخذه الكيميائيون في أوائل القرن التاسع عشر؛ إذ كان من المعروف وقتئذٍ أن كل الكائنات الحية تتكون من عناصر مشتركة قليلة هي الكربون والهيدروجين والأوكسيجين والنيتروجين، وكان المعتقد الصارم عند الجميع هو أن مواد الحياة لا يمكن صنعها من «مجرد» المواد الكيميائية وحدها إذ لابد من مكون آخر أو مبدأ حيوي يظل أو سيظل مجهولًا للإنسان إلى الأبد، لقد كان الاعتقاد أن هناك حاجزًا لا يمكن النفاذ منه ما بين عالمي الكيمياء غير العضوية والكيمياء العضوية! وقد انهار هذا الحاجز في عام 1828م عندما تمكن وهلر من تركيب البولينا واتضح له أنه لا يوجد أي فارق بالمرة بين التفاعلات الكيميائية التي تجري في الجسم وبين تلك التي تجري في المعمل! وكان في ذلك صدمة كبيرة لتلك النفوس الورعة التي كانت لاتزال تؤمن بأن ميكانيكا الحياة لابد وأن تكون دائمًا فوق فهم الإنسان أو فوق أن يقلدها! وهو نفس الشيء الذي يحدث الآن عندما يطرح أمامنا أن الآلات يمكنها التفكير(30).

إن الحقيقة التي يراها كلارك هي «أنه يمكن للمرء أن يكتشف من النظر في تتابع الأحداث بهذا الصدد أن أول خطوتين أو ثلاث قد اتخذت في هذا الطريق الذي سيؤدي من «الهوموسابينز» إلى «الماكينوسابينز»؛ إذ توجد الآن آلات أو ماكينات تستطيع أن تتعلم بالخبرة مستفيدة من أخطائها فلا تكررها، وقد صنعت هذه الماكينات بطريقة لا تجعلها سلبية في انتظار التعليمات، وإنما تستكشف العالم من حولها بأسلوب لا يمكن أن يسمى إلا بأنه فضولي. وهناك ماكينات أخرى تبحث عن إثباتات للمبرهنات في الرياضيات أو المنطق وتطلع علينا أحيانًا بحلول مفاجئة لم تخطر في بال صانعيها أبدًا(31).

ويتنبأ كلارك بأن هذه الآلات الاصطناعية الذكية ستنمو وسيتجاوز مداها حدود الفكر البشري بمجرد أن يظهر الجيل الحاسم من الكمبيوترات، وهو الجيل الذي ستصممه الكمبيوترات الأخرى الأكثر تقدمًا والآلات وليس البشر! وقد يكون من الممكن أن أول ماكينات مفكرة أصيلة سوف «تنمي» بدلًا من أن «تبني». وقد تم بالفعل إجراء بعض التجارب بحسب هذه الخطط، وصنعت كائنات اصطناعية عديدة لها القدرة على أن تعيد صنع توصيلاتها لتتكيف مع الظروف المتغيرة! (32).

إن كلارك يذهب في مجال المقارنة بين المخ البشري والآلات الاصطناعية الذكية إلى القول بأن خلايا مخنا البشري بطيئة الفعل وكبيرة ومبددة للطاقة عندما تقارن بعناصر الكمبيوتر الممكنة نظريًّا التي لا يكاد حجمها يزيد عن حجم الذرة؛ وقد أجرى العالم الرياضي جون فون نيومان حسابات تبين أن الخلايا الإلكترونية يمكن أن تكون أكفأ من الخلايا البروتوبلازمية بعشرة ملايين مثل! وهي بالفعل أسرع منها في التشغيل بمليون مرة! ولما كان من الممكن مقايضة السرعة بالحجم، فإن من المتوقع أن الكمبيوتر الذي تعادل قدرته المخ البشري لا يلزم أن يكون أكبر من علبة كبريت!(33).

رابعًا: صورة المستقبل بين العقل البشري والذكاء الاصطناعي:

إيماءً إلى ما أشرنا إليه في الفقرة الأولى فإن العقل البشري كامن في المخ أو الدماغ، والدماغ هو امتداد للحبل الشوكي الذي يشكل اللب الداخلي للدماغ والذي تتمحور حوله البنى التشريحية الأخرى، ومن الناحية الوظيفية يعد هذا أكثر أجزاء الدماغ أساسية وهو مشترك حتى مع الزواحف وهو ينظم كل الوظائف الحيوية للجسم مثل التنفس ودورات النوم والاستيقاظ والاستثارة الفكرية(34).

وعلى حين أنه لا توجد منطقة واحدة مخصصة في الدماغ هي المسئولة حصرًا عن جعلنا بشرًا، تُظهر القشرة أمام الجبهية اختلافات كمية هائلة بين جنسنا البشري والحيوانات الأخرى؛ فهي تمثل 33% من الدماغ البشري البالغ لكنها تمثل 17% فقط في دماغ الشمبانزي وهو أقرب أقربائنا. تمتلك القشرة أمام الجبهة عددًا من الاتصالات بجميع المناطق القشرية الأخرى أكثر من أي جزء آخر من القشرة المخية، وبالتالي فهي تؤدي دورًا رئيسيًّا في التماسك التشغيلي للدماغ(35).

ومن المعروف – كما أشرنا له من قبل – أن أحد المكونات الأساسية للمخ هو منظومة الخلايا العصبية والمشابك الناقلة؛ ويمكن الإشارة إلى مدى الاعتماد على أحد المشابك في نقل رسالة خلية عصبية إلى التالية بمصطلح «قدرة» المشبك. وإذا كان لكل المشابك قدرات ثابتة لكان المخ يشبه إلى حد بعيد جهاز كمبيوتر. ومع ذلك فإن قدرات المشابك بالتأكيد يمكن أن تتغير، وهناك نظريات متعددة عن كيفية تغيرها(36).

وفي هذه العبارة الأخيرة ربما نجد الفرق الذي أشرنا إليه سابقًا بين عمل المخ البشري وعمل مخ الكمبيوتر، فقدرات المشابك والخلايا العصبية يمكن أن تتغير، وهذا ما عبر عنه العلماء المتخصصون بالتساؤل عن طبيعة عمل الخلايا العصبية الفردية، وهل تعمل كأنها مجرد وحدات حسابية؟!

وجاءت إجاباتهم تؤكد أن الخلايا العصبية عند الإنسان أشياء معقدة جدًّا ومليئة بالتفاصيل(37). لقد اعتبروا أن الوعي الإنساني الناتج عن عمل هذه الخلايا العصبية في العقل الإنساني شيء كوني، وأن أي عملية فيزيائية مسئولة عن الوعي لابد أن تكون ذات خاصية كونية بصفة أساسية(38).

ولعل تلك الخصائص التي يتميز بها عمل العقل الإنساني عن عمل آلات الذكاء الاصطناعي تجعلنا نعيد التساؤل عن مستقبل هذه الآلات الاصطناعية في علاقتها مع العقل الإنساني الذي صنعها؟! وربما يكون التساؤل أكثر وضوحًا حينما يصاغ على النحو التالي: لأيهما سيكون المستقبل خاصة وقد تحدثنا من قبل عن قدرة هذه الآلات الاصطناعية المتنامية؟!

بداية لا بد من التأكيد على أن الذكاء لا يمكن أن ينشأ إلا من حياة؛ إذ إن هناك ميزة مبدئية للكائنات الحية والبشر هي أنها كائنات يمكن أن تصلح من نفسها ذاتيًّا وتكاثر من نفسها بسهولة وبحماس! لكن هذه الميزة تتضاءل حينما يقول آرثر كلارك بأن تفوقها – في هذا الصدد – «سيكون عمره قصيرًا؛ فقد تم بالفعل استنباط المبادئ العامة التي تمكن من إنشاء ماكينات تقوم ذاتيًّا بإصلاح نفسها والإكثار من نفسها»!(39).

وحين المقارنة بين قدرة هذه الماكينات الذكية وبين قدرة البشر يقول كلارك «إننا ككائنات بشرية من لحم ودم نستطيع أن نستكشف الفضاء ونصل إلى التحكم الدقيق في أجزاء متناهية الصغر منه، أما الكائنات المصنوعة من معدن وبلاستيك فهي وحدها التي تستطيع حقًّا أن تقهره، وهذا ما يحدث الآن فعلًا؛ فسفن الفضاء مثل فوياجير والباحث عن الدرب كان فيها أمخاخ دقيقة الصغر تلمح بالذكاء الاصطناعي الذي سيتم ذات يوم إطلاقه إلى النجوم! ولعل الأمر أن «الذكاء» لن يتمكن من التوصل إلى أكمل صورة له إلا في الفضاء عندما يواجه ظروفًا بيئية أشد قسوة وتعقيدًا عن أي ظروف توجد في كوكبنا هذا، فالذكاء مثله مثل الخواص الأخرى يتنامى بالكفاح والصراع. وربما سيحدث فيما يلي من عصور أن سيظل الأغبياء باقين فوق الأرض الهادئة بينما يزدهر العباقرة الحقيقيون فقط في الفضاء في عالم الماكينة وليس عالم اللحم والدم(40)!!

على كل حال فإن نبوءات العلماء وخيال صناع الأفلام الخيالية والدراما الروبوتية يشي بأنه ربما تأتي اللحظة التي سوف تحل فيه الماكينات محل الإنسان وتتفوق عليه؛ لقد تخيل أولاف ستابلدون في مؤلفه عن «تاريخ المستقبل» عصرًا لأمخاخ ماردة خالدة يصل عرضها إلى ياردات كثيرة وتعيش في خلايا شكلها كخلية النحل وتحفظ حياتها بمضخات ومنشآت كيميائية وهي وإن كانت لا تتحرك بالمرة إلا أن أعضاء جسمها يمكنها أن توجد حيثما تشاء وبالتالي فإن مركز وعيها يمكن أن يكون في أي مكان فوق الأرض أو في الفضاء. وهذه نقطة مهمة نخفق في تقديرها نحن الذين نحمل أمخاخنا فوق أجسادنا ونعملها فيما حولنا وهي في نفس البنية الهشة مثل أعيننا وآذاننا وأعضاء حسنا الأخرى بما يؤدي إلى نتائج كارثية؛ إن المخ الثابت ما دامت تكتمل لديه وسائل الاتصال عن بُعد لا يكون معوقًا وإنما سيصبح عكس ذلك. ومخنا الحالي وهو محبوس خلف جدرانه العظمية يتصل بالعالم الخارجي ويتلقى انطباعاته عنه عبر الأسلاك التليفونية لجهازه العصبي المركزي وهي أسلاك يتراوح طولها من جزء من البوصة إلى أقدام عديدة! ولن يعرف الواحد منا قط مدى ما يحدث من فارق لو كان طول هذه الأسلاك بالفعل مئات أو آلاف الأميال، أو لو أنها تضمنت وصلات لاسلكية متحركة في حين أن مخه نفسه لا يتحرك إطلاقًا!(41).

والطريف ما تخيله أولاف ستابلدون عام 1930م، قد حولته التجارب العلمية الآن إلى واقع يمكن أن يكون بالفعل إنذارًا دقيقًا بما يمكن أن يحدث في المستقبل؛ فعمل العلماء اليوم حينما يتم بالنظائر المشعة التي يمسكون بها باستخدام أصابع ميكانيكية يتحكمون فيها عن بُعد ويرقبونها بالتليفزيون، يتوصلون إلى انفصال جزئي بين المخ وأعضاء الحس إذ يكونون هم في مكان وعقولهم في مكان آخر(42).

ولعل السؤال الكبير الآن هو: ماذا سيكون عليه مستقبل الصراع بين الذكاء الإنساني والذكاء الاصطناعي لهذه الماكينات التي ابتدعها البشر؟!

إن الإجابة على مثل هذا التساؤل شديدة الصعوبة! ورغم أن الكثيرين يتوقعون حدوث الصدام المروع بين البشر والماكينات، وبالطبع تتفاوت نبوءاتهم حول لمن تكون الغلبة لو وقعت هذه الحرب بين البشر والماكينات! إلا أنه من جانب آخر فماذا لو قلنا إنه كلما كان الذكاء أرقى ربما يكون التعاون بين المتصارعين أكثر! فهل هذا الاحتمال الأخير وارد ومضمون!!

إن ما يشغلنا الآن حقًّا هو: كيف يمكن للبشر أن يضمنوا وهم يصنعون هذه الماكينات الذكية ويطورونها أنها ستظل في خدمة البشر ومنفذة لأوامرهم وبرمجياتهم؟! كيف لهم أن يضمنوا أن تظل هذه الماكينات تحت سيطرة مبدعيها مهما بلغت درجة تطورها وقدراتها؟!

إن هذا هو ما ينبغي أن يكون الشغل الشاغل لصناع آلات الذكاء الاصطناعي التي تحاكي الإنسان شكلًا ومضمونًا! إنهم بدون أن يكون هذا هو شغلهم الشاغل يتجهون بالبشرية إلى مستقبل غامض ومجهول وربما شديد الكآبة!

خامسًا: نحو ميثاق أخلاقي للذكاء الاصطناعي:

ولعل هذا هو ما يقودنا إلى الدعوة إلى التفكير في ضرورة وضع معايير ومبادئ لميثاق أخلاقي لهذا العصر الجديد وثورته التكنولوجية في هذا المجال شديد الأهمية والخطورة في آنٍ معًا: عصر الذكاء الاصطناعي والروبوت المؤنسن شديد الذكاء وشديد الفعالية؛ فهو عصر يتسم بالسرعة اللا متناهية نحو إنتاج مزيد من هذه الآلات الاصطناعية التي بلا شك لها فوائدها العديدة في مساعدة الإنسان في مجالات العمل المختلفة وهى قادرة على المساهمة في تقديم الكثير من الخدمات التي ستسهل حياة الإنسان في كل مجالات الحياة وخاصة في مجال الخدمات الطبية وإجراء العمليات الجراحية وفى مجالات الطيران والفضاء وتقديم خدمات الدعم النفسي ومساعدة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، فضلًا عن زيادة القدرات الإنتاجية في المصانع والدقة في عمليات التشخيص العلاجي والعمليات البنكية والتبادل التجاري...إلخ.

ومع هذه الفوائد الكثيرة التي يجنيها وسيجنيها البشر من هذه التقنيات المتقدمة فإن ثمة ضرورة لوضع معايير أخلاقية للحد من الأضرار المحتملة للصراع المتوقع بين الإنسان البشري والإنسان الآلي التي ربما يكون أقلها الاعتماد عليه في الأعمال اليدوية وأعمال الخدمات الطبية والصناعية. وكما فعل البشر مع التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الجينوم البشري والهندسة الوراثية محاولين الحد من التطورات المؤذية للبشر في هذه المجالات، فإن المطلوب الآن وقبل استفحال الخطر ونشوب الصراعات المحتملة بين الإنسان وآلات الذكاء الاصطناعي أن يتم حوار بين العلماء الذين يقودون هذه الثورة التقنية الجديدة من أمثال بيل جيتس ومارك زوكربرج وآلان ماسك وبين المفكرين والفلاسفة الذين نبهوا ولا زالوا ينبهون إلى ضرورة وضع ميثاق أخلاقي يحدد اتجاه وحدود لهذه الثورة التقنية المعاصرة بما يضمن عدم إساءة استخدامها ويحد من آثارها السلبية النفسية والاجتماعية على الأجيال الجديدة خاصة وعلى مستقبل البشرية بوجه عام.

هوامش الفصل الخامس

(1) جاء ذلك في محاضرة ألقاها R. Watson في الجمعية الملكية للفنون في 21 أكتوبر عام 2010م، نقلًا عن: سوزان غرينفيلد، تغير العقل – كيف تترك التقنيات الرقمية بصماتها على أدمغتنا؟، ترجمة إيهاب عبدالرحيم علي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 445، فبراير 2017م، ص31.

(2) سوزان غرينفيلد، نفس المرجع السابق، ص32-33.

(3) لوتشيانو فلوريدي، الثورة الرابعة – كيف يعيد الغلاف المعلوماتي تشكيل الواقع الإنساني؟، ترجمة لؤي عبدالمجيد السيد، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 452، سبتمبر 2017م، ص94.

(4) انظر، نفس المرجع السابق، ص94.

(5) كريستان جاريت، خرافات شائعة حول المخ، ترجمة أحمد موسى، منشورات المركز القومي للترجمة بالقاهرة، رقم 2826، 2018م، ص45.

(6) نفس المرجع السابق، ص46.

(7) انظر: أرسطو: النفس، الترجمة العربية لأحمد فؤاد الأهواني، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى 1954م، ص108-109.

وراجع كتابنا: تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي، ج3، أرسطو طاليس ومذهبه الفلسفي ونظرياته العلمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة 2014م، ص77-78.

وراجع كذلك كتابنا: نظرية المعرفة عند أرسطو، الطبعة الرابعة دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة 2001م، ص 106- 108.

(8) Hobbes (T.): Leviathan, 1651, Scolar press, 1969.

نقلًا عن كريستان جاريت، المرجع السابق، ص181.

(9) كريستان جاريت، نفس المرجع السابق، ص181.

وانظر أيضًا: صلاح إسماعيل عبدالحق: هل العقل برنامج كمبيوتر؟، منشور ضمن كتاب الفلسفة التطبيقية ـ الفلسفة لخدمة قضايانا القومية في ظل التحديات المعاصرة، تحرير
د. مصطفى النشار، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، 2005م، ص 161 ومابعدها.

(10) Pinker (S.): The Blank Slate: the Modern Denial of Human Nature, New American Library, 2002.

نقلًا عن كريستان جاريت، نفس المرجع السابق، ص181-182.

(11) Tallis (R.) & Aleksander (I.): Computer models of the mind are invalid, Journal of Information technology, 23 (1), pp. 55-62.

نقلًا عن كريستان جاريت، ص182-183.

(12) انظر: كريستان جاريت، نفس المرجع السابق، ص183-184.

(13) نقلًا عن سوزان غرينفيلد، نفس المرجع السابق، ص72.

(14) نقلًا عن: نفس المرجع السابق، ص81.

(15) روجر بنروز: فيزياء العقل البشري والعالم من منظورين، ترجمة عنان علي الشهاوي، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، أبو ظبي، القاهرة، الطبعة الثانية، 2009م، ص145.

(16) سوزان غرينفيلد: نفس المرجع السابق، ص109.

(17) انظر: روجر بنروز: نفس المرجع السابق، ص119.

(18) ستيفن هوكنج: اعتراضات صريحة لعالم اختزال جريء، منشور ضمن كتاب بنروز السابق الإشارة إليه، ص193.

(19) انظر عرضًا مبسطًا لهذه الآراء المختلفة حول طبيعة العقل وعلاقته بالجسد في مادة «فلسفة العقل» الموجودة في الموسوعة المختصرة ويكيبيديا.

https://areikipedia.org/wiki

(20) نقلًا عن موسوعة ويكيبيديا: مادة «ذكاء اصطناعي».

https://areikipedia.org/wiki/p.1

(21) نقلا عن: نفس المرجع السابق.

(22) نفسه، p. 14

(23) نفس المرجع السابق، ص12.

(24) نفسه.

(25) John Cornwell: “ Alpha Golem “ 14 November 2018, Aeon Media http://aeon. Co.

وقد ترجمها د. خالد قطب ونشرت في مجلة «الثقافة العالمية» التي تصدر بالكويت، عدد يناير – فبراير 2019م، ص95.

(26) نفس المرجع السابق.

(27) نقلًا عن نفس المرجع السابق، ص76-97.

(28) نقلا عن نفس المرجع السابق، ص98.

(29) (29) نفسه، ص98.

(30) آرثر سي. كلارك: لقطات من المستقبل – بحث في حدود الممكن، ترجمة: مصطفى إبراهيم فهمي، المشروع القومي للترجمة، القاهرة 2002م، ص300.

(31) نفس المرجع السابق، ص300-301.

(32) نفسه، ص301.

(33) نفسه، ص304.

(34) انظر:

Siegel J. (2004): Brain mechanisms that control sleep and waking, Naturwissenschaften 91, No.8; p. 355-65; Jones, B. E. (2003): Arousal systems, Frontiers in Bioscience 8, p.438-451.

نقلًا عن: سوزان غرينفيلد، نفس المرجع السابق، ص316

(35) سوزان غرينفيلد، نفس المرجع، ص108.

(36) روجر بنروز: فيزياء العقل البشري، مرجع سبق ذكره، ص145.

(37) نفس المرجع السابق، ص147.

(38) نفسه، ص153.

(39) آرثر سي. كلارك: نفس المرجع السابق، ص307.

(40) نفسه، ص308.

(41) نقلًا عن آرثر سي. كلارك: نفس المرجع السابق، ص311-312.

(42) نفسه، ص312.

الفصل السادس

في مستقبليات فلسفة الأخلاق وفلسفة الدين

نظرية الأخلاق العالمية والمؤتلف الإنساني

هانز كونج نموذجًا

«اتبع لبك (أي عقلك أو قلبك) ما دمت حيًّا».

بتاح حوتب (ق 27 ق.م)

«متى أحب الناس بعضهم بعضًا لم تعد هناك حاجة إلى العدل».

أرسطو (ق 4 ق.م)

«إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق».

النبي محمد ﷺ (ق 6، 7 م)

«افعل وكأنك تسن قانونًا عامًّا للناس جميعًا».

كانط (إيمانويل) (ق 18 م)

«لا تعايش إنسانيًّا من دون أخلاق عالمية بين الأمم».

«لا سلام في العالم بدون سلام بين الأديان».

«لا سلام بين الأديان من دون حوار بينها».

هانز كونج (ق 21 م)

تمهيد:

لا شك أن مبحث الأخلاق يُعد المبحث الفلسفي الأهم منذ نشأة التفكير النظري لدى الإنسان، حيث دارت تأملات المفكرين حول منبع الأخلاق لدى الإنسان، إذ اعتبروا أن الفضائل الأخلاقية تظل هي المميز للإنسان، وبقدر ما تكتسب المبادئ الأخلاقية صفة العمومية بقدر ما يرتبط بها البشر على اختلاف ألوانهم وأشكالهم وعصورهم التاريخية.

ومنذ أن اكتشف المفكرون المصريون القدماء «الضمير» باعتباره جوهر وباعث الأخلاق لدى الإنسان، ومنذ أعلن سقراط فيلسوف اليونان الكبير مبدأه الشهير «اعرف نفسك» وأن «الفضيلة واحدة» وإلى الآن ظل البحث مستمرًّا عن أخلاق عالمية واحدة ذات معايير محددة تعلو فيها المبادئ الأخلاقية السامية على حسابات المنافع والمصالح الأنانية للأفراد والشعوب.

وقد لعبت الأديان سواء الطبيعية أو السماوية دورًا مهمًّا في مسيرة الإنسانية نحو أخلاق عالمية شاملة على أساس أن كل دين يؤمن به أصحابه باعتباره دينًا صالحًا للجميع واعتبار دعوته الإصلاحية الأخلاقية صالحة لكل البشر في أي زمان وأي مكان. هكذا كانت ديانات الشرق منذ مصر القديمة وخاصة ديانة أخناتون التوحيدية وكذا كانت البوذية والهندوسية والزرادشتية والكونفوشية فيما قبل الميلاد، حتى الديانات اليونانية كانت تتصور نفسها عالمية واتخذت صورها المتعددة وتعاليمها من تأثرها بديانات الشرق القديم فأواصر القربى مشتركة بين الديانات الأورفية والفيثاغورية والأوليمبية بتلك الديانات الشرقية القديمة وأخذت منها أسماء الآلهة وتصوراتها الأخلاقية والدعوة إلى المصير الأخروي واقتران أخلاقية المرء في حياته الدنيوية بمصيره الأخروي في الثواب والعقاب. ولما ظهرت الديانات الكبرى وخاصة المسيحية والإسلام دعمتا هذه التصورات الأخلاقية والدينية ونقلتها من مجرد التصورات التي يؤمن بها البشر كنتائج لتأملاتهم العقلية في الوجود والمصير إلى عقائد يقينية لدى المؤمنين بها، وظل أمر ارتباط العقائد الدينية بالتعاليم الأخلاقية عالمية الطابع لدى أصحاب هذه الديانات والمؤمنين بها حتى جاء مطلع العصر الحديث حاملًا معه تباشير ما سمي بعصر العلم وتقهقرت الدعوات الأخلاقية والدينية أمام سطوة العلم الحديث وتطور تكنولوجياته للحد الذي جعل البشر ينغمسون في حياة مادية تركزت على تلبية المطالب اللذية للإنسان والتي لم تتوقف عند حد، فأصبح اللهاث وراء حياة لذية تكثر مطالبها الشهوانية يومًا بعد يوم هو نمط حياة الناس في عصر الحداثة وما بعد الحداثة، عصر العولمة وما بعد العولمة، عصر العلمانية وما بعد العلمانية.

إن ما يشهده عصرنا الحالي من انحلال أخلاقي وفوضى سلوكية ينقلب في إطارها الحق باطلًا والباطل حقًّا وتختلط فيه المشاعر الإنسانية بالرغبات الحيوانية. وتتعدد التصورات الأخلاقية بتعدد المجتمعات وبتعدد النظرات النسبية لمفهوم الحياة عند الأفراد والجماعات. إن كل ذلك يعد دافعًا لإعادة النظر من خلال إعادة السؤال القديم – الحديث: هل يمكن إقامة أخلاق إنسانية عامة يتفق حولها البشر؟! هل يمكن أن يرتفع البشر في سلوكهم الأخلاقي والديني إلى الإيمان بمبادئ أخلاقية كونية عالمية فينحاز الجميع إلى السلام بدلًا من الصراع، إلى الحب والتسامح بدلًا من البغض والكراهية، من الفوضى وتضارب المصالح إلى النظام الواحد ومراعاة إنسانية الإنسان بعيدًا عن المنافع الآنية وتحقيق اللذات الشخصية؟ هل يمكن للبشر أن يعودوا إلى الإيمان بمبادئ أخلاق إنسانية واحدة وإن تعددت ثقافاتهم وعقائدهم؟!

إن في تلك التساؤلات يكمن الهاجس الأكبر لظهور هذه الدعوة التي أطلقها هانز كونج لما أطلق عليه «مشروع أخلاقي عالمي» محاولًا تجاوز الاختلافات العقائدية بين البشر إلى وحدتهم وائتلافهم

واجتماعهم حول تلك المبادئ الأخلاقية العالمية التي تجعل من الإنسان إنسانًا بصرف النظر عن عقيدته الدينية أو جنسه أو لونه أو مكانه على الأرض.

أولًا: من هو هانز كونج؟

يعد هانز كونج(1) أحد أهم فلاسفة العصر الحاضر رغم أنه دخل مجال التفلسف من زاوية اللاهوت المسيحي؛ لقد ولد في التاسع عشر من شهر مارس عام 1928م في إحدى المقاطعات السويسرية لأب يعمل في صناعة الأحذية في مدينة سوريز sursee بمقاطعة لوتسرن السويسرية وتعلم في مدارسها حتى حصل على شهادة الـ Matura التي تعادل شهادة الثانوية العامة ودرس بعدها الفلسفة والديانة الكاثوليكية بين عامي 1948 – 1955م في الجامعة الجريجورية في روما. وقد شارك في فعاليات شبابية كثيرة مع المؤمنين من كل الديانات فضلًا عن الملحدين. وقد داوم مع ذاك على التأمل الروحاني لمدة نصف ساعة كل صباح فضلًا عن إعمال العقل الروحاني في الكتاب المقدس، وشغلته حينذاك مسألة التفكير في بعض مقاطع من الإنجيل وخاصة تلك التي تتحدث عن الاحتفالات والمناسبات الدينية. وفي العاشر من أكتوبر 1954م تمت ترقيته في الكنيسة إلى درجة كاهن أبرشي، وتدرج بعد ذلك في المناصب الكنسية وانغمس في التأملات الدينية متنقلًا بين الكنائس والجامعات الدينية وخاصة جامعة مونستر في توبنجن وجامعة إيبرهارد كارلس، وقد طور في ثنايا ذلك خطة إصلاحية كنسية استهدفت إلغاء العزوف عن الزواج ومعاملة المرأة بالمثل ومسكونية ذات بُعد كبير. وقد لمع اسمه بعد ذلك في أوربا كلها خاصة بعد أن عينه البابا يوحنا الثالث والعشرين مستشارًا لاهوتيًّا في المجمع الفاتيكاني عام 1962م.

وقد اشتهر منذ بداية عمله في هذا المنصب الرفيع بجرأته الفكرية وبحثه الدائم في إبراز الحقيقة متنقلًا من هوية الكنيسة إلى هوية المسيحي ووجود الله مرورًا بعصمة البابا وغيرها من الموضوعات اللاهوتية والإنسانية في أسلوب علمي لا يخلو من النقد اللاذع في معظم الأحيان. وقد قاده ذلك إلى نزاع طويل مع الفاتيكان انتهى بعزله من لائحة اللاهوتيين الكاثوليك في الثاني عشر من نوفمبر 1979م، وذلك بعد نشره كتابه «هل يوجد إله؟» كجواب على السؤال عن الله في العهد الجديد.

وقد عين بعد ذلك عام 1980م مديرًا لمعهد الأبحاث في اللاهوت المسكوني في جامعة توبنجن فأصدر العديد من الدراسات والأبحاث التى تصب كلها في إطار التعاون بين الديانات الكبرى والصغرى السائدة في العالم.

وقد أصدر كونج مؤخرًا مذكراته في جزءين تحت عنوان «معركتي من أجل الحرية» بين عامي 2006 و2010م مبينًا كيف قضى حياته في مصارعة الاتجاهات المحافظة والرجعية داخل الكنيسة الكاثوليكية والفاتيكان، وكشف عن أنه قد استطاع زحزحة الكنيسة عن مواقعها التقليدية الانغلاقية التعصبية بعد معارك ضارية وجهد جهيد. وقد كان من المثير حقًّا في حينه أن يؤكد هانز كونج تسليمًا ويقينًا جازمًا بأن محمدًا رسول ﷺ حقيقي بمعنى الكلمة وأن القول بغير ذلك زعم كاذب

ووهم باطل يفتقر للبرهان. وقد نشر كونج حوالي سبعين كتابًا كان أهمها في اعتقادي «مشروع مقاييس عالمية للأخلاق» عام 1990م، ثم «لماذا مقاييس عالمية للأخلاق» عام 2006م. ومن هنا ارتبط مصطلح المقاييس العالمية للأخلاق المسمى بالألمانية weltethos باسم كونج الذي عُد بحق كبير علماء اللاهوت في عصرنا الحالي وذلك نظرًا لجهوده الحثيثة للتقريب بين الأديان جميعًا وخاصة الأديان السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام ودعوته من خلال الدراسة المعمقة لكتبهم المقدسة بالدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه هذه الأديان في صياغة المعايير العالمية للأخلاق.

ثانيًا: التكنولوجيا والأخلاق: أيهما أهم؟

من المعروف بالطبع أن العصر الحديث ترتبط حداثته بالمكتشفات العلمية وما يترتب عليها من مخترعات وتكنولوجيات تصنع المزيد من التقدم في كل مجالات الحياة، وبالطبع فقد انغمس الأوربيون في عصر الحداثة والعلم والتكنولوجيا لدرجة أنستهم أهمية الأخلاق والطاقة الروحية؛ فقد قدمت الحداثة – على حد تعبير كونج – «العلم لا الحكمة، قدمت التكنولوجيا لا الطاقة الروحية، قدمت الصناعة لا علم البيئة، قدمت الديمقراطية لا الأخلاق»(2). وقد حاول كونج نقد ما انتهت إليه الحداثة الغربية حيث تمحورت حول وهم أيديولوجيات النمو الحديثة التي سارت في القرنين الماضيين «كتفاسير علمية شاملة وشبه ديانات جذابة»(3) لكنها في نظره قد فشلت لأنها نصبت هذه الأيديولوجيات التنموية كإله له وصاياه الحازمة «ينبغي أن تعمل دومًا أكثر ودومًا أفضل، ودومًا أسرع»(4)، لكن الواقع قد كشف «أن النمو الاقتصادي كغاية بحد ذاته نتج عنه في العالم أجمع نتائج لا إنسانية مثل تدمير بيئة الإنسان الطبيعية وعدم استقرار اجتماعي عبرت عنه وسائل الإعلام المختلفة، تلك الوسائل التي تردد كل يوم شعارات مثل: نقص في الموارد، صعوبة في المواصلات، تلوث في البيئة، مطر ملوث، تدمير الغابة، تبدل في الطقس، فجوة في طبقة الأوزون، الوضع المأسوي للنفايات، الانفجار السكاني، البطالة الكثيفة، أزمة الديون العالمية، السباق إلى التسلح، مشاكل العالم الثالث، موت نووي! لقد باتت الإنجازات والكوارث التقنية الكبرى تسير جنبًا إلى جنب، ولا حاجة إلى أن يكون المرء نبيًّا كئيبًا ينبئ بالكارثة أو متشائمًا متأصلًا كي يتأكد من أن مجتمعنا الحالي الذي راهن على النمو مهدد بتدمير ذاته»(5).

ولا شك في إطار ذلك من أهمية أن يتساءل المفكرون والفلاسفة: هل يمكن للعلم والتكنولوجيا أن يقودا التقدم الإنساني على هذا النحو الذي يتسم بالآلية والمادية المطلقة، أم من الضروري أن يقود هذا التقدم مبادئ أخلاقية ودينية تدفع هذا التقدم نحو الحفاظ على إنسانية الإنسان؟ إذ إن الأمر الحاسم – على حد تعبير كونج – «هو أن نعرف إذا كانت التكنولوجيا والصناعة تتلاءمان اليوم مع الإنسان وليس العكس!»(6) و«لقد بات حاسمًا في المستقبل أن نعرف ماذا ينبغي أن نفعل قبل أن نتمكن ونفعل؟»(7). ولذلك فإن أبرز المفكرين الأخلاقيين اليوم يتفقون على ضرورة وضع شرائع أخلاقية منبهة، ويرون أنه لا ينبغي لهذه الشرائع الأخلاقية الوقائية أن تنحصر في مجال الإنتاج الصناعي فحسب، بل أيضًا في الاختبار الغني بالنتائج المهمة سواء أكان ذلك على صعيد تقنية الذرة

أم تقنية الجينة Gen-Technology والتفكير العلمي اللذين يحددان حتى الأولويات والأفضليات(8).

إن كونج ليس وحده الذي ينادي بذلك، بل إن معظم فلاسفة الأخلاق المعاصرين ينادون بذلك؛ ولنأخذ مثلًا بفلاسفة الأخلاق البيئية؛ فها هو أرني نايس وأنصاره من دعاة ما يُسمى بالإيكولوجيا العميقة(9) ينادون بمبادئ أخلاقية ثمانية تدعو جميعها إلى الحفاظ على قيمة التنوع وثراء الحياة على الأرض ويطالبون بالحد من التدخل البشري بتكنولوجياته الكثيفة في بيئة الحياة على الأرض، محذرين من العواقب الخطيرة التي تترتب على هذا التدخل الذي يكاد يقضي على صالحية البيئة للحياة على الكوكب، ومن ثمّ يطالبون بتغيير النظرة والسياسات ليتم الحفاظ على البيئة واعتبار كل الكائنات الحية قيمة في حد ذاتها ينبغي الحفاظ عليها من الفناء والدمار(10)!

وكذلك نادى فيلسوف البيئة الأهم في عصرنا الحالي هانز يوناس إلى ما أطلق عليه «أخلاق المسئولية» معتبرًا أن أفعال الإنسان وممارسته اليوم قد شكلت إرهاقًا مضطردًا للطبيعة والبيئة لدرجة أصبحت تهدد حتى ما هو إنساني، وهذا ما يدفع بالمسئولية الإنسانية إلى قلب النظرية الأخلاقية المعاصرة، فيما يتعلق بفلسفة الأخلاق البيئوية(11)؛ «فإن الواجب المتضمن في مسئوليتنا – على حد تعبير يوناس – عن مستقبل البشرية يجعلنا ندرك أولًا بأنه يجب أن يكون هناك مستقبل للجنس البشري وثانيًا أنه يجب أن يكون هناك واجب لحفظ ظروف وجودهم»(12)، إن أخلاق المسئولية تعني ببساطة الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية في البيئة وثرواتها، وواجبنا الأخلاقي يحتم إدراك ذلك والعمل على أن لا تلتهم تكنولوجياتنا المجحفة كل الثروات الطبيعية التي لكل الأجيال القادمة حق فيها، فضلًا عن ضرورة الحفاظ على بيئة الحياة نفسها صالحة لحياتهم ولجودة هذه الحياة كذلك.

ومن ثمّ فإننا إذا كنا منذ عصر الحداثة الغربية نعيش عصر الزهو بالتقدم العلمي والتكنولوجي وما قدمه من الرفاه وجودة الحياة بالنسبة لنا، فإن هذا الزهو لا ينبغي أن ينسينا الأضرار شديدة الخطورة على حياتنا المستقبلية وحياة الأجيال القادمة وحقوقها التي أبسطها أن نورثهم بيئة نظيفة وثروات طبيعية كافية. إن تحولًا ينبغي أن يحدث للقيم الموجهة لعصر العلم والتكنولوجيا فيما يرى كونج حيث يكون تحولًا من علم متحرر أخلاقيًا إلى علم مسؤول أخلاقيًا، من سلطة التقنية المهيمنة على الإنسان إلى تقنية في خدمة الإنسانية والإنسان، من صناعة تدمر البيئة إلى صناعة تشجع مصالح الإنسان الأساسية وحاجاته في تناغم مع الطبيعة(13).

وباختصار ينبغي في عصر ما بعد الحداثة إعادة التوازن بين العلم والتكنولوجيا الإنسانية وبين القيم والمبادئ الأخلاقية، إذ لا علم بلا أخلاق، أي لا علم ولا تكنولوجيا ولا تقدم إلا في إطار مراعاة مطالب الإنسان الأخلاقية والروحية، وضبط التوازن بين حاجات الجسد ومطالب الروح. وفي هذا تكون أخلاقية العلم والتكنولوجيا، وتعم الفائدة وينعم الإنسان في حاضره ومستقبله بالخير والرخاء الحقيقيين. وذلك يقودنا إلى التساؤل عما هي المبادئ والمعايير الأخلاقية التي ينبغي أن نطور بها حياتنا ونلزم بها علماءنا وصناع تقدمنا؟!

ثالثًا: أخلاق المستقبل ومتطلبات عصر ما بعد الحداثة:

إن صياغة أي مشروع أخلاقي جديد للإنسانية والتعايش المشترك ينبغي أن يتضمن إجابات على التساؤلات الآتية: لماذا ينبغي للإنسان أن يتصرف بإنسانية سواء كان فردًا أو حتى ديانة؟ ولماذا ينبغي له أن يظهر بُعده الإنساني؟ ولماذا ينبغي أن يتصرف بطريقة غير مشروطة وفي كل الحالات؟ ولماذا ينبغي للجميع أن يفعلوا هكذا من دون أن يكون هناك استثناء لأي طبقة أو زمرة أو فريق؟ وبدون الإجابة على هذه التساؤلات لن يكون هناك حد أدنى من التوافق الأخلاقي، ولن يكون هناك مجال لتعايش جدير بالإنسان لا في المجتمعات الكبرى ولا في المجتمعات الصغرى.

وفي ضوء هذه التساؤلات وذلك التوجه المستقبلي يحدد هانز كونج شعار مشروعه الأخلاقي العالمي بقوله: «شعار المستقبل: مسئولية كونية» مؤكدًا على عدة سمات ينبغي أن تتسم بها أخلاق المستقبل بالإضافة إلى العمومية والشمول:

1) أنها أخلاق تعتمد على المسئولية بدلًا من أخلاق تعتمد على النجاح والقناعة ولا تعارض هناك بين الأخلاق المبنية على القناعة والأخلاق المبنية على المسئولية، بل إن كليهما تكمل الأخرى؛ إذ من دون الأخلاق المبنية على القناعة تتحول الأخلاق المبنية على المسئولية إلى أخلاق تسعى إلى النجاح مبررة كل الوسائل بغية الوصول إلى الغاية، ومن دون الأخلاق المبنية على المسئولية تتحول الأخلاق المبنية على القناعة إلى حوار فريسي مع الذات(14).

2) أنها أخلاق تؤمن بالمسئولية تجاه أبناء العصر والبيئة والأجيال اللاحقة، إذ ينبغي أن يكون شعار الألفية الثالثة عمليًّا على النحو التالي: مسئولية المجتمع العالمي تجاه مستقبله، فالمسئولون عن الديانات والمناطق والأيديولوجيات المختلفة في العالم مدعوون إلى التدرب على التفكير والعمل ضمن روابط شاملة؛ إذ ينبغي على سبيل المثال للمناطق الثلاث المهيمنة على اقتصاد العالم ألا تتنصل من مسئوليتها فيما يتعلق بتطور المناطق الأخرى من العالم «إن على المجموعة الأوربية وأمريكا الشمالية ومنطقة المحيط الهادي وهي المهيمنة على اقتصاديات العالم أن تعني بتطور أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وإفريقيا، إذ يصبو كل سكان هذه المناطق إلى تحولات إيجابية مبهجة في حياتهم وهذه مسئولية أصحاب الهيمنة والثراء الاقتصادي»(15).

3) أنها أخلاق تنظر إلى الإنسان كغاية ومقياس، فمهما كانت المشاريع التي نعدها من أجل مستقبل أفضل للإنسانية يجب أن تخضع جميعها للمبدأ الأخلاقي الأساسي التالي: ينبغي أن لا يتحول الإنسان أبدًا إلى وسيلة، وهذا ما عبر عنه كانط في صيغة الأمر المطلق الذي نص على أن يكون الإنسان هو الهدف الأخير ويجب أن يبقى الغاية والمقياس. ومن هنا فإن المال والعمل والعلم والتقنية والصناعة هي كلها وسائل ينبغي أن تقوم وتنفذ لخدمة الإنسان كي يبلغ – على حد تعبير كونج – انشراحه الإنساني(16).

4) أنها أخلاق تسعى نحو المؤتلف الإنساني والمشترك والكوني؛ إذ يرى كونج أن الأخلاق التي كانت في عصر الحداثة تعتبر شأنًا خاصًّا وينبغي أن تتحول في عصر ما بعد الحداثة إلى مطلب

مشترك ورئيسي من أجل سعادة كل البشر واستمرارية الإنسانية، إن كل من يتصرف من خلال البُعد الأخلاقي لا يتصرف ضد تطورات العلم في مجالات البيولوجيا والطب والتقنية والاقتصاد، بل هو يعمل في واقع الحال من أجل استدراك الأزمات. إن كل المؤسسات العلمية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية ينبغي أن تتصرف وفقًا لمسئوليات أخلاقية كونية محددة، إذ لا نظام عالميًّا من دون هذه الأخلاق الكونية. وإلا فما معنى النظام العالمي من دون أخلاق تلزم الإنسانية جمعاء؟! إننا إذا أردنا أن نوظف الأخلاق من أجل خير الجميع فينبغي ألا تكون مجزأة، والإنسانية تحتاج في عصر ما بعد الحداثة إلى قيم وأهداف ومُثل وآفاق مشتركة(17).

5) أنها أخلاق تحقق مطالب الإنسان في عصر ما بعد الحداثة، والإنسان في هذا العصر الجديد – عصر الألفية الثالثة – لا يطلب الحرية وحدها بل يطلبها مقرونة بتحقيق العدالة التي تضع حدًّا للفروقات التي تفصل الفقراء عن الأغنياء والأقوياء عن الضعفاء، مقرونة بوضع حدٍّ للبُنى التي تولد الجوع والعوز والفقر، تضع حدًّا لملايين العاطلين عن العمل. إن إنسان هذا العصر لا يطلب المساواة وحدها بل يطلبها في إطار التعددية إذ ينبغي أن نجد طريقًا للمصالحة بين التعددية الثقافية والتقاليد والشعوب في أوربا، ينبغي أن نضع حدًّا للانقسامات التي يغذيها التمييز العنصري والأخلاقي والثقافي، ينبغي أن نضع حدًّا لاحتقار ثلثي العالم وتهميشه. إننا بحاجة إلى مجتمع متحد متجدد بين الرجال والنساء بحيث تتمكن النساء من ممارسة المسئوليات عينها كالرجال على كل المستويات ويتشكل نظامنا العالمي على الشراكة بين الجنسين دون تمييز. إننا بحاجة إلى مجتمع عالمي يؤمن الجميع فيه ليس بالتعايش فحسب بل بالتعايش في ظل السلام، ومن ثمّ ينبغي أن نضع حدًّا للحروب والصراع بين الأيديولوجيات التي تحتقر كل ما هو إلهي في الإنسان، ونضع حدًّا للنتائج المدمرة للمبالغ الهائلة التي تنفق على التسلح، إننا بحاجة إلى نظام عالمي حقيقي يعمل من أجل السلام، وينبغي في هذه الألفية الجديدة أيضًا أن نقول لا للإنتاجية التي يتسلط فيها الإنسان على الطبيعة ويدمر البيئة، ونضع في اعتبارنا ضرورة التضامن مع البيئة بكل كائناتها وأن نضع نظامًا عالميًّا يتصادق مع الطبيعة ولا يفصل بين البشر وباقي الخليقة(18).

ولعل سؤالًا هامًّا يفرض نفسه في إطار بناء هذه المعايير الأخلاقية الجديدة لعصر ما بعد الحداثة، وهي المعايير التي تسعى لبناء مشروع أخلاقي عالمي يركز على المؤتلف والمشترك الإنساني وهو: ألا يمكن أن يكون للإيمان الديني والأديان دور مهم في بناء هذا المشروع الأخلاقي وخاصة أن الأديان في جوهرها إنما هي دعوة إلى أخلاق إنسانية سامية مهما اختلفت العقائد الدينية وصور الألوهية التي يؤمن بها البشر؟!

رابعًا: حوار الأديان نقطة بداية للمشروع الأخلاقي العالمي:

في اعتقادي أنه كلما طرح المرء مثلما طرح هانز كونج أسئلة فيما يتعلق بالدوافع الأخلاقية ومدى درجة إلزامها وشرعيتها المشتركة والمعنى النهائي للقواعد الأخلاقية ازداد دور الديانات في تقديم ما هو خاص بها كأسس ممكنة للأخلاق العقلانية العالمية المشتركة.

وبالطبع فإن ثمة أسسا أولية تحكم قيام الأديان العالمية ككل بهذا الدور الداعم للأخلاق العقلية العالمية منها:

1) الحوار بين الأديان والتقريب بينها، وقد آمن بذلك وعمل به طوال حياته هانز كونج الذي اعتبر نفسه مؤمنًا بالديانات الثلاث وبالمشترك الإيماني بينهم وخاصة المسيحية والإسلام. انظر إليه يقول: «بالنسبة لي شخصيًّا فإنني عندما اخترت عيسى مرشدًا لي في حياتي ومماتي وآمنت به مسيحيًّا قد اخترت محمدًا بنفس المعنى طالما أنه جاء بما جاء به عيسى من الإيمان بالله والدعوة إلى عدم الشرك به»(19). ومن هنا صحت دعوته إلى وقف التبشير بين الاثنين لأن الأصح من ذلك من وجهة نظره هو الإيمان بالحقائق الدينية من جانب المؤمنين بالديانتين وليتعلم كل منهم من الآخر، وأن القاعدة التي يجب أن ينطلق منها الحوار هو السعي إلى التفاهم المشترك وأن يوضع الإسلام – من جانب المسيحيين – في الموضع اللائق به كدين حقيقي يبلغ الحقيقة الثابتة التي لا تتغير(20)، وخاصة أن هناك
– كما يقول كونج أيضًا – الكثير من العلماء المسيحيين يرون أن الإسلام هو تطور للدين اليهودي والمسيحي(21).

2) إن وحدة الإيمان بين الديانات الثلاث تتجلى في عدة أمور أهمها الإيمان بوحدانية الله رغم كل ما يُقال عن التثليث في المسيحية، فإن الديانات الثلاث تتحد في رفضها للكفر والشرك، كما تتحد في إيمانها بالله الخالق للعالم، كما تجتمع في الاعتقاد بأن الإنسان يمكنه أن يتحدث إلى الله أي يدعوه فيصل إلى الله حديثه، كما تتفق جميعًا في أن الله رحمان رحيم بعباده يقبلهم ولا يطردهم ولا يظلمهم شيئًا، كما يتفقون في الإيمان بأن العالم لا تحكمه الصدفة العمياء وأن حرية الله المطلقة ليست خطرًا على حرية الإنسان النسبية بل هي مساندة لها(22).

3) إن من وظائف الدين الأساسية غرس القيم العليا والقواعد الأخلاقية المطلقة والحوافز العميقة والمُثل العليا إذ تقول لنا لماذا نحن مسئولون ومن أجل أي هدف، كما أنها تخلق ملجأ للثقة والإيمان والضمانة وتخلق قوة الذات والدفء والرجاء من خلال رموز وطقوس واختبارات لأهداف مشتركة، كما تعارض الظلم وتقف ضد كل حالاته(23).

4) أن ثمة آفاقًا أخلاقية لكل الديانات العالمية، إذ إن من يندرج عمليًّا في التقليد النبوي ويؤمن حقًّا بالله ينبغي له أن يضع نصب عينيه الحياة العملية كنتيجة منطقية لخير الإنسان، وهذا هو المعنى المزدوج لحب الله وحب القريب في الوصية اليهودية والبُعد الراديكالي الذي تحمله حتى حب العدو في عظة يسوع على الجبل، وهذا هو أيضًا نداء القرآن الملح إلى العدل والصدق والأعمال الخيرية. وينطوي تحت هذا السياق نفسه التعليم البوذي وسيطرته على الألم الإنساني، وكذلك التوق الهندوسي من أجل إتمام «الزرَمَة»، والتوق الكونفوشي إلى الحفاظ على النظام العالمي. فكرامة الإنسان وحريته وحقوقه لا تنجم عن الفكر الوضعي فحسب، بل تجد في الدين أساسًا له عمق لا يضاهى(24).

خامسًا: الأسس الدينية للأخلاق العالمية:

وفي ضوء ما أدركناه من أسس للتقريب بين الأديان العالمية وما هو مشترك من أسس داعمة للأخلاق العالمية، فما هي يا ترى أهم الوصايا الأخلاقية التي تُقر بها هذه الأديان وتُعد الداعم الأكبر للمشروع الأخلاقي العالمي؟

1) الوصايا الخمس التي اتفقت عليها الديانات العالمية الكبرى في المجالين الاقتصادي والسياسي، وهي: لا تقتل – لا تكذب – لا تسرق – لا تستسلم إلى الفسق – أكرم الأهل وأحب الأولاد. فهذه الوصايا تفرض ذاتها بطريقة غير مشروطة(25).

2) القاعدة الذهبية Golden Regel المطلقة القابلة للتطبيق في أي حالة معقدة كانت أو بسيطة وهي القاعدة التي ينبغي لكل الأفراد والجماعات أن يتعاطوها؛ لقد كانت هذه القاعدة الذهبية عند كونفشيوس تقول «ما لا ترغبه لنفسك لا تفعله للآخرين»، وهي في اليهودية تقول «لا تفعل للآخرين ما لا تريد أن يفعله الغير لك»، وفي المسيحية «كل ما تريدون أن يفعل الناس بكم فافعلوه أنتم أيضًا»(26)، وهي بالطبع في الإسلام «أحب لأخيك ما تحبه لنفسك». وبالطبع فإن هذه القاعدة الذهبية الموجودة في كل الأديان تُعد دعامة للأخلاق الحداثية التي عبر عنها كانط في قواعده الأخلاقية مثل «تصرف وكأن مسلكك سيتحول بإرادتك في كل زمن إلى قانون عام» وأيضًا «تصرف بحيث تعامل دائمًا الإنسانية التي في شخصك والتي في أي شخص آخر لا كوسيلة فقط بل كغاية أيضًا»(27).

3) إن الديانات هي المبشرة بالأفق الصادق لمعنى الحياة وتحديد الهدف النهائي للإنسان على هذه الأرض من خلال عقائدها وقيمها الأخلاقية، وهي التي تجيب عن سؤال المعنى الكلي للحياة والتاريخ من خلال رؤية لحقيقة نهائية تبدأ الآن سواء كانت هذه الحقيقة هي «القيامة» في اليهودية، أم «الحياة الأبدية» في المسيحية، أم «الجنة» في الإسلام، أم «الموكشة» في الهندوسية، أم «النرفانا» في البوذية، أم «الخلود» في الطاوية. فبوسع الديانات إذن أن تقدم العون وتقود الإنسان إلى أبعد بما هو عليه وأن تقدم له معنى يتخطى الموت(28) خصوصًا إن فشلت في ذلك الأخلاق الوضعية.

سادسًا: مبادئ الميثاق الأخلاقي العالمي:

إن تلك الأسس الدينية للمؤتلف الأخلاقي العالمي قد اتضحت تمامًا في ذلك المؤتمر العالمي الشهير الذي عقد في مدينة كيوتو اليابانية عام 1970م لممثلي كل الديانات العالمية سواء الديانات السماوية أو غيرها كالهندوسية والبوذية والزرادشتية والجينية والسيخ... إلخ؛ فقد أقر المجتمعون رغم كل الفروق بينهم على أن ما يجمعهم أكثر مما يفرقهم، فأقروا هذه المبادئ الأخلاقية التي تمثل بالفعل أساسًا لميثاق أخلاقي عالمي يدعمه المؤمنون بكل الديانات(29):

1) وحدة الأسرة الإنسانية والمساواة وقيمة لكل البشر.

2) عدم المساس بالفرد وضميره الأخلاقي.

3) الشعور بقيمة المجتمع الإنساني.

4) الإقرار بأن القدرة لا تتوافق مع الحق، وبأن القدرة الإنسانية لا يمكنها أن تكفي ذاتها وأنها ليست مطلقة.

5) أن الإيمان والحب والرأفة والترفع وقوة الروح والصدق أقوى من الحقد والضغينة والأنانية.

6) الشعور بالواجب وضرورة نصرة الفقراء والمظلومين ضد الأغنياء والظالمين.

7) الأمل العميق بأن الإرادة الطيبة ستنتصر في النهاية.

إن هذا المشترك الأخلاقي الذي اتفقت عليه الديانات العالمية يوفر الأساس لميثاق عالمي يقوم على القناعات الأربع التالية:

1) ضرورة التضامن بين كل البشر.

2) العدالة المبدئية لكل البشر.

2) حرية الإنسان وعدم التخلي عنها.

4) عدم المساس بالشخص الإنساني(30).

وبالطبع فإن ممثلي الديانات الكبرى وخاصة المسيحية والإسلام يستطيعون أن يقودوا البشر في اتجاه إقناع العالم الإنساني بهذه المبادئ الأخلاقية السامية الكبرى. وهم لا يستطيعون ذلك بدون إعمال العقل واستمرار الحوار الدائم بين الأديان، والحرص من جانب الجميع على السلام العالمي، وقبل ذلك وبعده إعمال العقل واستمرار الحوار حتى يتم إقرار السلام بين الطوائف المتصارعة داخل كل دين على حدة(31).

سابعًا: قيام الأخلاق العالمية بين الآمال والشكوك:

لاشك أن ثمة وعيًا عالميًّا متناميًا بين المفكرين والفلاسفة بضرورة الحفاظ على هوية بشرية واحدة رغم تنوع الثقافات والهويات الإقليمية؛ فهناك دعوات عالمية ملحة إلى بلورة صورة للوحدة الإنسانية تتعالى على الهويات والثقافات المتنوعة، فليس هناك ما يمنع في نظر هؤلاء بأن تسير «الكونية» بالتوازي مع الاختلاف والتنوع، ثقافات متعددة وعالم واحد، أو الوحدة داخل التعدد. إن هذه الدعوات الفلسفية تحاول التخفيف من حدة هذا التناقض الشامل في المفارقة بين العالمي والخاص وتحاول ردم الهوة بين العالمية للطبيعة البشرية والخصوصية التي لا تقبل الانتقاص لكل

ثقافة، وبالرجوع إلى مصطلحات
سوسيو – سياسية تتجلى الرغبة في ملء هذا الفراغ في المجهود العالمي المتواصل الرامي إلى الوصول إلى إنسانية جامعة للكون كله دون استثناء(32).

ولقد أكد الفيلسوف الأمريكي من أصل غيني أنطوني آبيا أن «الكونية» يمكن فقط أن تمنح مجموعة مبادئ تخولنا بـ «العيش جميعًا في حضن القبيلة العالمية التي نكونها من الآن فصاعدًا»، إن الكونية يمكن اعتبارها مجرد وسيلة وأسلوب تبادل وتشارك في العمل مع الآخرين، وسيلة لأن يتعرف الناس بعضهم على بعض وأن يتعلموا بعضهم من بعض، وفي ضوء ذلك فإن مواطنى العالم ليسوا مجبرين على أن يكونوا متفقين على كل القيم المشتركة للعيش بتناغم وفي إطار وحدة شاملة. ويكفينا في رأيه أن نتقاسم نفس المعجم (أي الحوار واللغة المشتركة) حتى نتفاهم كلنا(33).

وفي ضوء ما سبق ينبغي عدم تجاهل الحقائق الموجودة على الأرض؛ فلقد شاهدنا في الآونة الأخيرة ظهور توترات بين الأمم والثقافات على الرغم من الدعوات الجماعية للسلم والتسامح الدوليين وإلى التآزر العالمي، وهذا ما دعا يان آنق إلى القول بأن العالم الذي نعيش فيه ليس متنوعًا فحسب بل مجزأ من عدة نواح؛ فهو يخضع من جهة إلى هيمنة مصالح وقيم متناقضة، ومن جهة أخرى نحن ننزع إلى تصور العالم كمكان تسكنه شعوب مختلفة تمامًا باعتبار الأجناس والأعراق واللغات والأديان... إلخ. إلى درجة أننا نجد غالبًا صعوبة في النظر إلى هؤلاء الآخرين كجزء لا يتجزأ من إنسانية مشتركة، وهذا ما حدا بعالم الاجتماع آلان توران عام 2000م إلى التساؤل: هل بإمكاننا أن نعيش مع بعضنا البعض؟ وأجاب أن التجربة الشعبية تتجه نحو بناء العالم على الفصل بين «نحن» و«هم» وبين «الذات» و«الآخر» وبين «الداخلي والخارجي»(34).

إن هذه الشكوك في إمكان تحقق الدعوة إلى إنسانية كونية مشتركة تعلو على الاختلافات والصراعات بين الأنا والآخر، جعلت يان آنق تنتهي إلى القول بأن هذه الدعوة «لا يمكن إلا أن تكون مجرد أفق اجتماعي وسياسي نرنو إليه دائمًا دون أن نبلغه حقًا»(35).

ثامنًا: تعقيب عام:

ومن هنا ينبغي النظر إلى مسألة الأخلاق العالمية المشتركة والتآلف المطلق بين البشر في وحدة كونية وإنسانية واحدة على أنها أقرب إلى الحلم الطوباوي منها إلى الواقع الممكن خاصة في الوقت الحالي!

إذ إن السؤال الكبير هو: ما مدى إمكانية ذلك وسط كل ما نشاهده من الصراعات بل والحروب الدائرة بين الطوائف الدينية داخل كل دين على حدة، ووسط الصراعات والتنافس بين المؤمنين بالديانات المختلفة؟! والأهم من هذا وذاك هو إلى أي حد يمكن الحد من الاستقطابات الأيديولوجية من جانب رجال السياسة وزعماء الديانات الذين يستخدمون الدين كأداة للصراع والتنافس السياسي وتحقيق المكاسب السلطوية في العالم؟!

وهل يمكن فجأة أن يحل السلام محل الصراع؟ ويحل الحب محل البغض، ويحل الوفاق محل التنافس؟!

أعتقد أنه رغم آلام ومرارة الواقع وصراعاته وحروبه، فإنه لا ينبغي أن نفقد الأمل في زرع اليوتوبيا – يوتوبيا الحوار والسلام والسعي نحو المؤتلف الإنساني لبناء مشروع أخلاقي نبني عليه حضارة عصر جديد يملؤه التفاؤل بمستقبل أفضل لكل البشر. وليس هذا ببعيد على إرادة الله وعلى إرادة البشر إذا ما صفت النفوس وأصغت العقول لصوت الضمير الإنساني الواحد، وتعالى الجميع عن مطالبهم الأنانية وصراعاتهم الدنيوية الآنية.

هوامش الفصل السادس

(1) انظر في تفاصيل حياة هانز كونج:

-Ar.wikipedia.org/wiki/H.Kung

- جوزيف معلوف: التوطئة التي كتبها لترجمته العربية لكتاب هانز كونج، مشروع أخلاق عالمي – دور الديانات في السلام العالمي، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت 1998م، ص6-7.

- هاشم صالح: عالم اللاهوت هانز كونغ ومعركته من أجل التنوير، مقال نشر بجريدة الشرق الأوسط الدولية، 30 أكتوبر 2014م، P. I

- راغب السرجاني: عالم اللاهوت السويسري: موقع www.Islamstory.com 28/1/2013م، P. I

- د. ثابت عيد: السويسري هانس كينج صاحب نظرية المقاييس العالمية للأخلاق، مقال بجريدة الوفد المصرية، السبت 10 مارس 2012م، P. I

(2) هانس كينج (كونج): مشروع أخلاقي عالمي – دور الديانات في الإسلام العالمي، عربه عن الألمانية جوزيف معلوف وأورسولا عساف، مراجعة يوسف عساف، المكتبة البولسية، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت – لبنان 1998م، ص37.

(3) انظر المرجع السابق، ص38.

(4) نفسه.

(5) نفسه، ص39.

(6) نفسه، ص40.

(7) نفسه، ص42.

(8) نفسه، ص42-43.

(9) إن الإيكولوجيا العميقة مذهب يدعو فيه أرني نايس إلى اقتراح القيمة الذاتية لكل الكائنات الحية بغض النظر عن مدى فائدتها للإنسان، حيث ترى الإيكولوجيا العميقة أن العالم الطبيعي هو توازن معقد ودقيق من العلاقات بين الكائنات الحية التي تعتمد على بعضها البعض داخل النظم الإيكولوجية ولا يصح للإنسان أن يشكل أي تهديد لهذه المنظومة بتدخله فيها. (د. مصطفى النشار، مدخل إلى فلسفة البيئة والمذاهب الإيكولوجية المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة، الطبعة الرابعة 2017م، ص88).

(10) انظر: أرني نايس: حركة الإيكولوجيا العميقة، منشور ضمن كتاب: الفلسفة البيئية – من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية، ترجمه معين شفيق روميه، الجزء الأول – سلسلة عالم المعرفة بالكويت (332)، ص270-271.

(11) انظر:

Hans Jonas: «Technology and Responsibility reflections on the New Tasks of Ethics, vol. 40. No. I, 1973, pp.30-34.

وكذلك وجدي خيري نسيم: الفلسفة وقضايا البيئة – أخلاق المسئولية هانز يوناس نموذجًا، صدر عن المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، 2009م، ص211-213.

(12) Hans Jonas: The Imperative of Responsibility, in «Search of an ethics for the technological age p. 40.

نقلًا عن د. وجدي نسيم، نفس المرجع السابق، ص222.

(13) هانز كونج، نفس المرجع السابق، ص51.

(14) نفسه، ص65-66.

(15) انظر: هانز كونج، نفس المرجع، ص67.

(16) نفسه، ص68-69.

(17) انظر: نفس المرجع السابق، ص ص70-74.

(18) انظر: نفس المرجع السابق، ص ص122-125.

(19) هانز كونج – جوزيف فان اس: التوحيد والنبوة والقرآن في حوار المسيحية والإسلام – دراسة تحليلية نقدية للدكتور السيد محمد الشاهد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان – بيروت 1994م، ص70.

- وانظر ما كتبه كونج عن الإسلام ونبوة محمد وعلاقة الإسلام بالديانات السماوية الأخرى في:

Hans Küng: Islam (Past-Present and Future), Trans. by John Bowden, One world Publication, Oxford – England 2001, pp. 70-124.

(20) هانز كونج، نفس المرجع السابق، ص70-71.

(21) نفسه، ص68.

(22) نفسه، ص52-53؛ وانظر أيضًا: ص155.

(23) هانز كونج: مشروع أخلاق عالمي – دور الديانات في السلام العالمي، الترجمة العربية، ص103-104.

(24) نفسه، ص106-107.

(25) نفسه، ص108.

(26) نفسه، ص110-111.

(27) نقلًا عن: نفس المصدر السابق، ص111.

(28) هانز كونج: نفس المصدر السابق، ص112-113.

(29) انظر هذه المبادئ وتفاصيل عن هذا المؤتمر في: نفس المرجع السابق، ص116-118.

(30) نفسه، ص121-122.

(31) «لقد أجهد هانز كونج نفسه على الصعيدين النظري والعملي بإقرار ضرورة الحوار والسلام بين المؤمنين بالأديان العالمية وطوائفها المختلفة». انظر في ذلك: نفس المرجع السابق، ص197 وما بعدها؛ وكذلك:

Hans Küng: Islam (past – Present and future), Op. Cit., pp. 629-633.

(32) يان آنق: تجاوز مبدأ الوحدة في إطار التنوع، ترجمة د. محمد المرزوقي سعيد، ملف الأخلاق في مجلة «الثقافة العالمية»، السنة الثالثة والثلاثون، العدد 189 – يونية 2017م، ص19.

(33) Appiah (K. A): Pour un nouveau Cosmopolitisme, Paris, 2008.

نقلًا عن يان آنق: نفس المرجع السابق، ص26.

(34) يان آنق: نفس المرجع السابق، ص19-20.

(35) نفس المرجع، ص20.

الفصل السابع

في مستقبليات فلسفة الحضارة وفلسفة التاريخ

هل تقود الصين الدورة الحضارية القادمة؟!

«خلاصة القول إن الصين تواصل وبطريقة ممنهجة فرض هيمنتها على العالم معتمدة في ذلك على الوسائل الاقتصادية وغيرها من الوسائل الأخرى التى وضعتها موضع التنفيذ في كل أرجاء العالم».

أنطوان برونيه وجون بول جيشار: التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية، ترجمة عادل عبد العزيز، المركز القومي للترجمة (2653)، القاهرة 2016م، ص 249.

«أي سيناريوهات المستقبل التي سيكتب لها التحقق؟ لم يفز في المناظرة حول النظام الدولي الليبراليون المتفائلون ولا الواقعيون المتشائمون، ليس في وسعنا العثور فيما يحيط بنا على سيناريو حميد وصافٍ يقوم على التعاون والتلاقي».

يورغ سورنسن: إعادة النظر في النظام الدولي الجديد، ترجمة أسامة الغزولي، سلسلة عالم المعرفة (480)، الكويت يناير 2020م،
ص 279.

«هل ستسوس الولايات المتحدة الأمريكية العالم غدًا؟ وهل ستتحالف سعيًا لهذا الغرض مع الصين؟ أم ستقوم الصين بالأمر وحدها؟ هل ستحكم الهند العالم أم تراها أوربا هي التي ستمسك بزمامه؟ ولم لا تحكمه كبرى المؤسسات والشركات بل ولم لا يقع في أيدي عصابات الجريمة المنظمة؟».

جاك آتالي: غدًا مَن سيحكم العالم؟، ترجمة سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة (2662)، القاهرة، 2016م، ص 13.

تمهيد:

من المعروف في فلسفة التاريخ والحضارة أن التاريخ البشري عبارة عن حقب أو مراحل تاريخية يعقب بعضها بعضا وكم من نظريات ظهرت لدى فلاسفة التاريخ والحضارة حاولت تفسير كيفية الانتقال من مرحلة تاريخية ومن دورة حضارية إلى أخرى عبر مسيرة البشر الطويلة في التاريخ.

ومع كثرة هذه النظريات وتنوعها فإن أحدًا لا يستطيع أن يجزم بحتمية التغير والانتقال إلى مسار حضاري جديد كما لا يستطيع أن يجزم أحد بطريقة قاطعة ما هي الدولة أو الأمة التي ستقود الدورة الحضارية القادمة وما هي آليات هذا الانتقال وسبله. ومع ذلك نحن

لا نكف عن محاولة الاستشراف والتنبؤ. وإذا كانت ثمة سيناريوهات متعددة يرسمها علماء المستقبليات وفلاسفة المستقبل للنقلة الحضارية القادمة والمتوقعة فإن السيناريو الأقرب من وجهة نظري ربما يكون في صالح الصين وفي السطور القادمة نقدم مبررات ذلك.

أولًا: من الهيمنة الغربية إلى ما بعد الغرب وما بعد العولمة:

لا شك أن كما هائلا من الحوار والنقاش دار في الماضي ولا زال يدور الآن في المراكز البحثية والإستراتيجية الدولية والمحلية حول التنافس الحضاري المحتدم عالميًّا الآن بين الشرق والغرب.

وفي الوقت الذي يتحدث فيه فلاسفة الحضارة والتاريخ الغربيون منذ أوزوالد شبنجلر (توفي 1936م) وأرنولد توينبي (توفي 1975م) وحتى الآن عن قرب انهيار الحضارة الغربية والتبشير ببدء دورة حضارية جديدة هي دورة ما بعد العولمة أو ما بعد الغرب لا أدري سببًا واضحًا لمحاولاتنا الدائبة في اللهاث وراء التجربة الغربية أوربية كانت أو أمريكية في التقدم الحضاري اللهم إلا أننا لا نزال متأثرين كدول وشعوب بالمرحلة الاستعمارية التي كان من نتائجها الخطيرة ربط عجلة الاقتصاد في الدول المستعمِرة بالدول المستعمَرة من جانب، وانسحاقنا في تقليد النموذج الثقافي الغربي في كل شيء، إذ لا نزال رغم التحرر ورغم الاستقلال نشعر بالدونية تجاه هذا النموذج، ومن ثمّ نحاول تقليده واستنساخه وكأنه
لا يوجد طريق للتقدم والنهوض إلا عبر هذا النموذج. والغريب أنه قد مرت السنون حقبة بعد أخرى ونحن لا نزال نحاول ولا نلقى سوى الفشل من جانب، ونقد الآخرين لنا وتعاليهم علينا من جانب آخر!!

أقول هذا الكلام بعد مرور خمسة عشر عامًا على صدور كتابي «ما بعد العولمة» وعشرين عامًا على صدور كتابي الأسبق منه «ضد العولمة»، فقد صدر عام 1998م، وصدر الأول عام 2002م، وقد نبهت في الأول إلى خطورة انسياقنا وراء دعوات العولمة التي كان ظاهرها الدعوة إلى تحقيق التقارب والتعاون بين الدول والشعوب بينما كان باطنها فرض الرؤية الغربية الثقافية والاقتصادية على شعوب العالم وقولبتها على حسب الهوى الغربي وبما يحقق المصالح الغربية في الهيمنة على الاقتصاد العالمي وفرض الوصاية الغربية على كل الشعوب عن طريق القوة الناعمة وليس عن طريق القوة الخشنة التي فات أوانها بتخلص الشعوب من كل صور الاستعمار المباشر باستثناء فلسطين المحتلة!

ولما كانت العولمة كأنها قدر العالم المقدور وفرضت الهيمنة الاستعمارية غير المباشرة على العالم تحت دعوى أن العالم أصبح أشبه بقرية واحدة وأن ثمة ثقافة واحدة ونمطًا اقتصاديًا واحدًا يسودان العالم، فقد بدت سوءاتها للقاصي والداني وأصبح العالم يعاني منذ نهايات القرن الماضي من الهيمنة والاستبداد الغربيين اقتصاديًّا وسياسيًّا وكثرت الأزمات الاقتصادية تحت وطأة هيمنة نموذج الرأسمالية الخشنة التي لم تستهدف يومًا تحقيق العدالة، بل سمحت بكل بساطة بأن ينقسم العالم إلى الخمس الثري (متمثلًا في أصحاب رؤوس الأموال وملاك الشركات الكبرى في العالم ودولها)

والأربعة أخماس الفقراء، وها نحن نرى أن الأثرياء يزدادون ثراءً وتنتقل رؤوس أموالهم بين قارات العالم ويؤسسون شركاتهم عبر دول العالم المختلفة مصطنعين التشريعات التي تحمي رؤوس أموالهم والعلامات التجارية الخاصة بهم وها هم في سبيلهم لأن يمتلكوا العالم كله ويستحوذوا على ثرواته!!

ومن هنا كان التنبؤ بأن هذه المرحلة العولمية المفروضة من قبل نمط ثقافي واقتصادي معين لن تستمر لأن التاريخ علمنا بأن غرور القوى الإمبراطورية العظمى ورغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة وفرض الأمر الواقع على الآخرين والتمدد غير المبرر لفرض الهيمنة والسيطرة يؤدي حتمًا إلى الانهيار والسقوط. وفي ضوء ذلك تنبأ الكثيرون من فلاسفة الغرب ومؤرخيه بانهيار هذا النموذج الحضاري الغربي ذي البُعد الواحد رغم كل المحاولات اللاهثة التي تجري لإصلاح بعض هفواته والكثير من عيوبه، وفي إطار ذلك كان كتابي الثاني «ما بعد العولمة» الذي اعتبر أن العولمة بكل تداعياتها هي مجرد مرحلة من مراحل التاريخ البشري روجت لها القوى المسيطرة الآن، وهي حتمًا ستنتهي بنهاية سيطرة هذه القوى المسيطرة. ومن ثمّ فعلينا أن نتساءل: ماذا بعد العولمة؟! ومَن هي القوة التي ستهزم هذه القوة المسيطرة حاليًّا وستحل محلها في قيادة الدورة الحضارية الجديدة. وكانت إجابتنا في هذا الكتاب أن التفاعل الحضاري الحادث الآن يقود حتمًا إلى أن السيطرة ستكون لبلاد الشرق الآسيوي بقيادة الصين؛ لأن ما درسناه من عوامل التفكك الداخلية للمجتمع الأمريكي وقوته السياسية والعسكرية والاجتماعية، بالإضافة إلى الانتصارات المتوالية والتقدم المطرد لاقتصاديات دول شرق آسيا بقيادة الصين، كل ذلك نتيجته الحتمية أن عصر ما بعد العولمة عصر نهاية الهيمنة الغربية على العالم ستقوده الصين فهي الآن القوة المنافسة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية، وهي في المستقبل القريب الذي حددته الدراسات المختلفة فيما بين عامي 2020 و2030 ستصبح القوة الأولى في العالم.

وفي ضوء كل ذلك قلت آنئذٍ: أن علينا ونحن نحافظ على الخيط الرفيع الذي يربطنا بالثقافة الغربية والذي يجعلنا قادرين على الحفاظ على هويتنا الحضارية واستقرارنا الاجتماعي والاقتصادي، علينا أن ننظر بعين الاعتبار والاهتمام إلى التجربة الآسيوية بقيادة الصين في التقدم والنمو وهي تجربة مختلفة ولها استقلاليتها ونموذجها المتفرد. وباختصار كانت رؤيتي في ذلك الوقت وإلى الآن: أن علينا أن نحافظ على علاقتنا المتوازنة مع القوى الغربية حتى لا نصبح أعداء لها، ومن ثمّ نصبح هدفًا لقوتها الغاشمة ورغبتها الدائمة في تفتيت قوتنا واستنفاد مواردنا، وفي ذات الوقت علينا مد الجسور مع الصين ودول الشرق الآسيوي باعتبار دوله وشعوبه هم الأقرب حضاريًّا لنا وباعتبار أن الصين كذلك هي القوة المستقبلية التي ستقود الدورة الحضارية القادمة.

والسؤال الآن: هل تحققت هذه التنبؤات وهل أصبحت الصين هي القوة القادرة على قيادة الدورة الحضارية القادمة؟! وما هي عوامل نهضتها الحضارية وما هي الأسس التي بنت عليها تجربتها التقدمية، وكيف يمكننا الاستفادة منها؟!

ثانيًا: تنبؤات الفلاسفة والمؤرخين وتقدم الصين:

الحقيقة أن الصين مع كل ما تواجهه من تحديات وصعوبات تتمثل في أنه ليس من السهل تحقيق تحديث كامل في دولة بهذه الكثافة السكانية الضخمة وعلى هذه المساحة الشاسعة من الأرض، نجحت خلال الثلاثين عامًا الماضية في القضاء على الفقر بالفعل كما نجحت في تحديث كل مفاصل الدولة للدرجة التي سمحت لاقتصادها أن يحقق أعلى معدل نمو في العالم وهي تشهد الآن صعودًا مذهلًا في كل مجالات الحياة.

ولعل المفارقة اللافتة للنظر هي أن الصينيين رغم كل ما يحققونه من إنجاز وتقدم مذهل بالمقاييس العالمية بما فيها المقاييس الكمية الغربية لا يزالون غير راغبين في الإعلان عن ذلك. وهذا ما عبر عنه الفيلسوف الصيني المعاصر البروفيسور تشانغ وي وي في كتابه «الزلزال الصيني – نهضة دولة متحضرة» الذي كتبه عام 2011م وتم ترجمته إلى العربية مؤخرًا(1)، حينما قال: «إن الصين لا ترغب في الإعلان رسميًّا عن نهضتها.. ولا تزال تدعي أنها دولة نامية.. وهي غير راغبة في استخدام فكرة النموذج الصيني»(2). والواقع أن الحقائق التي عبر عنها نفس الكاتب في كتابه بداية من عنوانه «الزلزال الصيني» تكشف بما لا يدع مجالًا للشك أن هذا الحرص الصيني الذي يبدو في توصيفهم لتجربتهم النهضوية على أنها لا تزال تجربة دولة نامية، ومن ثمّ فلا داعي للتسرع في الإعلان عن أنها تجربة نهضوية مذهلة وقادرة على هزيمة كل المنافسين، أقول إن هذا الحرص قد تضاءل الآن إلى أدنى مستوياته وهذا ما يكشف عنه تشانغ وي نفسه حينما يقول في نفس الموضع السابق «إن نهضة الصين بالفعل مذهلة بالنسبة للعالم الخارجي بجميع المقاييس».

وقد عبرت روبين ميريديث مراسلة الشئون الخارجية لمجلة فوربس في كتابها «الفيل والتنين»(3) عن ثورة الصين النهضوية المعاصرة قائلة: أنه بعدما دمرت ثورة ماو تسي تونج الثقافية البلاد وسحقت قدراتها الفكرية والعلمية والفنية وقضت على نظامها التعليمي وخربت اقتصادها، ومات «ماو تسي تونج» مخلفًا وراءه أمة مفلسة من الفلاحين، تنعم الصين الآن بزعامة حزبها الشيوعي بتغيير كامل ومفاجئ شمل كل نواحي الحياة «وارتبط تدريجيًّا بالاقتصاد العالمي وتحرك في اتجاه اقتصاد السوق ويقود الأمة على طريق ثورة صناعية، وأخذت الدخول تتصاعد، وعادت الروح الصينية إلى الظهور، لقد انتشل النهج الجديد الذي التزمته الصين أكثر من مائة مليون نسمة من مهاوي الفقر وتضاعف متوسط الدخول خلال عقد من الزمن»(4).

إن ثورة الصين الثقافية الجديدة – في نظر هذه الباحثة المتخصصة في شئون الصين – تتجلى بإنجازاتها يومًا بعد يوم على امتداد طريق وحيد عبر ساحة صناعة ممتدة بطول وعرض إقليم بوردنغ بشنغهاي، فهناك ترى عشرات الألوف من العمال الصينيين يسجلون أسماءهم في وقت حضورهم في مصانع تمتلكها شركات ريكو وان بي سي وسيمتر وشارب وغيرها من الشركات الأجنبية...» (5).

ويؤكد دانيل بورشتاين وارنيه دي كيزا وهما من أكبر المستشارين الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية – في كتابهما «التنين الأكبر- الصين في القرن الواحد والعشرين» - نفس الشيء حيث يحسمان الجدل بين المضاربين بالصعود الصيني ونقادهم بالقول إن «المعجزة الاقتصادية الصينية

الجديدة قد استقرت ورسخت وأن الصين عمدت دون تردد وبلا كلل إلى السير قدمًا على طريق الإصلاح الاقتصادي واستحداث بعض آليات السوق والانفتاح على العالم الخارجي والاندماج فيه. ويمكن التأكيد على أن السياسة الاقتصادية الصينية تحركت في ثبات واطراد نحو مجموعة من الأهداف المتمايزة على مدى العشرين عامًا الأخيرة أكثر من الأهداف التي سعت إليها السياسة الاقتصادية الأمريكية»(6).

ويتنبأ هذان الكاتبان أن الصين ستصبح بحلول عام 2022م وهو عام التنين في التقويم السنوي الصيني قادرة على تحقيق الحلم الصيني الكبير باعتبارها القوة المهيمنة على الاقتصاد الآسيوي، ومن ثمّ العالمي عبر توافق المصالح الصينية اليابانية ومن حولهما عشرة نظم اقتصادية آسيوية التي تسمى بالنمور الآسيوية الصغيرة، مما سيجعل القرن الواحد والعشرين قرن آسيا(7). ولقد أكدت الكثير من التنبؤات لكبار علماء الاقتصاد العالميين بالفعل بأن الاقتصاد الصيني سيتجاوز الاقتصاد الأمريكي، وسيصبح أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2030م على الأكثر(8).

ومن هنا فإن ما كتبه البروفيسور تشانغ وي عن «الزلزال الصيني»، يكشف ولأول مرة عن أن الصينيين لم يعودوا كما كان الأمر فيما سبق متواضعين وحذرين وكأنهم يطبقون المثل الشائع لدينا «داري على شمعتك تضيء»، بل بدأوا يتساءلون: وماذا بعد؟! كيف ينبغي أن تتصرف الصين على المسرح العالمي؟ وكيف ستؤثر على تطور العالم في المستقبل؟! إن علينا أن نعد عدتنا مقدمًا. إن الصين تحتاج إلى الوعي بمفهوم دولة كبرى جديدة، فالدولة الكبرى تحتاج إلى حكمة أكبر واستراتيجيات أعظم وإحساس أكبر بالمسئولية وينبغي أن يكون خطابها عقلانيًّا، يجب أن ترفض التعصب للدولة الكبرى مع السعي لتقديم إسهامات أكبر للبشرية»(9).

فهل بدأ القادة الصينيون يعدون العدة لذلك اليوم الذي ستصبح فيه الصين هي القوة الأكبر في العالم؟!

ثالثًا: آليات السيادة الثقافية وتنامي القوة العسكرية:

الحقيقة أن الصين وقادتها بدأوا ذلك بالفعل؛ فهم يدركون جيدًا آليات التنافس الحضاري، ومن ثمّ لم يتوقفوا عند حدود التطور الاقتصادي المذهل ووصول الاقتصاد الصيني إلى المرتبة الثانية في العالم، بل اهتموا بأن يتوازى مع هذا التقدم التقني والاقتصادي انتشار النموذج الثقافي الصيني حتى يمكن أن يكون بديلًا للنموذج الثقافي الغربي وتم ذلك عبر آليات عديدة لعل من أبرزها الاهتمام بتأسيس ودعم إنشاء أقسام اللغة الصينية وآدابها في مختلف دول العالم وقد ابتدعوا ذراعًا قوية لنشر الثقافة الصينية عبر العالم هو «معهد كونفشيوس»؛ فقد أسست الصين حتى العام الماضي 2018م 548 معهدًا بهذا الاسم في 154 دولة ومنطقة حول العالم ويعمل في هذه المعاهد 45700 مدرس صيني بوظائف بدوام كامل أو جزئي إلى جانب 1193 «فصل كونفشيوس» في المدارس الابتدائية والمتوسطة في أنحاء العالم كما تم إحصاء 810 آلاف من الأشخاص الذين انتظموا في الدراسة في «كونفشيوس» على الإنترنت. وقد شهد عام 2018 م فقط تأسيس وافتتاح 30 معهدًا جديدًا حول

العالم(10). وبالطبع فإن هذه المعاهد الكونفوشية وتوابعها من الفصول العادية والإنترنتية تعمل ليس فقط على تعليم اللغة والآداب والثقافة الصينية، بل تعمل على تعزيز مكانة الثقافة الصينية في العالم وتعزيز التبادل والشراكة والاتصال بالحضارات العالمية المختلفة. وتحرص الصين على الالتقاء بمؤسسي ومديري هذه المعاهد حول العالم في مؤتمرات دورية، وقد حضر المؤتمر الذي عقد في 2018م نحو 1500 رئيس جامعة وممثل عن معاهد كونفشيوس من أكثر من 150 دولة ومنطقة(11).

ويتوازى مع هذا المد والانتشار الثقافي المدعوم باتفاقيات للتبادل الثقافي والتعاون العلمي والبعثات المشتركة التي تنفق عليها الصين بسخاء الاهتمام بالجيش الصيني وتعزيز القدرات العسكرية للصين، وإذا كان البعض لا يزال يتصور أن القدرات العسكرية الأمريكية لا تزال متفوقة على القدرات الصينية فإن هذا الأمر أصبح مشكوكًا فيه؛ إذ رغم تباهي الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاكها ترسانة حربية لا تضاهى، فقد حذر تقرير حديث أصدرته لجنة شكلها الكونجرس الأمريكي من الحزبين الحاكمين من «تراجع خطير» في القدرات العسكرية الأمريكية مؤخرًا، وفى مفاجأة صادمة للأمريكيين رجح التقرير خسارة الولايات المتحدة لأي حرب قد تخوضها ضد الصين أو روسيا مشيرًا إلى «معاناة الجيش الأمريكي من خسائر فادحة في الحرب العالمية المقبلة»(12)، وقد توصلت اللجنة إلى أن التوازن العسكري لم يعد في صالح الولايات المتحدة في أوربا وآسيا والشرق الأوسط، كما حذرت اللجنة من أن تباطؤ الخطوات الأمريكية في الاستجابة للمتغيرات الجارية على الساحة الدولية وتطور المنافسين قد يقود إلى مزيد من التراجع بالنسبة للهيمنة العسكرية للولايات المتحدة بالتزامن مع حرص الصين وروسيا على بناء قوات دفاعية موجهة بشكل مباشر إلى الولايات المتحدة(13).

وفي مقابل هذا التقرير يؤكد الخبراء أنه في خضم السباق العسكري الأمريكي الصيني المحتدم تعمل الصين حثيثًا على تطوير أسلحة جديدة تهدد التفوق الأمريكي، وترى إلسا كانيا الزميل المساعد في مركز أبحاث الأمن الأمريكي الجديد «أن الولايات المتحدة لم تعد تمتلك الهيمنة المطلقة في المجال العسكري»(14)، وأن الجيش الصيني ربما تفوق على نظيره الأمريكي في بعض نقاط القوة العسكرية(15).

وقد تم رصد خمس نقاط قوة محددة تهدد التفوق الأمريكي من جانب الصين وهي؛ 1- المدفع الكهرومغناطيسي؛ حيث إن الصين تختبر مطلق قذائف مغناطيسيًّا يحمل على السفن ويمكنه إطلاق قذائف بسرعة تعادل 7 أضعاف سرعة الصوت.2- السفن الحربية المتطورة؛ حيث كشفت الصين عن أحدث سفنها العسكرية من طراز 055 وهي مدمرة تصل حمولتها إلى 12 ألف طن وستدخل الخدمة بشكل كامل هذا العام، وأطلقت هذه السفينة الجديدة بعد ثاني حاملة طائرات صينية وهي من طراز 001A البالغ وزنها 65 ألف طن ويمكنها حمل 35 طائرة مقارنة بـ 24 طائرة للحاملة الصينية الأولى، وتعمل الصين حاليًّا على تطوير حاملة طائراتها الثالثة من طراز 002 التي يبلغ وزنها 80 ألف طن وستحمل 40 طائرة ومزودة بتقنيات حديثة تسمح بحمل طائرات أكبر حجمًا وأكثر سرعة. 3- الطائرات المقاتلة؛ حيث أعلنت الصين مؤخرًا عن إطلاق أول طائرة مقاتلة محلية

الصنع «شينجدو جي 2» أطلق عليها النسر الأسود وبذلك كسرت احتكار أمريكا لصناعة الطائرات الشبح وتعمل حاليًّا على طائرة أخرى يطلق عليها «شينيانغ جي31» يعتقد أنها ستضع الصين على طريق مزاحمة أمريكا في تصدير المقاتلات، كما تعمل بكين على تطوير الطائرة «واي 20» التي تعد أكبر طائرة عسكرية ناقلة في العالم. 4- المركبة المنزلقة فائقة السرعة؛ حيث أجرت الصين في نوفمبر الماضي أول اختبار على المركبة المنزلقة «دي إف 17» وتبلغ سرعتها 5 أضعاف سرعة الصوت وتحمل صواريخ وهي تنفرد بهذا عن أمريكا وروسيا. 5- الذكاء الاصطناعي في الصناعات العسكرية؛ حيث أعلنت الصين في يوليو من العام الماضي عن خطة لاستثمار 150 مليار دولار في تطوير الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري بحلول 2030 وفي الشهر ذاته نجحت إحدى الشركات الصينية في إطلاق سرب من 119 طائرة بدون طيار كونت أشكالًا في السماء، ويعتقد أن الذكاء الاصطناعي العسكري الصيني سيدخل مجالات الحرب الإلكترونية والطائرات دون طيار التي بإمكانها ضرب أهداف أمريكية(16).

رابعًا: الرئيس الصيني وطموحات السيادة الصينية:

إن قادة الصين يدركون بالطبع هذه الحقائق جيدًا، ورغم نهجهم المتواضع في التعبير عن ذلك بإصرارهم على أنهم ما يزالون في طور الدولة النامية، إلا أنهم يرون كما يعبر عن ذلك الرئيس الحالي للصين شي جين بينغ أنهم وحزبهم «قد حولوا الصين القديمة الفقيرة والمتخلفة إلى الصين الجديدة المتجهة إلى الازدهار والقوة يومًا بعد يوم مما أظهر مستقبلًا مشرقًا للنهضة العظيمة للأمة الصينية». لقد أصبح الهدف الآن لديهم هو مواصلة الجهود والكفاح حتى «تقف الأمة الصينية بين صفوف الأمم العالمية شامخة الرأس وبثبات وقوة أعظم لتقديم إسهام جديد أعظم للبشرية»(17). وليتعمق القارئ الكريم في الجملة الأخيرة؛ فالصين تتجه – كما جاء على لسان رئيسها الحالي - إلى تقديم إسهام جديد أعظم للبشرية، وبالطبع فليس هذا الإسهام الجديد الأعظم إلا أن الطموح الصيني يتجه بالضرورة إلى قيادة دورة حضارية جديدة.

وقد عبر الرئيس الصيني عن تلك الرؤية في مناسبات عديدة وبصور مختلفة؛ فقد قال في أحد خطاباته أمام المؤتمر 17 لأعضاء أكاديمية العلوم الصينية في يونيو 2014م: «أنه بعد جهود دامت سنوات عديدة ارتفع المستوى العام للعلوم بالتكنولوجيا ارتفاعًا كبيرًا ودخلت بلادنا في مقدمة الركب العالمي.. وبدأ يتغير وضعها بدلًا من كونها «المُلاحق» سابقًا إلى كونها «المتماشي مع» أو «القائد» في بعض المجالات»، والرئيس الصيني لا يرضى بديلًا عن ضرورة تحقيق المبادرة والإمساك بزمامها التنافسي كضمانة كلية لأمن الاقتصاد الوطني والدفاع الوطني بل لأمن الدولة نفسها، وهو في ذلك لا يرضى طريق التقليد أو الاعتماد على الغير وهو يعبر عن ذلك بلغة حاسمة وقوية حينما يقول للمختصين «أن الاعتماد على النفس هو أساس قيام الأمة الصينية في غابة الأمم، والابتكار الذاتي هو طريق لابد منه إذا أردنا أن نصعد إلى قمة العلوم والتكنولوجيا في هذا العالم.. ولن ننفصل عما حولنا دون التفات إليه بل سوف نبادر في التبادل الدولي في كافة المجالات مستفيدين من خبرات الداخل والخارج»(18).

ولقد قال الرئيس الصيني في نفس الشهر والسنة في ثنايا اجتماع عقد مع القادة العرب استهدف إعادة إحياء طريق الحرير وتعميق التعاون الصيني العربي: «إن الصين دخلت مرحلة حاسمة لتحقيق هدفها المتمثل في بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل. ويعد تحقيق هذا الهدف خطوة جوهرية لتحقق حلم الصين للنهضة العظيمة للأمة الصينية»(19). وقبل أن نتساءل عن رؤيته لتحقيق ذلك الهدف قال: «وضعنا تخطيطًا شاملًا لتعميق الإصلاح على نحو شامل وأحد مضامينه الرئيسية هو تطوير التعاون الدولي من كل الأبعاد والمستويات تحت نظام اقتصادي منفتح أكثر تكاملًا وحيوية لتوسيع المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة مع الدول والأقاليم المختلفة»(20). وهو يعتبر أن تطوير روح طريق الحرير من شأنه أن يعزز التعلم المتبادل بين الحضارات إذ لا توجد حضارة جيدة وأخرى سيئة، إذ تصبح الحضارات المختلفة ثرية ومتنوعة بالتدريج بفضل التبادلات المتساوية وذلك كما قال فيلسوف صيني: «اختلاط الألوان المتنوعة يسفر عن جمال أكبر وامتزاج أصوات الآلات الموسيقية يخلق لحنًا منسجمًا متناغمًا»(21).

لقد أوضح الرئيس الصيني في الفقرة السابقة الأسس التي تراها الصين لبناء دورة حضارية جديدة عبر التعاون المشترك على كل الأبعاد والمستويات على أساس من إيمان الصينيين بالتكافؤ الحضاري الذي يعزز التعلم المتبادل والتبادلات المتساوية. وهنا تختلف الرؤية الصينية عما هو قائم الآن في عصر العولمة، عصر الهيمنة الحضارية للدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم على فرض الرؤية الغربية وأولوية المصالح الغربية على ما عداها! لقد استخدم الرئيس الصيني عبارة «روح طريق الحرير» وكشف في نفس الخطاب عن أن خصائص هذه الروح تحترم خيار كل الأمم بطريقها التنموي الخاص مع ضرورة التمسك بروح التعاون والفوز المشترك، إذ إن ما تسعى إليه الصين هو التنمية المشتركة بعد إحلال السلام عبر الحوار وتبادل المنافع والنظرة المستقبلية البعيدة التي تقف على أرض صلبة وقد شرح معنى الوقوف على أرض صلبة بقوله إن معناه العمل على جني الثمار في أسرع وقت واستشهد بالمثل العربي الشهير «خير القول ما صدقه الفعل»(22).

إن رمزية اصطلاح «تطوير روح طريق الحرير» تتشابك مع رمزية ما أطلق عليه الرئيس الصيني في نفس الخطاب: «تنمية الحزام والطريق»، إذ يؤكدان معًا أن الصين وقادتها الحاليين يدركون جيدًا موقعهم من التنافس الحضاري القائم، ويعدون العدة لقيادة الدورة الحضارية الجديدة بروح شرقية – صينية خالصة تأخذ من الحوار وتبادل المنافع الاقتصادية والتشاور والاستفادة المتبادلة بين الثقافات والحضارات على قدم وساق أسسًا لهذه الدورة الحضارية الجديدة، إذ إن الصين الآن وفي المستقبل تنتهج نهجًا سلميًّا وتتخذ من هذا النهج أساسًا للصعود السلمي ودون الدخول في صراعات مسلحة مع القوى الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد أكد الرئيس الصيني في إطار لقاء عقده مع الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في السابع من يونيو 2013م على ذلك حينما ثمن الجهود المشتركة لبناء علاقات جديدة تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون والفوز المشترك سعيًا وراء إسعاد شعبي البلدين(23).

إن الصين – كما بدا من حديث رئيسها – حريصة وهي في طريق صعودها لقيادة دورة حضارية جديدة على تبني «النهج السلمي» القائم على التعاون المثمر بين دول العالم وشعوبه، الحريص على تبادل المصالح والمنافع في إطار عادل يضمن التقدم للجميع وليس للصين فقط.

هذا هو الحلم الصيني الذي يكاد بعد سنوات قليلة أن يصبح هو الواقع الجديد الذي سيشهده العالم. والسؤال الآن هو: كيف حققت الصين هذه الطفرة النهضوية وهل ثمة دروس يمكن تعلمها منها؟!

خامسًا: طموحات السيادة ومدى تحققها في الواقع:

لقد كتب توماس إل فريدمان الكاتب الصحفي الأمريكي الشهير في جريدة نيويورك تايمز بعد حضوره للألعاب الصينية الأوليمبية في بكين عام 2008م مقالًا بعنوان «سبع سنوات مقدسة» متسائلًا: كيف قضت أمريكا والصين السنوات السبع الماضية مقارنًا بين ما فعله الصينيون في إطار استعدادهم لاستضافة الدورة الأوليمبية من تقدم مذهل في كافة المجالات وما كان يفعله الأمريكيون في ذات الوقت من تجهيزات عسكرية ذات طابع عسكري وتنظيمي للإضرار بالعالم، وانتهى قائلًا في سخرية: «لا أريد أن أخبر بناتي أن عليهن الذهاب إلى الصين لرؤية المستقبل»(24).

وبالطبع فإن هذه الملاحظة من فريدمان تعكس مدى تركيز الصينيين على صنع التقدم الحضاري بمعناه الحقيقي، وفي المقابل يظهر ما تصنعه أمريكا للتعجيل بنهاية إمبراطوريتها عبر محاولة مد سيطرتها وهيمنتها على العالم إما بحروب مباشرة أو غير مباشرة.

إن قوة النموذج الصيني تكمن – كما كشف تشانغ وي - في حقيقة أنه فور التوصل إلى إجماع وطني وتحديد الأهداف يعمل النموذج الصيني بكفاءة أكبر من النموذج الغربي(25). إن النموذج الصيني يعد فريدًا باعتبار أن الصين دولة حضارية عريقة معروفة بتاريخها الطويل الاستثنائي الذي يقوم على الوحدة رغم التعدد وسمات تحضرها عديدة لكن أهمها تلك الكثافة السكانية الهائلة التي تمثل عامل قوة وليس عامل ضعف، وأرض ذات مساحة شاسعة، وتقاليد ذات تاريخ طويل ممتد، وثقافة شديدة الثراء بصورة هائلة ذات لغة فريدة وسياسة فريدة ومجتمع فريد.

وبالطبع فإن صانع التقدم هم الأشخاص الذين تجمعهم هذه السمات، والصينيون تجمعهم خصائص ثقافية وسلوكية واحدة ذات مبادئ أخلاقية تمثل قواعد عامة للسلوك وليست مجرد مبادئ يحفظونها دون عمل بها وهذه المبادئ هي: أن تحمل دائمًا نوايا حسنة تجاه الآخرين، الاعتماد على النفس، أن تكون دؤوبًا في العمل ومقتصدًا، أن تبذل جهودًا متواصلة لتطوير الذات، ألا تتوقف أو تكل من التعلم، أن تتعاون في وقت الشدائد(26).

إن هذه المبادئ أو بالأحرى القواعد السلوكية هي الدافع الأعظم لصنع التقدم والإصرار عليه كجماعة كل فرد فيها يعمل كل ما في وسعه في إطار الجماعة التي يحمل كل واحد منها نية حسنة تجاه الآخر رغم اعتماده على نفسه وتطوير إمكانياته الذاتية.

وإلى جانب هذه المبادئ التي تشكل في واقع الحال جوهر الشخصية الصينية منذ فجر التاريخ، فإنه على مدى آلاف السنين امتلكت الصين ثقافة سياسية تتسم برؤية طويلة المدى ونظرة شمولية لفهم السياسة الداخلية والخارجية، ومن هنا لم يقبل الصينيون بنمط الديموقراطية الفردية الغربية، فكل السلالات الحاكمة المزدهرة في تاريخ الصين ارتبطت بوجود دولة قوية ومستنيرة. وهذا ما يتمثله الآن الصينيون في حزبهم الشيوعي (CPC) فهو ليس حزبًا بالمفهوم الغربي، بل هو – على حد تعبير تشانغ – يواصل التقليد الطويل لكيان الحكم الكونفوشي الموحد الذي يمثل أو يحاول تمثيل مصالح المجتمع ككل(27).

وهذا النمط السياسي الفريد يرتبط به أيضًا نظام اقتصادي فريد لم يكن «اقتصاد سوق» على وجه التحديد بل «اقتصاد إنساني» بمعنى آخر – وعلى حد تعبير تشانغ أيضًا – كان اقتصادًا سياسيًّا أكثر منه اقتصادًا بحتًا. فالاقتصاد الصيني دائمًا ما يربط بين التنمية الاقتصادية بالحكم السياسي وتحسين معيشة الأفراد بالاستقرار العام للدولة، وهدف التنمية في الصين دائمًا هو «تنمية محورها الإنسان» و«تلبية مطالب الشعب وتحسين مستوى معيشته ولو لم يفعل حكام الصين ذلك بشراكة مع الشعب فسيفقدون قلوب وعقول الشعب، ومن ثمّ «عناية السماء» أيضًا»(28)!

إن النموذج الصيني للتقدم والتنمية قام في كل المجالات على لاءات ثلاثة أطلقها الزعيم الصيني الشهير دنغ شياو بينغ هي «لا تقلدوا الغرب، ولا تقلدوا الدول الاشتراكية الأخرى، ولا تتخلوا أبدًا عن مزاياكم». ومن ثمّ بني هذا النموذج على ثمانية خصائص، أولها: المنهاج الفكري القائم على الممارسة وهو البُعد الفلسفي المميز للنموذج الصيني الذي يستخلص الحقائق من الواقع. وثانيها: الدولة القوية المركزية ذات الحكومة المركزية التي تعد رمزًا ودعمًا لوحدة البلاد. وثالثها: إعطاء الأولوية دائمًا للاستقرار فالنموذج الصيني يقوم على «المئات من الدول في دولة واحدة» فالصين بداخلها تنوع ثقافي وعرقي هائل ومع ذلك فهو عامل استقرار وقوة وليس عامل فرقة وصراع، فهذا هو الموروث الصيني منذ أن وحد البلاد الإمبراطور تشين شي خوانغ في عام 221 قبل الميلاد. ورابعها: الاهتمام بمستوى معيشة الشعب فالنموذج الاقتصادي الصيني كما قلت فيما سبق هو الاقتصاد الموجه للشعب باعتباره هو أساس الدولة وعندما يكون الأساس ثابتًا تكون الدولة في سلام. وخامسًا: الإصلاح التدريجي إذ لا يعتمد الإصلاح الصيني على الإصلاح الجذري أو ما يطلق عليه الإصلاح بالصدمة كما في النموذج الغربي، بل يعتمد على التدرج الذي يقوم على التقدم المتواصل والتصحيح الذاتي المستمر ويتحقق بتراكم العديد من المبادرات. ولا يعني التدرج هنا البطء لأن هذه الإستراتيجية في الإصلاح التدريجي يتم تنفيذها بكفاءة عالية في منطقة بعد أخرى. وسادسها: التمييز الصحيح للأولويات، فقد تم الإصلاح من خلال الانفتاح التدريجي وبتسلسل واضح حيث بدأ بإصلاح المناطق الريفية أولًا ثم المناطق الحضرية، إصلاح المناطق الساحلية أولًا والمناطق النائية ثانيًا، الإصلاح الاقتصادي أولًا والسياسي ثانيًا، ومعظم مبادرات الإصلاح لم تكتمل من المرة الأولى بل كانت الوتيرة غالبًا «خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الخلف»، ومع ذلك ظل الإصلاح مستمرًا وتم الانتهاء منه تمامًا بتراكم العديد من مبادرات الإصلاح وتجريب تنفيذها. وسابعًا: الاقتصاد المختلط الذي يجمع – كما هو معروف – بين النظام الاشتراكي الذي اشتهرت به الصين والنظام الرأسمالي، ويعبرون عن هذا الخليط باقتصاد «اليد الخفية» و«اليد الظاهرة» وهو خليط من

اقتصاد قوى السوق مع سلطة الدولة واندماج لمبادئ اقتصاد السوق مع الاقتصاد الإنساني كما سبق أن أوضحناه. وثامنها: الانفتاح على العالم الخارجي وهذه خاصية من التقاليد التاريخية منذ توحيد الصين عام 221 قبل الميلاد، وجرى تحديثها على يد الزعيم الصيني المعاصر دنغ شياو بنغ الذي تبنى الانفتاح الشامل على العالم الخارجي(29) في إطار ما سمي كما قلنا بالإصلاح التدريجي وتمييز الأولويات.

الخاتمة

لقد حقق هذا النهج الصيني عبر هذه الأسس الثمانية الأهداف الكبرى وأصبح الحلم الصيني بدولة قوية مستقرة قادرة على التقدم المطرد متجهة إلى تحقيق السيادة والريادة في دورة حضارية جديدة تأمل في قيادتها عبر سياسة هادئة قوامها يستند على الرؤية الكونفوشية القديمة، سياسة الانسجام والاعتدال أو بتعبير الكونفوشيين أنفسهم «الانسجام مع وجود الاختلاف» فهل سيشهد المستقبل القريب تتويجًا لهذه السيادة؟ وماذا نحن فاعلون إزاء ذلك؟ وهل يمكن أن نتعلم دروسًا حقيقية من التجربة الصينية التي لخصها تشانغ وي في جملة «نهضة دولة متحضرة»؟! إننا نملك تقريبًا نفس السمات والمقومات بل والإمكانيات المادية والبشرية والتقنية ولكننا نفتقد أمرين، هما: الاستقلالية وإرادة الفعل، فهل آن أوان سد النقص والسير قدمًا نحو بناء «نهضة دولة متحضرة» جديدة في تاريخ الإنسانية؟! وبالطبع فإن الدولة التى نقصدها هنا وتكون قادرة على المنافسة والشراكة الحقيقية في بناء التفاعل الحضاري للبشرية – فيما بعد انتهاء عصر الهيمنة الغربية - تتمثل في تكتل وحدوي يجمع الأمتين العربية والإسلامية بأي شكل من الأشكال التي ينبغي أن يفكر فيها ويسعى إلى تحقيقها العرب والمسلمون على الصعيدين النظري والعملي.

***

هوامش الفصل السابع

(1) قام بترجمته عن الإنجليزية محمود مكاوي وماجد شبانة، وقام بمراجعته على الأصل الصيني أحمد السعيد، ونشرته دار سما للنشر والتوزيع بالقاهرة، 2016م.

(2) نفس المرجع السابق الإشارة إليه، ص29.

(3) قام بترجمته شوقي جلال ونشر بسلسلة عالم المعرفة الكويتية في يناير 2009م.

(4) نفس المرجع السابق الإشارة إليه، ص216.

(5) نفسه.

(6) دانيل بورشتاين وارنيه دى كيز، التنين الأكبر-الصين في القرن الحادي والعشرين، ترجمة شوقي جلال، نشر بسلسلة عالم المعرفة بالكويت – يوليو 2001م، ص215.

(7) نفسه، ص419.

(8) تشانغ وي، نفس المرجع السابق، ص48-50.

(9) نفسه، ص50.

(10) انظر: Arabic.china.org.cn/archive/chandong/node_7070945.htm,p.1

وأيضًا: Arabic. News.cn/ 2018-12/06/c_137654897.htm,p.1

(11) انظر: Ibid

(12) انظر: https://www.skynewsarabia.com/world/1199673,p.1

(13) انظر: Ibid , p. 2

(14) نقلًا عن: https://www.skynewsarabia.com/world/1023452-5-, p.1.

(15) Ibid.

(16) نقلًا عن نفس المرجع السابق، p. 2-6

(17) الرئيس الصيني: شي جين بينغ: حول الحكم والإدارة، الترجمة العربية، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، الصين 2014م، ص24.

(2) نفسه، ص134.

(18) نفسه، ص135.

(19) نفسه، ص335.

(20) نفسه، 336.

(21) نفسه.

(22) انظر: نفس المرجع، ص336-340.

(23) انظر: نفس المصدر السابق، ص229-300.

(24) نقلًا عن تشانغ وي، نفس المرجع، ص21-22.

(25) نفسه، ص26.

(26) نفسه، ص93.

(27) نفسه، ص94.

(28) نفسه، ص101.

(29) انظر: نفس المرجع السابق، ص134-135.

كتب أخرى للمؤلف

1- فكرة الألوهية عند أفلاطون وأثرها في الفلسفة الإسلامية والغربية:

- صدرت الطبعة السابعة بالقاهرة 2017م.

2- نظرية المعرفة عند أرسطو:

- صدرت الطبعة الخامسة إلكترونيًّا عام 2015م.

3- نظرية العلم الأرسطية – دراسة في منطق المعرفة العلمية عند أرسطو:

- صدرت الطبعة الرابعة إلكترونيًّا عام 2015م.

4-فلاسفة أيقظوا العالم:

- صدرت الطبعة السادسة بالقاهرة 2017م.

5- نحو رؤية جديدة للتأريخ الفلسفي باللغة العربية:

- صدرت الطبعة الثانية بعنوان «نحو تأريخ عربي للفلسفة» بالقاهرة 2001م.

6- نحو تأريخ جديد للفلسفة القديمة – دراسات في الفلسفة المصرية واليونانية:

- صدرت الطبعة الثانية بالقاهرة 1997م.

7- مدرسة الإسكندرية الفلسفية بين التراث الشرقي والفلسفة اليونانية:

- صدرت الطبعة الثانية عن الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة 2016م.

8- فلسفة التاريخ – معناها ومذاهبها:

- صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة 1995 م.

9- التفكير الفلسفي للصف الثالث الثانوي الأدبي (بالاشتراك):

- الطبعة الأولى، 1995م.

10- التفكير المنطقي للصف الثالث الثانوي الأدبي (بالاشتراك):

- الطبعة الأولى، 1995م.

11- مكانة المرأة في فلسفة أفلاطون– قراءة في محاورتي «الجمهورية والقوانين»:

- صدرت الطبعة الثالثة إلكترونيًّا عام 2015م.

12- من التاريخ إلى فلسفة التاريخ – قراءة في الفكر التاريخي عند اليونان:

- صدرت الطبعة الثالثة بالقاهرة 2014م.

13- المصادر الشرقية للفلسفة اليونانية:

- صدرت الطبعة الثالثة إلكترونيًّا 2015م.

14- مدخل لقراءة الفكر الفلسفي عند اليونان:

- صدرت الطبعة الثانية إلكترونيًّا 2015م.

15- مدخل جديد إلى الفلسفة:

- صدرت الطبعة الخامسة بالقاهرة 2016م.

16- الخطاب السياسي في مصر القديمة:

- صدرت الطبعة الثالثة 2016م.

17- تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي (الجزء الأول) السابقون على السوفسطائيين:

- صدرت الطبعة الخامسة عن الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة 2015م.

18- ضد العولمة:

- صدرت الطبعة الثالثة إلكترونيًّا 2015م.

19- في فلسفة الثقافة:

- صدرت الطبعة الثالثة بالقاهرة 2017م.

20 - تطور الفكر السياسي القديم من صولون إلى ابن خلدون:

- صدرت الطبعة الرابعة بالقاهرة 2017م.

21- تاريخ الفلسفة القديمة من منظور شرقي (الجزء الثاني) السوفسطائيون – سقراط – أفلاطون:

- صدرت الطبعة الخامسة عن الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة 2015م.

22- بين قرنين – معًا إلى الألفية السابعة:

- صدرت الطبعة الثانية إلكترونيًّا 2015م.

23- رواد التجديد في الفلسفة المصرية المعاصرة في القرن العشرين:

- صدرت الطبعة الثالثة بالقاهرة 2016م.

24- أرسطو طاليس – حياته وفلسفته:

- صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة 2002 م.

25- أعلام التراث الفلسفي المصري (1) ذو النون المصري – رائد التصوف الإسلامي:

- صدرت الطبعة الثانية إلكترونيًّا 2015م.

26- أعلام التراث الفلسفي المصري (2) علي بن رضوان وفلسفته النقدية:

- صدرت الطبعة الثانية إلكترونيًّا 2015م.

27- أعلام التراث الفلسفي المصري (3) زكي نجيب محمود والحوار الأخير:

- صدرت الطبعة الثانية إلكترونيا 2015م.

28- ما بعد العولمة – قراءة لمستقبل التفاعل الحضاري:

- صدرت الطبعة الثالثة إلكترونيًّا 2016م.

29- حقوق الإنسان بين الخطاب النظري والواقع العملي:

- صدرت الطبعة الثانية إلكترونيًّا 2016م.

30- الفكر الفلسفي في مصر القديمة:

- صدرت الطبعة الثانية بالقاهرة 2014م.

31- ثقافة التقدم وتحديث مصر:

- صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة 2004م.

32- الفلسفة التطبيقية – الفلسفة لخدمة قضايانا القومية في ظل التحديات المعاصرة: (تحرير)

- صدرت الطبعة الثانية إلكترونيًّا 2015م.

33- فلسفة أرسطو والمدارس المتأخرة:

- صدرت الطبعة الثامنة بالقاهرة 2017م.

34- التفكير العلمي – الأسس والمهارات: (بالاشتراك)

- صدرت الطبعة الثالثة - وتوالت طبعاته سنويا حتى عام 2016م..

35- في فلسفة الحضارة – جدل الأنا والآخر – نحو بناء حضارة إنسانية واحدة:

- صدرت الطبعة الثانية عن الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة 2015م.

36- الحرية والديمقراطية والمواطنة – قراءة في فلسفة أرسطو السياسية:

- صدرت الطبعة الثانية بالقاهرة 2017م.

37 – في فلسفة التعليم – نحو إصلاح الفكر التربوي العربي للقرن الحادي والعشرين:

- صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة 2008م.

38 – العلاج بالفلسفة – بحوث ومقالات في الفلسفة التطبيقية وفلسفة الفعل:

- صدرت الطبعة الأولى بالقاهر ة2010م.

39 – الإنسان والحكمة والسعادة في الفلسفة اليونانية:

- صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة 2010م.

40- مدخل إلى الفلسفة السياسية والاجتماعية:

- صدرت الطبعة الأولى 2011م.

41- تاريخ العلم عند العرب:

- صدرت الطبعة الأولى 2011م.

42 - التفكير العلمي والتفكير الناقد- الأسس- المهارات وتطبيقاتها (بالاشتراك):

- صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة 2011م.

43 – أعلام الفلسفة – حياتهم ومذاهبهم:

- صدرت الطبعة الأولى 2012م.

44 - الفلسفة الشرقية القديمة:

- صدرت الطبعة الثانية تحت عنوان «مدخل إلى الفلسفة الشرقية القديمة» بالقاهرة 2018م.

45 – فلسفة التاريخ – معناها ونشأتها ومذاهبها:

- صدرت الطبعة الثانية بالقاهرة 2016م.

46 – التفكير الفلسفي – الأسس والمهارات وتطبيقاتها:

- صدرت الطبعة السادسة الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة 2018 م.

47– مبادئ التفكير الفلسفي والعلمي للصف الأول الثانوي (بالاشتراك):

- الطبعة الأولى، 2013م.

48-الدكتور محمد مهران – إنسانًا وعالمًا وفيلسوفًا (إعداد وتحرير وتقديم):

- الطبعة الأولى، 2013م.

49-تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي-الجزء الثالث- أرسطوطاليس ومذهبه الفلسفي ونظرياته العلمية:

- صدرت الطبعة الأولى عن الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة2013م.

50-تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي-الجزء الرابع-المدارس الفلسفية اليونانية في العصر الهللينستي:

- صدرت الطبعة الأولى عن الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة2013م.

51-الدكتور عبد الغفار مكاوي إنسانا وفيلسوفا وأديبا (إعداد وتحرير وتقديم):

- صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة 2014م.

52-الأورجانون العربي للمستقبل:

- صدرت الطبعة الأولى عن الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة، 2014م.

53-مدخل إلى فلسفة البيئة والمذاهب الإيكولوجية المعاصرة:

- صدرت الطبعة الخامسة عن الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة 2017م.

4 5-مدخل جديد إلى فلسفة الدين:

- صدرت الطبعة الثانية عن الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة 2015م.

55-من الثورة إلى النهضة:

- صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة 2015م.

56-الفلسفة والمنطق للصف الثاني الثانوي العام (بالاشتراك):

- صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة 2014-2015م.

57- التربية الوطنية للصف الثالث الثانوي العام (بالاشتراك):

-صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة 2015م.

58-الفلسفة وقضايا العصر للصف الثالث الثانوي الأدبي (بالاشتراك):

- صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة 2015م.

59- مصر وتجديد البناء الحضاري:

- صدرت الطبعة الثانية بالقاهرة 2017م.

60-ثورة الشباب والجمهورية الثانية – ثورة 25 يناير المبشرات – الأسباب – النتائج:

- صدر في طبعة إلكترونية 2015م.

61 – الفكر العربي الحديث بين الأوهام الأربعة ورؤى التجديد والنهوض:

- صدرت الطبعة الثانية (معدلة) بالقاهرة 2018م.

62- من الإبستمولوجيا إلى الفانتازيا – دراسات في الفلسفة القديمة:

- صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة 2016 م.

63- التفكير العلمي وتنمية البشر (بالاشتراك):

- صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة 2016م.

64 – فلسفة حسن حنفي – مقاربات تحليلية نقدية (تحرير):

- صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة 2017م.

65 – الفلسفة التطبيقية وتطوير الدرس الفلسفي العربي (تحرير):

- صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة 2017م.

66- فلسفة القانون وإشكالياتها (بالاشتراك):

- صدرت الطبعة الأولى عن الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة 2018م.

67- أفلاطون – رائد المثالية:

- صدرت الطبعة ضمن سلسلة (أعلام الفلسفة من الشرق والغرب) عن مكتبة الدار العربية للكتاب بالقاهرة 2018م.

68- أرسطو – رائد التفكير العلمي:

- صدرت الطبعة الأولى ضمن سلسلة (أعلام الفلسفة من الشرق والغرب) عن مكتبة الدار العربية للكتاب بالقاهرة 2018م.

69- فلسفة السعادة:

- صدرت الطبعة الأولى ضمن سلسلة (مفاهيم فلسفية) عن مكتبة الدار العربية للكتاب بالقاهرة 2018م.

70- عن الحداثة والتحديث أتحدث:

- صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة 2020م.

***

الفهرس

الإهداء 5

تصدير 7

مقدمة: فجر المستقبل.. بدأ من تفشي وباء «كورونا»..... 11

الفصل الأول: المستقبل وفلسفة التقدم

أولًا: المستقبل أهم من الحاضر والماضي 19

ثانيًا: فلسفة المستقبل هي فلسفة التقدم 25

هوامش الفصل الأول 35

الفصل الثاني: سيناريوهات المستقبل ودور الخيال الفلسفي

أولًا: حتمية التغير وطريق المستقبل 43

ثانيًا: علم الدراسات المستقبلية وطرق التنبؤ 45

ثالثًا: أسئلة وسيناريوهات المستقبل 51

هوامش الفصل الثاني 63

الفصل الثالث: فلسفة المستقبل والعلوم الاجتماعية والإنسانية

أولًا: الدراسات المستقبلية ومعنى المستقبل 73

ثانيًا: مستقبليات المجتمع الإنساني وأنماط العيش والعمل في العالم 77

ثالثًا: مستقبليات السياسة الدولية والنظام العالمي 83

هوامش الفصل الثالث 101

الفصل الرابع: في مستقبليات فلسفة التعليم

الجامعات العربية بين تحديات الواقع وممكنات المستقبل

تمهيد 109

أولًا: نظرة عامة على نشأة الجامعات ووظيفتها وتطورها 109

ثانيًا: موقع الجامعات العربية من التطورات العالمية 112

ثالثًا: عوائق اللحاق بركب التقدم العالمي 113

رابعًا: جامعاتنا والطريق إلى المستقبل 120

خامسًا: السمات المميزة للقرن الحادي والعشرين على الصعيد العلمي 123

سادسًا: ممكنات الحاضر والمستقبل للجامعات العربية 127

هوامش الفصل الرابع 131

الفصل الخامس: في مستقبليات فلسفة العقل وفلسفة العلم

العقل وثورة التقنيات الرقمية المعاصرة

تمهيد 141

أولًا: التقنيات المعاصرة تسيطر على حياتنا 141

ثانيًا: ماهية العقل البشري وكيفية عمله 143

ثالثًا: بين العقل البشري والذكاء الاصطناعي 148

رابعًا: صورة المستقبل بين العقل البشري والذكاء الاصطناعي 152

خامسًا: نحو ميثاق أخلاقي للذكاء الاصطناعي 155

هوامش الفصل الخامس 157

الفصل السادس: في مستقبليات فلسفة الأخلاق وفلسفة الدين

نظرية الأخلاق العالمية والمؤتلف الإنساني - هانز كونج نموذجًا

تمهيد 165

أولًا: من هو هانز كونج؟ 166

ثانيًا: التكنولوجيا والأخلاق: أيهما أهم؟ 168

ثالثًا: أخلاق المستقبل ومتطلبات عصر ما بعد الحداثة 170

رابعًا: حوار الأديان نقطة بداية للمشروع الأخلاقي العالمي 173

خامسًا: الأسس الدينية للأخلاق العالمية 174

سادسًا: مبادئ الميثاق الأخلاقي العالمي 175

سابعًا: قيام الأخلاق العالمية بين الآمال والشكوك 177

ثامنًا: تعقيب عام 178

هوامش الفصل السادس 179

الفصل السابع: في مستقبليات فلسفة الحضارة وفلسفة التاريخ

هل تقود الصين الدورة الحضارية القادمة؟!

تمهيد 187

أولًا: من الهيمنة الغربية إلى ما بعد الغرب وما بعد العولمة 187

ثانيًا: تنبؤات الفلاسفة والمؤرخين وتقدم الصين 190

ثالثًا: آليات السيادة الثقافية وتنامي القوة العسكرية 192

رابعًا: الرئيس الصيني وطموحات السيادة الصينية 194

خامسًا: طموحات السيادة ومدى تحققها في الواقع 197

الخاتمة 201

هوامش الفصل السابع 203

***